

وزارة الثقافة
مركز تحقيق التراث

أصول نقد النصوص ونشر الكتب

محاضرات المستشرق الألماني

برجسترaser

بمطبعة الآداب سنة ١٩٣٦/٣١

إعداد وتقديم

الدكتور محمد حمدي البكري

مكتبة

وزارة الثقافة
مركز تحقيق التراث

أصول نقد النصوص ونشر الكتب

محاضرات المستشرق الألماني

برجستراسر

بمطبعة الآداب سنة ١٩٣٢/٣١

إعداد وتقديم
الدكتور محمد حمدي البكري

مطبعة دار الكتب

١٩٦٩

مطبوعات مركز تحقيق التراث ونشره

فهرس

صفحة

| | |
|-----|-----------------------------------|
| ٥ | تقديم |
| ١١ | مقدمة |
| ١٤ | الباب الأول: النسخ |
| ٤٨ | الباب الثاني : في النص |
| ٨٨ | الباب الثالث : في العمل والاصطلاح |
| ١٢٢ | خاتمة |
| ١٢٧ | الفهارس |

تقديم

كانت الحاجة ماسة إلى هذا الكتاب حينما فكرت في نشره ، فقد كثر نشر التراث القديم ، وكان نشر هذا التراث على غير قاعدة ، ورأيت من وضع كتاباً في هذا العلم ، مس الأطراف ، ولم يدخل في الباب ، ورأيت الكتاب وهو مؤلف في عام ١٩٣١ ، لم يؤلف مثله حتى الآن ، ورأيت الناشرين في شوق إليه ، وشغف إلى معرفة ما فيه .

ولا شك أن المؤلف جدير بكل احترام وتبجيل ، فقد كانت محاضراته في الجامعة مطمح أنظار جميع العلماء ، وعلى رأسهم أستاذ الجيل أستاذنا الدكتور طه حسين - مد الله في عمره - وجميع المشتغلين بقسم اللغة العربية واللغات السامية في ذلك الحين . كان مثل الأرستقراطية العلمية ، لا أذكر مرة أنه لحن مع أعجميته ، إلى جانب علمه وإحاطته بقواعد اللغة العربية ، والمساهمة بأسرارها ، ما سألتاه عن شيء منها إلا أجاب ، كأنه يقرأ في كتاب ، وكان يحيل في إجابته على مراجعته ، لا يخطئ في شيء منها . كان لا يشق له غبار في اللغات العبرية والتركية والعربية ، وكان خبيراً بصفة خاصة بالسريانية ، بل وباللهجة السريانية الحديثة ، في معلوله وفي جمعه وفي جبعدين ، يتكلم بها كواحد من أهلها ، بل كعلم من أعلامها ، والمشتغلين بها ، العارفين بأسرارها .

ولد برجستراسر في ٥ أبريل عام ١٨٨٦ بضاحية من ضواحي مدينة بلاون بسكونيا، في عائلة كان كل أفرادها من مأموري الحكومة والعلماء والأساتذة، وكان أبوه وجده قسيسين في كنيسة البروتستانت.

درس بمدرسة الدولة في بلاون، وكانت مدرسة على الأسلوب القديم تدرس فيها اللغات اليونانية واللاتينية والعبرية والفرنسية، وكانوا يتخبرون بين العربية والإنجليزية، فاختار اللغة العربية، وسمح له المدرسون استثناء - بتعلم اللغة الإنجليزية -

ومع هذه اللغات كانت تعلم بعض اللهجات الأرمينية القديمة الخاصة بالقرون الوسطى، وبعض اللغات الجرمانية كاللغة الجوتية، ثم درس اللغات الشرقية لأنه كان يجد في كتاب نحو العبرية بعض مقارنات بين اللغة العبرية واللغات السامية.

واستعار نشرات المجمع العلمي بليزج، فتعلم منها اللغة المصرية القديمة واللغة الآشورية واللغة العربية. وكان أحد مدرسي المدرسة له معرفة باللغات الهندية القديمة (السكريدية)، فاستعار منه كتاباً في المقابلة بين اللغات الهندية واللغة الأوروبية، إلى أن نال شهادة القبول في الجامعة. فالتحق بجامعة ليبزج سنة ١٩٠٤، وقد زار فيها أستاذ اللغات الشرقية الأستاذ الدكتور «فيشر»، وسأله أن يقبله لدراسة اللغة العربية فسمح له، وبذلك ابتدأ يدرس اللغة العربية في الجامعة في السنة الثانية من غير أن يلتحق بالسنة الأولى، حتى نال شهادة التدريس في اللغات والتاريخ الإسلامي عام ١٩٠٨. فاشتغل مدرساً بمدرسة ثانوية على النظام القديم في درسدن عاصمة سكسونيا إلى أن نال شهادة الدكتوراه من جامعة ليبزج، برسالة في النحو العربي عن استعمال الحروف النافية في القرآن الكريم، سنة ١٩١١ ثم انتقل مدرساً بمدرسة في ليبزج.

وفي سنة ١٩١٢ نال إجازة لتدريس اللغات السامية والعلوم الإسلامية من جامعة ليبزج، بعد أن قدم رسالة عن «حنين بن إسحاق وتلاميذه»، وترجمتهم الكتب من اليونانية

إلى العربية ، وابتدأ في ذلك الوقت في دراسة الفقه وكتب القراءات ، ثم انتقل إلى دراسة القرآن نفسه وتاريخ اللغة العربية .

وفي مطلع ١٩١٤ استقال الدكتور موريتز من رئاسة دار الكتب المصرية فطلبت الحكومة المصرية من الحكومة الألمانية ترشيح اثنين لاختيار الحكومة المصرية أحدهما ، فرشحت الحكومة صديقاً له كان طالباً معه بجامعة لينزج هو المحرم « الدكتور : شاده » ووضعت احتياطياً في المركز الثاني . واختارت الحكومة المصرية المرشح الأصلي ليكون مديراً لدار الكتب ، فأعطته جامعة لينزج إجازة عوضاً عن هذه الفرصة لكي يقضيها في بلاد الشرق ، فسافر إلى الآستانة في فبراير ١٩١٤ ، ثم إلى سوريا ، وفيها تنقل بين بلادها باحثاً وراء اختلاف اللهجات الدارجة بها ، فكث أولاً في دمشق ثم سافر إلى الجنوب في معان ثم إلى حلب في الشمال وفلسطين ولبنان .

وقد وضع كتاباً باللغة الألمانية في جغرافية اللهجات العربية الدارجة في سوريا وفلسطين نشر عام ١٩١٥ .

وقد تعرف في دمشق على بعض أهل قرية معلولة ، وهي قرية صغيرة من ضواحي دمشق مشهورة في تاريخ اللغات السامية ، لأن لهجة آرامية تستعمل فيها حتى الآن ، فتعلم هذه اللهجة من أفواه الناس ، وألف فيها بعض الكتب والرسائل ، منها : بعض المتنون في اللهجة الآرامية الدارجة مع ترجمة ألمانية (نشر عام ١٩١٥) .

قاموس في اللهجة الآرامية الدارجة بمدينة معلولة (نشر عام ١٩١٥) .

ثم مر بمصر قبل رجوعه إلى ألمانيا ، ومكث في القاهرة أسبوعاً قبل قيام الحرب الأولى بأيام ، وغادرها إلى تريستا ، وكانت روسيا قد أعلنت الحرب ، وكان من آثارها ضياع الكتب التي اشتراها من دمشق وبيروت والقاهرة .

ثم كان في ساحة الحرب الغربية حتى أكتوبر سنة ١٩١٥، ثم عرضت عليه الحكومة التركية منصب أستاذ بدار الفنون التركية (الجامعة) ، واستمر بها حتى أواخر الحرب الأولى :

وقبل نهاية الحرب الأولى في فبراير ١٩١٨ سافر من الآستانة الى حلب بسكة حديد بغداد - حلب - دمشق ، وهناك زار مكتبة الظاهري برس ونظر في كتب القراءات والطلب ، وأتم ما كان يعرفه من قبل في لهجة ومعلولة ، والاهجة الدارجة في الشام .

وألّف كتاباً في « أصوات لهجة دمشق ملحقاً به بعض المتن في هذه اللهجة » نشر عام ١٩٢٤ ، وسافر حتى حيفا والناصرة وطبرية . وكان الإنجليز قد استولوا على البلاد جنوبي هذا الخط فتملأ عليه زيارتها .

وقبل أن تستولي الدول المتحالفة على الآستانة سافر منها الى ألمانيا عن طريق روسيا على أنه جندي في الجيش الألماني في ديسمبر سنة ١٩١٨ ، اذ كان هو الطريق الوحيد في ذلك الزمان بين تركيا وألمانيا ، وكان سفره شاقاً في هذه المرة ، فعاد الى جامعة لبيزج ، وفي مطلع عام ١٩١٩ عينته حكومة بروسيا أستاذاً مساعداً للغات السامية والعلوم الإسلامية بجامعة « كنجزبرج » وهو الذي أسس معهد تدريس هذه العلوم بتلك الجامعة ، وفي عام ١٩٢٢ انتقل أستاذاً لهذه العلوم بجامعة برسلاو ، وفي سنة ١٩٢٤ انتقل أستاذاً بجامعة هيدلبرج فوسّع في معهد تدريس هذه العلوم بتلك الجامعة ، ثم عمل أستاذاً بجامعة ميونخ في سنة ١٩٢٦ ، وقد انتخب عميداً للكلية عام ١٩٢٨ - ١٩٢٩ .

وفي العام الدراسي ١٩٢٩ - ١٩٣٠ استقدمته كلية الآداب بالجامعة المصرية - جامعة القاهرة حالياً - لإلقاء سلسلة من المحاضرات في « التطور النحوي للغة العربية » ، ثم استقدمته

ثانية في العام الدراسي ١٩٣١-١٩٣٢، فألقى فيها سلسلة أخرى من المحاضرات عن « نقد النصوص ونشر الكتب » .

وكان هتلر قد دخل برلين قبلها بسنة، وكان يكره هتلر ويكره النظرية، لتفضيله الحديد على الزبد، وتفضيله العلوم العملية على العلوم النظرية، وكان لا يرى مانعاً من حمل بندقيته، والخروج لها ربته، فدفع هتلر إليه بمن يقتله، وكانت مفرماً يتسلى الخيال، في إحدى المرات، بينما كان يتسلى فلم جلوكنر، ومعه طالب من طلبته، إذ تعلق الطالب بقدمه، فهوى حيث لقي حتفه في يوم من شهر أغسطس سنة ١٩٣٢، نعمة الله برحمته .

• • •

ومن مؤلفاته باللغة العربية :

رسالة حنين بن إسحق في ذكر ما ترجم من كتب جالينوس، مع مقدمة ألمانية نشر عام ١٩١٢ .

كتاب الأسابيع لأبقراط نشر عام ١٩١٤ .

كتاب التطور النحوي للغة العربية، القاهرة، ١٩٣٠ .

كتاب ابن خالويه في القراءات الشاذة، القاهرة، ١٩٣٢ .

كتاب نقد النصوص ونشر الكتب الذي ينشر الآن لأول مرة .

ومن سائر مؤلفاته :

- Zur ältesten Geschichte der Kufischen Schrift, Zwei altarabische Grabsteine im Leipziger Kulturmuseum, Zeitschr. des d. Vereins f. Buchwesen u. schriftum. nr. 5/6, Mai-Juni 1919. 40 à 72.
- Hunain ibn Ishak und seine Schule, Leiden, 1913.
- Hunain ibn Ishak, über die syrischen und arabischen Qalen übersetzungen, Leipzig, 1925.

- Neusaramäische Maerchen und andere Texte aus Maʿula, Abhandl. f. die Kunde des Morgenlandes. Bd. xiii no 2 & 3, Leipzig, 1915.
- Neus Texte im aramäischen Dialekt von Maʿula, Zeitschrift für Assyriologie, Band xxxi, Berlin, 1919
- Zur Phonetik des Türkischen nach gebildeter Konstantinopel, Aussprache, im Z.D.M.G. Bd. 72, Leipzig, 1918
- Pseudogalen in Hippocratis de Septimanis Commentarium ab Hunaino Q.F. Arabice Versum, Lipsiae, 1914
- Texte von aramäischen Dialekt von Maʿula, Critique de neusaram. Maerchen u. andere Texte aus Maʿula, Z. für Assyriologie Bd xxxi, Strassburg, 1919
- Die Verfassung des deutschen Reiches von Jahre 1849, Bonn, 1913.
- Geschichte des Qorans, Dritter Teil, die Geschichte des Qorantext, Leipzig, 1926. Heft 2, Leipzig, 1929
- Aḥmad ibn Faris al-Kazwīnī, Das Kitāb al-Lāmāt des Aḥmad ibn Fāris, in Islamica, vol. I, pp 77-99, Leipzig, 1924.
- Hebräische Grammatik, Mit Benutzung der von E. Kautzsch bearbeiteten 28. auflage von Wilhelm Gesenius hebräische Grammatik, Mit Beiträgen von M. Lidzbarski
 - 1 Teil, Einleitung, Schrift und Lautlehre, Leipzig, 1918
 - 2 Teil, 1. Hälfte, Verbum, Leipzig, 1926
 - 2 Teil, 2. Hälfte, Verbum, Leipzig, 1929.
- Einführung in die semitischen Sprachen, München, 1928.
- Beiträge zur semitischen Philologie und Linguistik, vol 1, Hannover, 1923
- Die Quellen von Jāqūt's Irsād, Zeitschrift für Semitistik und verwandte Gebiete, Bd. 2, pp. 184-218, Leipzig, 1924.
- Zum arabischen Dialekt von Damascus, Heft 1. Hannover, 1924
- Koranlesung in Kairo., Mit einem Beiträge von K. Huber, der Islam, Bd. 20, pp. 1-42, 110-140, Berlin und Leipzig, 1932
- Neus Materialien zu Hunain ibn Isḥaq's Galen Bibliographie, Leipzig, 1932,

مقدمة

إن نقد النصوص القديمة من شعر وغيره ، علم من جهة ، وصناعة وأصطلاح من جهة أخرى ، وقد نشأ هذا العلم ، وترعرعت هذه الصناعة في أوروبا منذ القرن الخامس عشر بعد الميلاد ، وذلك حينما أهتم القوم هناك بإحياء الآداب اليونانية واللاتينية ، فكانوا يومئذ إذا وجدوا كتاباً من كتب القدماء قاموا بطبعه : لا يبحثون عن النسخ الأخرى لهذا الكتاب ، ولا يصححون إلا أخطاء البسيطة ، فلما ارتقى علم الآداب القديمة (Philology) ، عمدوا إلى جمع النسخ المتعددة لكتاب من كتب القدماء ، وإلى المقابلة بين هذه النسخ المتعددة وكانوا كلما تختلفت النسخ في موضع من المواضع اختاروا إحدى الروايات المختلفة ووضعوها في نص الكتاب ، وقبضوا ما بقي من الروايات في الهوامش ، ولكنهم مع ذلك عملوا انتقاء المهم منها ، واستنتجوا اصطلاحات حلمية ، يخالفون بها ما هو مروي في النسخ ، إلا أنهم في كل ذلك لم يكن لهم منهج معلوم ، ولا قواعد متبوعة ، لأنهم لم يكونوا قد فكروا تفكيراً نظرياً في تصحيح الكتب ، وأى الطرق تؤدي إليه ، وأياً لا تؤدي بل قد تؤدي إلى غرض باطل فاسد : وما زال الأمر كذلك إلى أواسط القرن التاسع عشر حين وضعوا أصولاً علمية لنقد النصوص (Text criticism) ونشر الكتب القديمة . وكان أول ما وصلوا إليه

من هذه القواعد مستنبطاً من الآداب اليونانية واللاتينية ، ثم من آداب القرون الوسطى الغربية ، فألفت المقالات والكتب في فن نقد النصوص^(١) :

هنا ما انتهى إليه علم الآداب القديمة في ناحية الآداب الغربية . أما المستشرقون فقد استعملوا - بعد زملائهم بمدة - تلك الأصول ، وتلك القواعد في نقد الكتب العربية والشرقية غير أنهم لم يؤلفوا في ذلك تأليفاً خاصاً ، ولذلك يصعب دراسة علم نقد النصوص ونشر الكتب القديمة على من لا يعرف آداب اللغات القديمة : اليونانية واللاتينية ، فانه اذا راجع الكتب المؤلفة فيه لم يفهمها ، مع أن النصوص الواردة فيه من اللاتينية واليونانية :

وكان أول من ألف في هذا الفن المستشرق الألماني الدكتور Bergtraesser في محاضرات ألقاها على طلبة الماجستير بقسم اللغة العربية في كلية الآداب بجامعة القاهرة عام ١٩٣١ ، وهي الأساس الذي بنى عليه هذا الكتاب .

وبعد ذلك تحدث الدكتور محمد منور بإيجاز عن قواعد نشر النصوص الكلاسيكية ، عند نقده لكتاب « قوانين اللواوين » لابن مسمي ، في المجلدين ٢٧٧ ، ٢٨٠ من مجلة الثقافة ، القاهرة ، ١٩٤٤ ، وأعاد نشر المقالين في كتابه « في الميزان الجديد » الذي صدرت طبعته الأولى في العام نفسه .

وبعد ذلك أخرج المستشرقان الفرنسيان بلاشير وسوافاجيه ، تحت رعاية جمعية « جيوم بوده » كتاباً بالفرنسية في هذا الموضوع تحت عنوان « قواعد نشر النصوص وترجمتها »^(٢) ، ولكنه لا يشتمل إلا على قواعد مختصرة ، ينقصها أمثلة توضيحية من المخطوطات القديمة ، وقد صرف جزءاً كبيراً من هذا الكتيب للعناية بقواعد ترجمة الكتب العربية إلى الفرنسية .

(١) انظر مثلاً P. Collomp. La Ortilque des textes, Paris, 1981
(٢) R. Blachère et J. Sourvaget, Regles pour edition et traductions des textes Arabes, Paris, 1946. ثم أعيد طبع صورة قوترنغرافيه له سنة ١٩٥٣

وعندما أراد الجمع العلمي العربي بدمشق، نشر « تاريخ مدينة دمشق »، وضعت اللجنة قواعد موجزة للنشر، في مقدمة الجزء الأول منه الذي نشر في دمشق سنة ١٩٥١، وتحدث الدكتور إبراهيم بيوى مذكور، عن بعض قواعد النشر في مقدمته التي وضعها « لكتاب الشفاء » لابن سينا، ص ٣٨ - ٤٢، القاهرة، ١٩٥٣.

وأخيراً نشر الأستاذ عبد السلام هارون كتاباً في هذا الموضوع بعنوان « تحقيق النصوص ونشرها »، القاهرة، ١٩٥٤ (١٣٧٤ هـ) وهذا الكتاب كما يذكر مؤلفه في مقدمته هو ثمرة كفاحه وتجاربه في نشر النصوص القديمة، وهو مجهود لا بأس به ولكنه مع ذلك لم يحيط بالموضوع، وقد أعيد طبعه سنة ١٩٦٥، وكتب على غلافه (تمتاز باضافات هامة)، وإن كانت لا تختلف في جوهرها عن الطبعة السابقة.

ونشر الدكتور صلاح المنجد « قواعد تحقيق النصوص » في الجزء الثاني من المجلد الأول من « مجلة معهد المخطوطات العربية »، القاهرة، ١٩٥٥، ص ٣١٧ - ٣٣٧، أشاد فيها بفضل المستشرقين وسبقهم في وضع أسس هذا العلم. وقد استقى الدكتور المنجد القواعد التي ذكرها في مقاله من نتج المستشرقين الألسان ومن خطة جمعية جيوم بوده الفرنسية ومن قواعد المحدثين والقديس في ضبط الروايات، وبما نشر في هذا الموضوع من قبل:

• • •

ويتقسم هذا الكتاب الى ثلاثة أبواب : الأول في النسخ : والثاني في النص والثالث في العمل والاصطلاح .

الباب الأول النسخ

إن أقدم النسخ الخطية لكتاب ما متفاوتة جداً؛ فمنها ما لا قيمة له أصلاً في تصحيح نص الكتاب ، ومنها ما يؤول عليه ويوثق به . ووظيفة الناقد أن يقدر قيمة كل نسخة من النسخ ، ويفاضل بينها وبين سائر نسخ الكتاب ، مثبهاً في ذلك قواعد منها :

١ - أن النسخ الكاملة أفضل من النسخ الناقصة ؛

٢ - والواضحة أحسن من غير الواضحة ؛

٣ - والتدنية أفضل من الحديثة ؛

٤ - والنسخ التي قولت بغيرها أحسن من التي لم تقابل ، إلى غير ذلك :

والماعدتان الأخيرتان أهم من غيرهما ، فإن النسخة التي قيس بغيرها نفيسة وقيمة .

إلا أنه يجب مراعاة أن هذه القواعد شواذ منها :

١ - كتاب «اللمع في التصوف» لأبي نصر عبد الله بن علي بن محمد بن يحيى السراج

الطوسي الصوفي المتوفى سنة ٣٧٨هـ والذي نشره نيكلسون Reynold Alleyne Nicholson

في لندن سنة ١٩١٤ ، وله مخطوطتان كتبت أهما سنة ٨٤٨هـ ، وكتبت الأخيرة منهما

سنة ٦٨٣ هـ. والقديمة وإن كانت غير كاملة في الظاهر - فيها نقص في مواضع كثيرة تبلغ ثلث الكتاب، والموجود من هذه النسخة مرتب على ترتيب غير مفهوم، ففي الناصر طبعته على النسخة الحليفة، ولم يستعمل النسخة القديمة إلا في تصحيح النص:

٢ - وهناك كتاب آخر هو «عيون الأنباء في طبقات الأطباء» لموفق الدين أبي العباس أحمد بن القاسم بن أبي أصيبعة بن خليفة السعدي الخزرجي. الذي نشره المستشرق مولر August Möller فقد ألف ابن أبي أصيبعة هذا الكتاب سنة ٦٤٣ هـ بدمشق وما زال يجمع من كتب الأخبار والطبقات، ويزيد على كتابه الأصل ويغير ما وجد فيه من الأغلاط حتى يوفق إلى رحمة الله سنة ٦٦٨ هـ. ويظن أن بعض تلامذته أو نساخ كتابه زادوا على مسودته بعد وفاته وغيروا فيها، ولا نستطيع أن نميز بين زيادات المؤلف وتغييراته، وبين ما زاده تلاميذه ونساخ كتابه أو غيره، وقد حدد الناشر إلى إيراد كل ما وجدته في نسختين أو أكثر مما وجدته من الروايتين لكي لا يسقط شيئاً من متن الكتاب، ولكي ينتفع أهل هذا الفن بما أضيف إليه من زيادات:

وأقدم نسخة لهذا الكتاب كتبت سنة ٧١٢ هـ. أي بعد وفاة مؤلفه بأقل من نصف قرن، ولكنها كثيرة الخطأ، وأحسن منها نسخة أخرى أحدث منها بثلاثة قرون كتبت سنة ١٠١٧ هـ، فهي وإن كانت فاسدة في بعض أجزائها إلا أنه يظهر أنها نسخت من أصل قديم قيم، لأن أخطاءها قليلة.

فتبين مما تقدم أن قديم التاريخ للنسخة ليس وحده مبرراً لتفضيلها، ولهذا نحتاج إلى حجج أقوم وأثبت من تاريخ النسخة، منها:

من هو كاتبها؟ فالأسلم أن يكون المؤلف هو كاتبها بيده؛ وفي هذه الحالة أيضاً نلاحظ فرقاً بين مسودة المؤلف ومببضته، فالمسودة قريبة إلى الأصل، إلا أنها في كثير من الأحيان لم تبلغ غاية الكمال الذي وصل إليه المؤلف في مببضته، مثال ذلك كتاب

« الزاقي بالوفيات » للصدقي المتوفى سنة ٨٦٤ هـ فيوجد منها ثمانية أجزاء من مسودته يظهر فيها عدم الفراغ منها لأن التراجم غير مرتبة . وكذلك كتاب « النقي » للمقرزي نجد فيه زيادات على الهامش ، و تصحيحات للمؤلف تدل على أنه لم ينته بعد من تأليفه للكتاب .

وأهم من ذلك أن يكون الذي نقل النص ثقة مشهوراً بفضله وعلمه كما هو الحال في كتاب « الخليل » لأبي المنذر هشام بن محمد بن السائب الكلبي المتوفى سنة ٢٠٤ أو سنة ٢٠٦ الذي نشره ليثي فلا يبدأ فقد بقيت منه نسخة واحدة نسخها أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر المعروف بأبي الخواليق النوفى الشهير المتوفى سنة ٥٣٩ هـ :

ثم إن لكل عالم مشهور طالباً نقل عنه سماعاً أو استملاً أو استنساخاً ، وهذه الطرق كلها جيدة كافية بشرط أن يبذل الأستاذ جهده في التصحيح ، وأن يبذل الطلبة جهدهم في الكتابة ، وأن لا يميز الأستاذ الكتاب إلا بعد قراءته كله ، إذ أن بعض المؤلفين القدماء كانوا يميزون المؤلفات لأناس لم يحضروا إليهم في دروسهم ، فأمثال هذه الإجازات لا فائدة فيها ، فإن لم نجد مثل هذا المخطوط ، فالمخطوط الذي نسخه عالم ثقة ، أو كان في حوزة عالم أو أكثر من الثقة ، فقد كان يعتبر أنه يشتمل على نص موثوق به :

وكان كتاب المسلمين يشيرون غالباً إلى وجود نسخ المخطوطات التي كتبت بخط مشاهير المؤلفين في أماكن بعينها ، وفي عصور بعينها ، وقد بقي عدد لا بأس به من

(١) من ثلاثة أجزاء في لندن تحت رقم ٨٧٠ ومقطعة من كتاب أحمد بن حنبل تحت رقم ١١٠٣ وفي في مايزين تحت رقم ٢١٤٤ وآخر في بون تحت رقم ٩٥٧

(٢) أب لب الخليل في البلاغة والسلام نشره

G. Levi Della Vida, Les Livres des chevaux de Hishām Ibn Al-Kalbī, Leyde, 1928 وقد نشره أحمد زكي باغا في مجلة دار الكتب سنة ١٩٢١ م (= ١٣٤٩ هـ) .

أمثال هذه المخطوطات التي كتبت بخط مؤلفيها إلى يومنا هذا . والمرجح أن علماء العرب كانوا أكثر تقديرًا لقيمة المخطوطات المكتوبة بخط مؤلفيها عن علماء الغرب : هذه هي مرتبة العالم والطالب ، ودونهما بكثير مرتبة النساخ الذين كانوا يكتبون معاشهم من نسخ الكتب ، فان كثيرين منهم كان يهمهم سرعة الانتهاء من الكتاب ، وحسن منظره ، مثال ذلك « تسمية ولاية مصر » ، « قضاة مصر » للكندي ، اللذان نشرهما Rhubon Guest فالنسخة الوحيدة لهذين الكتابين نسخت سنة ٣٢٤ هـ ، وهي جميلة الخط ، ظريفة ، مشكولة ، غير أن إهمال كاتبها وجهله ظاهر من إسقاط وغلطات شائعة .

وكان النساخ من جهلهم لا يفهمون شيئاً مما كانوا ينسخونه من الكتب في كثير من المواضع ، وشر ذلك في اللغة العربية أكثر منه في اللغات الأجنبية ، لأن حروف اللغات اللاتينية مثلاً تكتب حرفاً حرفاً ، أما الخط العربي فحروفه متصل بعضها ببعض ، لذلك فان النساخ لا يكاد ينسخ نسخاً صحيحاً إلا ما يفهم معناه ، ولهذا نشاهد كثرة التحريف في الأعلام ، وهذا مشهور يشاهد في الكتب التاريخية ، ونحن نستعمل هذه الحالة كميّار للكتب العربية التي يوجد بها أعلام ، فاذا وجدنا أن النسخة يقل فيها التحريف والتفسير في أسماء الأعلام ، كان من الجدير بنا أن نثق بها في سائر النص ، مثال ذلك كتاب بيس "Pappus" في الاعظام المنطقة والصم ، وهو المقالة العشرة من كتاب إقليدس في الأصول ، ترجمه أبي عثمان النمشي ، كتبه أحمد بن محمد ابن عبد الجليل بشيراز . وقد نشر المستشرق الأمريكي Thomson مع المستشرق الألماني Junge هذا الكتاب في باريس عن نسخة واحدة كان القراخ منها في شهر

(١) Pappus, Commentair sur les 10 livres des elements D'Euclide

منه نسخة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢١ ، وناطقة ٢٧٢٧٧ محمية وكتروا . تمت الحافة الثانية وتم تفسير المقالة العاشرة من كتاب أريستو نقل أبي عثمان النمشي . كتبه أحمد بن محمد بن عبد الجليل بشيراز في شهر جمادى الأولى سنة ثمان وخمسين وثلثة .

جهدى الأولى سنة ثمان وخمسين وثلاثة ، ومع ذلك فنحن لا نحمد فيها أى تحريف لأسماء
الأعلام اليونانية في الكتاب مثل ، بيس Pappus اسم المؤلف نفسه ، وثا طيطس
الاثيني Theattetos ، وابوليونيوس الحليل Apolonios ، وبوثاغورس وأوقليدس
إلى غير ذلك من الأسماء :

هذا ما يخصنا من شخصية الناسخ ، أما الأصل المنقول عنه ، فقد يذكر في آخر
النسخة في بعض الأحيان شيء عن تاريخ كتابتها أو عن المخطوط الذى استنسخ منه
الناسخ ، مثال ذلك كتاب «الأخبار الطوال» للدينورى الذى نشره المستشرقان فلاديمير
جيجورجاس Vladimir Guirgass ، إيجناس كراتشكوفسكى Ignace Kratchkovsky
في لندن سنة ١٨٨٨ ، فقد بقى لذلك الكتاب ثلاث نسخ : الأولى فرغ
من نسخها في خمسة عشر يوماً آخرها يوم الأحد مستهل صفر سنة ٦٥٥ هـ ، والثانية
سنة ١٠٠٠ هـ ، والثالثة سنة ١٠٦١ هـ : فالنسخة الأولى ناقصة من آخرها ، ولكن
يجل بها تاريخ الفراغ من نسخها ، وفى الثانية ما يدل على أنها نقات من النسخة
الأولى ، فكتاب الأولى هو عمر بن أحمد بن عابدين المؤرخ المشهور المعروف بكمال
الدين . وفى النسخة الثالثة ما يفيد نقلها عن الثانية ، أو عن الأولى ، والأرجح كونها
منقولة عن الثانية ، فانه لو كان نقلها عن الأولى مباشرة لكان التطابق بين كلامه
وكلام الناسخ النسخة الثانية غريباً ، وكثيراً ما يفعل الناسخ مثل ذلك فينسخون - مثلاً -
تاريخ النسخة الأولى ولا يذكرون تاريخ النسخة الثانية إما سهواً وإما لغش رغبة في
الترويج ، وهذا يفضى إلى التضييل إذا لم ينتبه إليه الناقد .

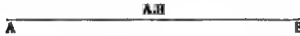
وما يقوم مقام ذكر أصل النسخة في آخرها ذكر الإسناد في أولها : مثال ذلك
كتاب مجموع الفقه للإمام زيد بن على السلى نشره جريقتى

Griffini^(١١) ، فى أول النسخ جميعها أو أكثرها أسانيد يستفاد منها تقارب النسخ بعضها من بعض ، وتقارب أصولها ، فاذا عكسنا الأسانيد حصلنا على أنساب كل النسخ وهى هذه على الترتيب :

(١) زيد بن على ، (٢) أبو خالد عمرو بن خالد الواسطى ، (٣) إبراهيم ابن الزبرقان الجيمى ، (٤) نصر بن مزاحم المنقرى الطار ، (٥) سليمان بن إبراهيم ابن عبيد المحاربى ، (٦) أبو القاسم على بن محمد النخعى .

هذه الأسماء الستة متفقة فى كل النسخ ، ثم تفرق فى النسخة السابعة ،

وقد رمز لها برمزى A.B



عبد العزيز بن إسحق البغدادى أبو الفضل محمد بن عبد الله الشيبانى

وتتفق النسخ الباقية فى الطبقات التالية أيضاً إلى الثالثة عشرة :

(٨) أبو سعد عبد الرحمن بن الحسن بن على النيسابورى :

(٩) أبو القاسم الحكيم عبيد الله بن عبيد الله بن أحمد الحسكافى :

(١٠) الحكيم أبو الفضل وهب الله بن الحكيم عبيد الله الحسكافى ،

(١١) الشيخ فخر الدين زيد بن الحسن البيهقى البروقى :

Eugenio Griffini, Corpus Iuris di Zaid ibn 'Ali (VIII sec CR) la (١)

Più antica raccolta di legislazione e di Giurisprudenza Musulmana finora ritrovata, testo Arabo pubblicato sui manoscritti lemanici della Biblioteca Ambrosiana con introduzione Storica, apparato critico e indici analitici, Milano, 1919.

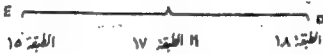
مجموع الفتاوى من الإمام الله أبو الحسين زيد بن على بن الحسن بن على بن أبى طالب — تأليف أبى القاسم

محمد البرز بن إسحق بن جعفر البغدادى .

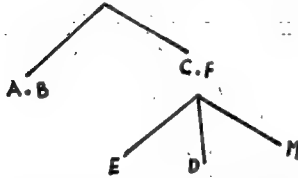
(١٢) شرف الفقهاء أحمد بن أبي الحسن بن أحمد الكشي :

(١٣) القاضي العلامة أبو الفضل جعفر بن أحمد بن عبد السلام بن أبي يحيى الصنعاني :

ولا تحتوي نسختان منها ورمزهما C و F على طبقة من هذه الطبقات والثانية تنقسم في الطبقة الرابعة عشرة ثم تختلف في الخامسة عشرة ثم تنقسم إلى ثلاثة فروع أولها :



فيجوز أن نرسم تناسب هذا الكتاب في الجدول التالي :



وقد أدت بنا مسألة الأصل المأخوذ منه النسخة إلى مسألة تناسب النسخ ؛ فيرى في هذا المثال أن النسختين A و B أصلهما واحد فهما مجموعة مستقلة عن غيرها أو عشيرة (Famille) وأن المجموعة E و D و M أصلها النص الموجود في نسختي C و F ، ولا يحتاج إليها في نص الكتاب لأن نصها في C و F ،

أما كتاب « الأخبار الطوال » فأصل النسخة الثانية موجود ، وهي الأولى ، فلا يحتاج إلا إلى النسخة الأولى وحدها ، فإن كل نسخة أصلها موجود عندنا لا نعتبر في تصحيح النص ؛ ولعله القاعدة شواذ من ذلك أنه كثيراً ما ينقص من النسخة

الأصلية نص يوجد أثناء استنساخ النسخة الثانية ، مثل ما وجد في كتاب « الأخيار الطوال » ، فلا شك أن اعتبار النسخة الثانية لازم .

ومن ذلك أيضاً كون النسخة الأصلية قد نقص منها شيء بعدما استنسخ منها نسخة أخرى ، مثال ذلك كتاب « الوزراء » لأبي الحسن هلال بن الحسن بن إبراهيم الصافي الكاتب المتوفى سنة ٤٤٨ هـ . الذي نشره . أملروز H. F. Amedroz ، وبقى لنا الجزء الأول ، ويوجد لهذا الكتاب نسختان : الثانية مأخوذة من الأولى . غير أن الأولى كانت كاملة عندما استنسخت منها الثانية ، ثم نقص أولها وآخرها ، فكان الأساس في الكتاب كله هو النسخة الأولى ، ولا تعتبر قيمة الثانية إلا فيما نقص من الأولى في أولها وآخرها ، حيث قامت الثانية مقام الأولى في هذه الأماكن .

وقد تكون النسخة الثانية قد قورنت بنسخة أخرى غير الأولى ، ولذلك تكون النسخة الثانية مهمة ، ففي هذه الحالة لا يوجد عندنا في الحقيقة أصل النسخة الثانية ، ومن هنا تكون النسخة الثانية بمنزلة نسخة مستقلة .

أما النسخ الأربعة الموجودة لكتاب مجموع الفقه A و B و C و F فليست أخوات بل الأولى والثانية منها A ، B كبنات عم لاستنباط أصلهما المشترك بينهما ، وكذلك ينبغي أن نقابل C ، F . فيجب النظر في كل عشرة على حدة قبل المقابلة بين العناصر .

وكان ذكر اسم المكتبة المحفوظ فيها المخطوط بمنزلة وسيلة إضافية لزيادة الاطمئنان إلى هذا المخطوط ، وتطبيقاً لذلك أورد البيهقي وتبعه التسطواني المكان الذي تحفظ فيه المخطوطات التي رجحنا إليها لكتاب صحيح البخاري . ولم يشع استعمال هذه الطريقة

(١) طبع بيروت سنة ١٩٠٤ من مخطوطات جوتا رقم ١٧٥٦ ويرجع إلى القرن الرابع من الميلادي وهو ناقص ، ومخطوط المكتبة لأهلية يناديس رقم ٥٩٨١ (مريخ) .
(٢) إرشاد البايع لشرح صحيح البخاري للتسطلاني ١ : ٤٠٠ وما بعدها .

إلا في وقت متأخر نسبياً ، إذ أن المخطوطات العربية الأولى نخالية من أمثال هذه البيانات ، فيبين من ذلك أن لتحقيق أصل النسخ شأناً كبيراً .
هذه هي العلامات الظاهرة في نقد قيمة النسخة ، ويوجد إلى جانبها دلائل باطنية :

الدلائل الباطنة

إن تناسب النسخ قد يبين من دلائل ظاهرة كالأمانيد أو ما ذكره الكاتب عن الأصل الذي نسخ منه الكتاب ، وكثيراً ما تفقد الدلائل الظاهرة ، فيجب على الناقد أن يبحث عن دلائل باطنية : وأهمها الإخلال ، والتقديم والتأخير ، ثم الأخطاء (الغلطات) .

لأنه إذا انفكت ورقة من الكتاب ، ثم وضعت في غير موضعها ، أو سقطت بعض ورقات ، ثم نسخ الكتاب من النسخة التي وقع التبادل بين أوراقها ، وقع في الثانية بالضرورة تقديم أو تأخير أو خلل لا يظهر له سبب في النسخة الثانية ، لأن الخلل في النسخة الثانية يكون في أي موضع من وسط الصفحة ، بينما يكون في النسخة الأولى بين ورقتين ، أي في آخر ورقة وأول الورقة التالية . مثال ذلك ديوان قيس بن الخطيم الذي نشره Thaddäus Kowalski في لبيز سنة ١٩١٤ ، وله نسختان الأولى قديمة كتبت سنة ٤١٩ هـ وهي محفوظ في الأستانة ، والثانية حديثة كتبت فيما يظهر بعد منتصف القرن التاسع عشر وهي محفوظة في دار الكتب المصرية ، وقد سقطت من النسخة الأولى بعض ورقات قبيل آخر الكتاب ، واجتهد أحد الأدباء في سد الخلل ، فأدخل في موضع الورقات الساقطة ست ورقات جديدة كتب فيها بعض ما كان في الورق الساقط من النسخة الأصلية ، ولم تعرف من أي النسخ نقل ذلك ؛ غير أنه لم يعثر على كل (١) هذا هو تاريخ الديوان المراتي في المخطوط ومع ديوان حسان بن ثابت بهتان أمين ديوان قيس قد كتب به .

ما سقط فترك الباقي خالياً ، والنسخة المصرية تشتمل على كل ما يوجد في نسخة الآستانة ، وتقص كل ما ينقص منها ، غير أنه لا يظهر فيها سبب هذه الحالات وعلمها . فثبت من ذلك أن النسخة المصرية قد نقلت عن نسخة الآستانة إما مباشرة أو بواسطة نسخ نقلت عن نسخة الآستانة .

وبما عائل سقوط ورقة أو ورقات ، سقطوا سطر عند نسخ الكتاب ، لأن الناسخ بعد إتمام السطر لا يبدأ بما بعده ، بل يجاوز سطرًا كاملاً ويبتدئ بالثالث ، مثال ذلك كتاب آثار البلدان لتركيا بن محمد القزويني المرقوم سنة ٦٨٢ هـ وهو القسم الثاني من كتاب « عجائب المخلوقات » الذي نشره Ferdinand Wüstenfeld

في مدينة Göttingen سنة ١٨٤٨ ، ١٨٤٩ ويوجد له نسختان : تاريخ الأولى سنة ٧٢٩ هـ . منقولة عن نسخة بخط المصنف تاريخها ذي الحجة سنة ٦٧٤ هـ . وتاريخ الثانية سنة ٩٣٠ هـ وعفوفة بمكتبة لندن . فتجد في الثانية ما نصه : « الآن يجتمع بها حجيج الشام ، السبت صيد السمك » وهو كلام عديم المعنى تماماً . وفي النسخة الأولى تقع كلمة « الشام » آخر السطر ، وكلمة « السبت » أول السطر الثالث ، فتمتط سطر كامل ونصه : « ومصر من جاء بطريق البحر وهي القرية التي ذكرها الله تعالى حاضرة البحر كانت أهلها يهودا حرم الله تعالى عليهم يوم »^(١) ، فتبين أن النسخة الثانية مأخوذة من الأولى أو من نسخ متوسطة بينهما .

وأما الغلط التي تدل على كون النسخة مأخوذة من غيرها فيوجد لها مثال في كتاب آثار البلدان ، فالنسخة الأولى فيها خط الحامش ستر الألفات التي في أول الأسطر ، فذلك الألفات ناقصة في النسخة الثانية لأن الناسخ لم يرها . ويدل هذا على ما دل عليه سقوط السطر من كون النسخة الثانية قد أخذت من الأولى . وفي كل ذلك بقيت

(١) آثار البلدان ص ١٠٢ ص ٢ - في حديث من مدينة « أبة »

النسخ الأصلية وما حدث فيها من التقديم والتأخير أو النقص والخلل ، ويتضح منها طريقة حدوث الخلل في النسخة الثانية .

وأكثر وقوعاً من هذه الحالة توافق النسخين في الخطأ ، وليست إحداها منسوخة من الأخرى ، بل نقلت كلتاهما عن نسخة ثالثة ، ونستدل على ذلك بالنسخ المنقولة عنها . مثال ذلك ديوان عمر بن أبي ربيعة الذي نشره Paul Schwarz فنجد أن كل النسخ تتفق مع بعضها في خلل بسيط ، فمن الواجب أن نفترض أنها كلها نسخت من نسخة واحدة ، إما مباشرة ، وإما عن نسخ لم تصل إلى أيدينا ، وكانت النسخة الأصلية قد أكلها الدود ، أو العث في بعض المواضع ، أو محى خطها في البعض الآخر :

ومثال آخر كتاب « الآثار الباقية » للبيروني المتوفى سنة ٤٤٠ هـ ، فكل النسخ تتفق في الخلل الكبير والصغير ، وفي الغلطات الكثيرة ، فاستدل Sachau الذي نشر الكتاب في ليدن سنة ١٩٢٣ على أن النسخة الأصلية التي أخطت منها كل النسخ كانت غير مجلدة ، رتب بعض الكراريس فيها على ترتيب معاوم ، وانفك بعض الأوراق منها فوضعت في غير موضعها ، وكان ظهر الكراريس ممسوحاً ، وهوامش الأوراق مخرومة ، وقل فيها التقييد والتشكيل :

وبما يجب الالتفات إليه أن النسخة الواحدة لا تؤخذ أحياناً من أصل واحد بل من عدة نسخ ، وبخاصة إذا نقص من أصلها شيء وكلها أحد ، وأخذ الناقص من نسخة أخرى ، كما حدث في «ديوان قيس بن الخطيم » ، وكذلك كتاب « المختب » لابن جني المتوفى سنة ٣٩٢ هـ . فالنسخة الموجودة منه في مكتبة راغب باشا في الآستانة^(١)

(١) يوجد في دار الكتب المصرية نسخة مخطوطة تحت رقم ٧٨ قراءات ، وقد كتبت الخاتمة في الورقة الأخيرة رقم ١٦٩ ظهر « كتب محمد بن الحسن بن محمد بن سيد المغربي الأندلسي يثر الاسكندرية رحمه الله تم مشي يوم الأحد التاسع عشر من شهر المحرم عام ثمانية مئتين وتسع مائة » .

كان قد سقط منها جزء كبير من الكتاب في بعض الأماكن ، ثم جمعها كاتب ثان وأكمل هذا الخلل ، فأخذ الجزء الناقص من أصل غير معروف ، ويظهر ذلك من اختلاف الخطين ، ولهذا السبب ينبغي أن يتنبه الناقد إلى كل فرق في الخط في كل ورقة ، إلا أن اختلاف الأصلين لا يظهر في كل حالة ، فلو أن ناسخاً مثلاً قد نسخ كتاب «المعقب» من النسخة المذكورة لكانت مكتوبة بخط واحد مع أن نصها مأخوذ من أصلين .

وقد يأخذ الكاتب نفسه قسماً من كتاب وقسماً من كتاب آخر لعله من العائل ، مثال ذلك «كتاب الفهرست» لابن النديم المتوفى سنة ٣٨٥ هـ . فإن إحدى النسختين المأخوذتين من مكتبة في الآستانة . أخذ قسمها الأول من النسخة الثانية المحفوظة في تلك المكتبة ، وأخذ قسمها الثاني من نسخة وجد الأستاذ Ritter حوالى سنة ١٩٣٠ م . في مكتبة شهيد على باشا ، ولا ندرى لماذا استنسخها الناسخ من أصلين مختلفين .

وفي بعض الأحيان تصصح النسخة على نسخة غير تلك التي نسخت منها ، فيحصل نص له أصلان ، أى نص يمتزج ، والقاعدة أن النسخ ذات النصوص المترجمة يمتنع نسبتها كما يمتنع تقسيمها على المصادر . وقد ذكرنا كتاب «المجموع في الفقه» المنسوب إلى الإمام زيد ابن علي وقتنا إنه يظهر من الأسانيد انقسام النسخ إلى عشيرتين ، وهذا يحتاج إلى استدراك لأن العشيرتين لا يختلفان من جهة الخلل والخطأ ، بل من جهة أن نسخ العشيرة الثانية لا يوجد فيها أكثر ما يذكر في النسخة الأولى من كلام زيد بن علي ، بل تقتصر نسخة العشيرة الثانية على أحاديث النبي وكلام علي ابن أبي طالب ،

(١) الذى نشره Oustao Fliegel في لينج في برلين ظهر الأول سنة ١٨٧١ ويشتمل على النص ، وظهر الثاني سنة ١٨٧٢ ويشتمل على مقدمة وملاحظات والملاحق .

فكتاب «المجموع في الفقه» عبارة عن كتابين في الحقيقة جُمعا معاً ، ويحتوى الأول على مواد واسعة لا توجد في الثانى ، وهذا يدل على اختلاف الإبرازات ونسبتها إلى اختلاف النسخ :

الإبرازات

الإبرازات هى المرات المختلفة التى يظهر أو يُبرز فيها الكتاب *recension* و *edition* وتطابق الإبرازة فى زماننا الطبعة ، فكثير من الكتب العربية أُرزت مرات ، وبين كل من هذه الإبرازات وبعضها فروق ، لأن المؤلف بعد إبراز كتابه أول مرة دأب على تصحيحه ، وتوسيع مضمونه ، وإضافة الملحقات إليه . وإبراز الكتاب فى الزمان الماضى كان يحدث إما باهداء نسخة منه إلى رجل رفيع القدر أُلّف له الكتاب . وإما بالإذن باستنساخ الكتاب ، أو إملائه على الطلبة . ولما كان المؤلفون لا يطلعون على كل ما يُنسخ من كتبهم كثر عدد الإبرازات وزاد احتمال وقوع الترقق بينها ، مثال ذلك كتاب «درة الفواص فى أوهام الخسواص» للحريرى الذى نشره Heinrich Thorbecke فى لينز سنة ١٨٧١ . وبين نسخ الكتاب نسختان قديمتان الأولى نسخت سنة ٥٨٤ هـ وهى محفوظلة فى ميونخ ، والأخرى كتبت سنة ٦١١ هجرية ، أى أن أقدمهما كتبت بعد قرن من وفاة المؤلف فاختلفتا فى الألفاظ دون المعانى ، فيطلب على الظن أن كلا منهما منسوخة من نسخة استملأها طالب فى الدرس فى حياة المؤلف ، فيبدل الترقق على أن المؤلف كان يبدل اللفظ الواحد بغيره مرات أثناساء التلسويس :

وكان الكتاب يُبرز أحياناً بعد وفاة المؤلف مرة أو مرات مع بعض الشرح والتفسير ، أو مع إلحاق شيء جديد به بعد أن يُضم إليه ما جمعه غيره من الملحقات :

في حالة اختلاف الإبرازات يجب على الناشر أن يختار إبرازة واحدة للكتاب ولا يمزجها بغيرها، ولو فعل لأحدث شيئاً لم يكن موجوداً من قبل، لأن وظيفة العلمية هي المحافظة على كل ما يروى بدون استثناء . وهذه القاعدة يشارك فيها علم نقد النصوص علم القراءات القرآنية . ومن أصول النشر منع التفتيق ، وهو أن يجمع القارئ وجوهاً وطرقاً مختلفة فيقتل من قراءة إلى أخرى .

فاذا سأل سائل أي الإبرازات تستحق أن تشر تقول :

إن للناشر أن يؤثر النسخة التي أبرزها المؤلف بنفسه على التي أبرزت بعد وفاته ، ويؤثر المسببة على المختصرة ، والمصححة على التي فيها خلل ، والتي لما نسخ كثيرة على التي نسخها قليلة . فإن خالف الناشر هذه القواعد وجب عليه أن يغير القارئ بما رايا الإبرازات التي يتركها وأن يبين له عيوبها .

فاذا كانت هناك إبرازتان كل واحدة منهما مهمة ، والفرق بينهما كبير لا يمكن لإيضاحه بإيجاز ، فالأولى نشرهما جميعاً . مثال ذلك كتاب الحليل والمخارج لأبي بكر أحمد بن عمرو (أو عمر) بن مهير الشيباني انخفاف المتوفى سنة ٢٦١ هـ . الذي نشره الأستاذ يوسف شاخص في هانوفر سنة ١٩٧٣ ، فقد وجد الناشر له إبرازتين : حجم أحدهما أكبر بكثير من حجم الأخرى ، مع أن القصيرة ليست مختصرة من المطولة . فآثر طبع النسختين معاً^(١) .

ونورد الآن أمثلة أخرى لبعض الكتب التي لها إبرازات كثيرة :

من ذلك رسالة حنين بن إسحق المتوفى سنة ٢٦٢ هـ إلى رجل بن يحيى في « ذكر ما ترجم من كتب جالينوس بعلمه وبعض ما لم يترجم » الذي نشره الأستاذ برجستراسر

(١) الأول من صفحة ٣ - ١٩٠ ، والثانية من ص ١٩١ إلى ٢٠٧

في لينج ١٩٢٥^(١). فقد أبرزه حنين سنة ٢٤١ هـ لأول مرة ، ثم زاد عليه ما ترجم بعد ذلك إلى اللغة السريانية والعربية من الكتب الطبية اليونانية ، وأبرز الكتاب مع الزيادات ثانية سنة ٢٤٩ هـ كما ذكر هو نفسه ذلك في آخر الكتاب^(٢). وتعرف للكتاب نسختين ، وينقص من الأولى كثير مما يوجد في الثانية ، وتختلفان تحالفاً ظاهراً في الأسلوب فهما إبرازتان للكتاب ، غير أن كلا منهما يذكر فيه إبراز حنين للكتاب ، فمن المحال أن تكون الإبرازة الأولى هي الأولى والثانية هي الإبرازة الثانية ، بل نرى من التدقيق ومن كلام كاتب النسخة الثانية أن حنيناً بعد أن أبرز الكتاب ثانية لم يزل يزيد فيه ويصحح ، فالنسخة الأولى أخذت بعد ما زاد حنين في الكتاب وقبل أن يصحح أسلوبه ، فهي عبارة عن إبرازة ثالثة . والنسخة الثانية كما ذكر الكتاب في آخرها مأخوذة من نسخة أبي الحسن على بن يحيى المتجم الذي أعدى إليه حنين الكتاب ، وهذه النسخة كان أبو الحسن على بن يحيى أو غيره قد زاد فيها بعض الزيادات بعد وفاة حنين ، فهي إبرازة رابعة بعد وفاة المؤلف ، ونظراً لذلك نشر الناشر الكتاب عن النسخة الثانية ، وتجد ما يختلف فيه النسخ الأخرى ، وكتب بحثاً في المقارنة بين الإبرازات ، سواء من ناحية المعنى أو من ناحية الألفاظ .

• • •

(١) O. Bergsträsser, *Hunain ibn Isḥāq über die syrischen und arabischen Galenübersetzungen*, zum ersten Mal herausgegeben und übersetzt, Leipzig, 1925.

(٢) ص ٥٢ من النص العربي ٦ : ولم يبق حل إلا أن أخبر في أي حد من سقى هذا الكتاب لأبي أريوان تقياً له فيما بعد ترجمة كتب لم أترجمها إلى هذه اللغة إن مهل لي في السر ، وألقى إلى من السن في الوقت الذي كتبت فيه هذا الكتاب. ثم أن أريوان قد ترجمه ما لم أترجمه ، ويخبر ما لم أجد إلى هذه اللغة في هذا العام ٦ ، وأما أندر أن أتم ذكر ما تقياً له ترجمه ما لم أترجمه ، ويخبر ما لم أجد إلى هذه اللغة في هذا الكتاب أولاً فالأول مع السنة التي تقياً ذلك فيها إن شاء الله . ثم زدت بعد ذلك في سنة ألف ومائة ونسبة وسبعين من سقى الاسكندر في فهرس أترجمه منذ ذلك الوقت إلى هذه اللغة تيب راجع أيضاً ص ١٨ من الكتاب .

ومن ذلك كتاب «عجائب المخلوقات» للقرطبي الذي نشره المستشرق الألماني Ferdinand Wattenfeld ، كما ذكرنا من قبل .^(١) وقد نشر المستشرق الألماني Julius Ruska نقداً له وترجمة لبعض فصوله ،^(٢) فبين روسكا أن نسخ الكتاب تنقسم إلى أربع إجازات : الأولى أبرزها المؤلف نفسه سنة ٦٦١هـ ونسخها عديدة ، وبعضها قديم ، وأقلها كتب سنة ٦٧٨هـ وذلك قبل وفاة المؤلف ،^(٣) والثانية أهداها المؤلف سنة ٦٧٤هـ إلى المؤرخ علاء الدين محمد ابن عطاء الملك البلخي ،^(٤) وكان عاملاً على العراق ، وهذه الإجازة أوسع من الأولى ، غير أنه لا يوجد لها إلا نسختان مأخوذتان من أصل واحد . ثم أبرز الكتاب مرة ثالثة بعد وفاة المؤلف ، وزيد فيه كثيراً هو بعيد عن فكر المؤلف وقرضه في الفصلين السابع والثامن عن أجناس الإنسان ، وعن الفنون المخططة . ولم يقر من هذه الإجازة إلا ترجمة فارسية لها .^(٥) ثم أبرز بعض العلماء الكتاب مرة رابعة فاستعان ، بالنسخة الثالثة المزورة وزاد فيها بعض معلومات مفيدة .^(٦) وكان الواجب على الناشر أن ينشر الكتاب كما ألفه المؤلف في الإجازة

(١) انظر ص ٢٢ من هذه المحاضرات .

(٢) J. Ruska, *Kaswinistudien*, (Son ouvrage *Kitāb 'agā'ib al mahlukāt*, *Der Islam Jahrg. IV Heft 1 p. 14-66, Heft 3 p. 236-262, Strassburg, 1913 Mitt z Geschichte der Med. u. Naturw. XIII, 1914 p. 183.*

(٣) J. Ruska, *Das Stein buch aus der Kosmographie des Z. Ibn M. Ibn M. al - Kaswinat*, übersetzt und mit Anmerkungen.

(٤) وتوجد هذه الإجازة نسخة في مكتبة جوتا تحت رقم ١٥٠٦/٧

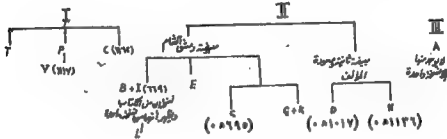
(٥) وفي الإجازة الثانية بعض تلويح في الأسلوب والتركيب وأقيم نسخها محفوظ في ميونخ تحت رقم ٤٦٤ ، وقد طبع على طاش كتاب حياة الحيوان للميرزا في القاهرة سنة ١٣٠٩

(٦) سقط من الإجازة الثالثة فصل من الشياطين ولم ذكره في جميع النسخ ، وما بقيت النظر أن ما جاء فيها يرجع إلى الإجازة الأولى في أغلب الأحيان ، وقد سقط من نسخة F المقدمة والخاتمة وبعض قطع وذلك من خط النافع وقد أخيف إليها فصلان جديدان هما الفصل السابع من أجناس الإنسان والثامن من الفنون المخططة ، والصفيحتان الأخيرتان بخط مخطوط هو خط أحمد التكروري . وقد ذكر مستطد في صفحة ٥ من المقدمة أن أحمد التكروري هو مؤلف الكتاب وذلك خطأ . وهذه الإجازة جدد من المخطوطات : واحدة في Bodl رقمها ٢٩٧/٨ ، ولانينة في جوتا رقمها ٣٨٧ وثالثة في فينا فهرس ج ٢ رقم ٥٠٦/٧ (٧) وهي تحت عنوان «تحفة الكائنات» أو «مرآة الكائنات» وقد بين منها مخطوط محفوظ في مكتبة جوتا رقم ١٥٠٨ .

الأولى، وأن يذكر الزيادات المهمة التي جاءت في الثانية، وأن لا يلتفت إلى الإبرازة الثالثة ولا إلى الرابعة. غير أن الناشر قد بنى طبيعته - لسوء الحظ - على الإبرازة الثالثة والرابعة مع زيادات من الإبرازين الأولى والثانية، ولا علم له في ذلك إلا كون الطبعة قديمة ظهرت سنّي ١٨٤٨ - ١٨٤٩، وكان ذلك قبل نشأة علم النصوص وقد كتب :

• • •

ومن ذلك كتابه عين الأبناء في طبقات الأطباء لابن أبي أصيبعة المتوفى سنة ٨٦٨هـ، أبرزه المؤلف أولاً سنة ٨٦٤هـ، ثم أبرزه ثانياً مع زيادات كثيرة قبيل وفاته، وبعض النسخ الإبرازة الثانية مأخوذة من مبيضة في دمشق الشام، وبعضها من مبيضة ومسودة بعد وفاة المؤلف. ثم ألف محرراً بين الإبرازين فنتج عن ذلك إبرازة ثالثة. وبذلك تنقسم النسخ على الصورة التالية .



وقد اختار الناشر August Moller الإبرازة الثانية، وله في ذلك حق لأن نسخها أكثر من نسخ الإبرازتين الآخرين، وبينهما نسختان قديمتان، ومع ذلك تطابق الإبرازة الثانية كل ما يوجد عند المؤلفين المتأخرين مقتبساً من كتاب ابن أبي أصيبعة، ثم أورد الناشر كل الاختلافات الموجودة في هيئة الكتاب وإبرازاته في بيان يذكر فيه أين توجد كل قطعة من قطع الكتاب. فيمكن القارئ أن يبين في أي لحظة ما كتبه المؤلف أولاً، وما زيد عليه فيما بعد .

ومسألة الإبرازات أصعب في بعض الحالات من غيرها من المسائل ، ونذكر لذلك حالتين :

الأولى : أن يكون الكتاب شائعاً بين العوام ولا يروى بين الأدباء :
والثانية : ارتقاء الكتاب إلى أوائل تاريخ الآداب العربية .

أما الأولى وهي الكتب الشائعة بين العوام فنحن كتب الحكايات ، مثل كتاب « ألف ليلة وليلة » ، وكتب الأمثال مثل كتاب « كليله ودمنه » ، فنجد القصص أنفسهم يغيرون ويسقطون وي زيدون ما سمعوه وما أحبوه من الحكايات والأمثال الشبيهة بما هو موجود في الكتاب ، ولهذا السبب تختلف النسخ بعضها عن بعض اختلافاً كبيراً ، وكل نسخة تكاد تحتوي على هيئة خاصة للكتاب ، فمن المحال تقسيم النسخ على عشائر وإبرازات مُعَيَّنة ، بل تفرق إلى أجناس مبهمة لكثرة الفروق في كلٍّ ، فيلزم ناشر أى كتاب من تلك الكتب أن يختار جنساً منها ، وأن يختار نسخة من نسخ ذلك الجنس وينشرها مع التصحيح ما أمكن ، ثم يصف باقي نسخ هذا الجنس ، ويبين المهم منها ، ويصف كذلك الأجناس الأخرى ، وليس الغرض هنا الحصول على الهيئة الأولى للكتاب ، لأن ذلك محال وبخاصة في أمثال كتاب « ألف ليلة وليلة » الذي لا نعرف له مؤلفاً ولا تاريخاً ، بل الغرض معرفة تطور الكتاب ومصادر أقسامه .

والحالة الثانية — وهي ارتقاء الكتاب إلى أوائل العهد بتاريخ الآداب العربية — أهم من الأولى وأصعب ، وذلك لأن الناس لم يكونوا يعرفون معنى الكتاب ، ولا التأليف ، بل كانوا يحدثون الأحاديث ، ويروون الأشعار ، ثم شرعوا يكتبون لا يريدون التأليف بل تذكيراً لأنفسهم ، وأحياناً كانوا يأذنون لبعض أصحابهم في نسخ هذه الصحف ، وكان الناس ينسخونها أحياناً لنفسه ، فيسقط منها ما لا يخصه ،

ويُضيف إليها من منيع آخر ، ولا يذكر أن الذى ينسخه منقول من كتاب المؤلف ، وأكثر الكتب المنسوبة للتقدماء لم يبرزها مؤلفها في هيئة معينة ، بل ألفها غيره بعد وفاته مما يحفظه أو يرويه عنه ، أو مما يجده مقيماً بخطه .

وكان بعض التلاميذ يبرز في بعض الأحيان ما استملاه من أستاذه في هيئة كتاب وينسب إليه ، وأحياناً كان بعضهم يزيد عليه مما سمعه من غيره ، أو أخذ من مصادر أخرى وينسب لنفسه ، ويذكر فيه أستاذه في بعض الأماكن ، ويفعله في البعض الآخر ، وفي أحيان أخرى كان بعض التلاميذ يبرزون في آن واحد ، كتاباً واحداً لأستاذ واحد ، فيجده كتاباً عنوانها واحد تنسب إلى عالم واحد ، ولكنها تختلف في عباراتها ومضمونها وترتيبها . مثال ذلك « كتاب الموطأ » للإمام مالك بن أنس المتوفى سنة ١٧٩ هـ . الذى نعرف له خمس عشرة رواية أجازها الإمام كلها أو أكثرها ، وقيل إن الإمام أجاز بعضها من غير أن يكون رايها سمع شيئاً من الكتاب ، والخلاف بين تلك الروايات عظيم ، فرواية أبي مصعب الزهرى المتوفى سنة ٢٤٢ هـ . كانت تشتمل على مائة حديث لا توجد في غيرها . وقد وصات إلينا روايتان فقط أشهرهما رواية يحيى بن يحيى المصمودى المتوفى سنة ٢٣٤ هـ . والثانية رواية محمد بن الحسن الشيبانى المتوفى سنة ١٨٩ هـ . وهى أصغر من الأولى ينقص منها بعض ما يوجد في النسخة الأولى وتختلف عنها في الترتيب حتى أن الأبواب فيها غير متطابقة :

(١) نسخة ٩٣ هـ . على الأدهم وقيل سنة ٩٠ هـ . روات رسمه سواى ٨٥ سنة ردفن بالبقيع (مقدمة الزرقانى على شرح الموطأ . ودائرة المعارف الإسلامية) .

(٢) أبو مصعب بن أحمد بن أبي بكر بن القاسم بن الحارث الزهرى (مقدمة الزرقانى) .

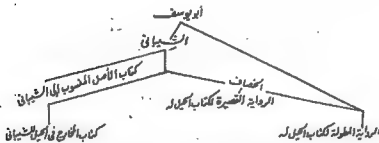
(٣) أبو محمد يحيى بن يحيى بن كثير بن رسلان بن صندبا القيسى أصله من البربر من ليرة يقال لها مصمودة ، مولى بن لث لقب بالعلم . توفى في رجب سنة ٢٣٤ هـ . ودفن بقبعة بظاهر قرطبة (ابن خلكان طبعة مصر ٢٨٥ : ٢٨٦)

(٤) أبو أحمد عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيبانى بالولاء . تلقى الحديث توفى بربطه قرية من قرى الرى .

والخالف الثاني مسند الإمام أبي حنيفة المتوفى سنة ١١٩ أو سنة ١٢٠ هـ ، غير أن هذا المثال يختلف عن الموطأ من جهة ، ذلك أننا قد وجدنا أن الرواة الذين روى الموطأ عن مالك كلهم أو أكثرهم من تلاميذ الإمام مالك نفسه ، أما رواية أبي حنيفة فقد عاشوا في زمان غير زمانه ، وأقدمهم أبو محمد عبد الله بن يعقوب الحنارفي البخاري المتوفى سنة ٣٤٠ هـ ، وهو غير المحدث المشهور ، ويلى ذلك على أن مسند أبي حنيفة لم يجمعه تلاميذه من لسانه ، بل جمعه المتأخرون من كتب الفقه الحنفي ، وبما يؤيد ذلك الرأي ما نعرفه من أن شأن الأحاديث النبوية كان يسيراً عند أبي حنيفة مع حفظه عند مالك . ويتفق موطأ مالك ومسند أبي حنيفة في أن لكل منهما روايات وإبرازات مختلفة لا يمكننا من أن نحكم على أن إحداها صحيحة والأخرى غير صحيحة .

• • •

ومثال ثالث كتاب الخارج في الحليل لعماد بن الحسن الشيباني (٣) . وكتاب الحليل والخارج لأبي بكر أحمد بن عمر الخصاص المتوفى سنة ٢٦١ هـ . وقد نشر الأستاذ شاخت كلا الكتابين في روتن جولد في تعلقا الرايتين بعضهما ببعض .



(١) هو الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطى بن ماه ، الإمام الفقيه الكوفي مولد بمكة بن ثعلبة ، كانت ولادته سنة ٨٠ هـ وقيل سنة ٦١ هـ والأول أصح . وتوفى في رجب وقيل في شعبان سنة ١٥٠ هـ وقيل سنة ١٥٣ هـ والأول أصح . وكانت وفاته في بغداد في السجن . (٢) المعروف ببدا الله — أنظر كشف القناع ص ١٦٨٠ . (٣) J. Schacht, Das Kitāb al-mahārij fīl-ḥilāl de Muhammad ibn al-Ḥasan as - Šaybānī, Leipzig 1980.

وبه رواية أخرى لهذا الكتاب للنسب للأمة أي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السمرقندي .

J. Schacht, Das Kitāb al-mahārij ual-mahārij des Abū Bakr Aḥmad ibn (٤)

Umar ibn Muḥair as - Šaybānī al - Ḥaṣṣaf, Hannover, 1928.

ومعنى هذا الجلول أن أبى يوسف ألف كتاباً فى الحيل فاقتهس بعقبه الشيباني وزاد عليه فصار كتاباً منسوباً للشيباني ، ونعرف له روايتين ، ولم يسلنا إلا إحداها ، وتكون تلك الرواية باباً من كتاب الأصل المنسوب للشيباني ، ونجدها كتاباً على حده. وذلك أن أحد المتأخرين جمع ما كان يروى للشيباني بالفكر ، وصنّف منه كتاباً كبير الحجم جعل عنوانه « كتاب الأصل » وكان هذا بعد زمان ابن النديم ، ففى الفهرست ذكر أسماء الكتب الصغيرة التى نسبت إلى الشيباني وركّب منها كتاب الأصل. ولم يذكر كتاب الأصل نفسه ، ثم اقتصس الخصاص كتاب الشيباني كله إلا القليل منه ، غير أنهم لم يذكر الشيباني مطلقاً وإنما أسقط بعض المواضع التى ذكر فيها الشيباني أنه أخذها عن أبى يوسف . ولو كان ذلك قد وقع لدلّ على أن الشيباني هو مؤلفه ، لأن من المعلوم أن الشيباني روى عن أبى يوسف ، ومن هذا نرى أن الخصاص سرق كتاب الشيباني واستملكه لنفسه . ومثل هذا نادر الوقوع بالنسبة لما ذكرناه من قبل ، من كون القدماء لم يؤلفوا الكتب بأنفسهم بل رواها بعض تلاميذهم وصنفوها ، غير أن فكرة أن الكتاب ملك للمؤلف لا يجوز استملاكه لغيره لم تكن معروفة فى ذلك الزمن . وقد قلنا إن أبى يوسف ألف كتاباً ، وألف الشيباني كتاباً آخر. وكان الأصح أن نقول : روى لأبى يوسف كتاب وروى للشيباني كتاب آخر وقد وصلتنا روايتان لكتاب الخصاص إحداها وهى القصيرة صحيحة ، والثانية مطولة زيد فيها من بعض المصادر بينها كتاب أبى يوسف الذى هو أصل هذا الفن كله .

• • •

والأمثلة السابقة كلها مأخوذة من علمى الحديث والفقه ، وبقي علينا أن نورد أمثلة من كتب اللغة والشعر :

فكتاب «الإبل» للأصمعى المتوفى سنة ٢١٦هـ الذى نشره الأستاذ هفتر A. Haffner يوجد له روايتان ، تحوى الثانية على أكثر ما يوجد فى الأولى ، ومواد أخرى يبلغ قدرها

ضعف ما تحتوى عليه الرواية الأولى ؛ فالأغلب أن عالماً غير معروف زاد على ما كان مروياً عن الأصمعي في موضوع الأبل ، فالكتاب كما نشاهد في الرواية الثانية لم يؤلفه الأصمعي وإن صح أن ينسب مضمونه إليه فيما نعرف .

وكتاب « النواذر » لأبي زيد المتوفى سنة ٢١٤ أو ٢١٥ هـ . رواه أبو الحسن الأخفش المتوفى سنة ٣١٥ هـ أو سنة ٣١٦ هـ وذلك بعد وفاة المؤلف بقرن ولم يصل إلينا إلا هذه الرواية للكتاب ، وربما كان الأخفش هو جامع ما روى عن أبي زيد في النواذر ، فصنف كتاباً في ذلك نسبة إليه .

• • •

ومما يختلف حاله عن المثالين السابقين كتاب « العين » المنسوب للخليل المتوفى سنة ١٧٥ هـ . فإنه لا شك في أن الخليل لم يؤلف الكتاب نفسه ، ولا روى عنه كل ما يذكر فيه أو أكثره ، ولكن واحداً من أصحابه وربما كان الليث بن رافع بن المظفر المتوفى سنة ١٨٠ هـ ألف الكتاب على أسلوب وترتيب سمعه عن الخليل ، واستعان على ذلك ببعض ما رواه الخليل نفسه من متون اللغة والمفردات إلى جانب الكثير مما رواه غيره ، ونسب بعض المتأخرين الكتاب إلى الخليل ، وذلك صحيح من جهة أنه ابتدع القاموس المرتب على نظام مخارج الحروف ، ونسبه بعضهم في الحقيقة إلى الليث بن رافع ، وصح ذلك لأن الغالب أنه هو مصنف الكتاب .

وكتاب « فحولة الشعراء » للأصمعي ، لم يؤلفه الأصمعي أيضاً بل صنفه أبو حاتم السجستاني المتوفى سنة ٢٥٠ هـ ، فجمع فيه ما كان سمعه عن الأصمعي في هذا الموضوع ، ولم يصل الكتاب إلينا إلا في رواية ابن حريد المتوفى سنة ٣٢١ هـ . فيدل هذا على أن أبا حاتم وإن كان قد صنف الكتاب فإنه لم يحزه إطلاقاً بل روى عنه بأشكال مختلفة .

(١) وقيل سنة ٢١٦ هـ وكانت وفاته بالبصرة ومثمر طرطولا حتى تادب الملة وقيل ٩٣ سنة وقيل ٩٥ سنة وقيل ٩٦ سنة .

وكذلك الحال في كتاب طبقات الشعراء لابن سلام الجهمي المتوفى سنة ٥٢٣١هـ. الذي نشره ^(١) هيل، فيدكر للجهمي في فهرست ابن التديم كتابان: الأول طبقات الشعراء الجاهليين، والثاني طبقات الشعراء الإسلاميين، وهذا يوافق ما ذكرناه من أن كتب الشيباني الصغيرة قد جمعت بعد زمان ابن التديم في كتاب كبير واحد. ويدكر صاحب الفهرست الكتابين مرة أخرى في أخبار أبي خليفة بن الفضل بن الجباب ابن أخت الجهمي، فيدل ذلك على أن أبا خليفة بن الفضل هو الذي صنفه مما سمعه عن خاله الجهمي، ووصلت إلى زمان محمد بن يحيى القاضي.

• • •

وكسل ما ذكرناه من الأمثلة حتى الآن عن مسألة معنى الكتاب، وعن التصنيف والتأليف مأخوذ - كما رأيت - من الثرومن الكتب العلمية الخاصة، أما الشعر الجاهلي، والمضمر، والإسلامي، والأموي، فالبعد بين ما قاله الشاعر وبين ما دؤن، أطول من البعد بين ما قاله الجهمي في الطبقات وبين الكتاب المنسوب إليه، وذلك من جهات منها بعد العهد بين الشعراء القدماء وبين الذين جمعوا دواوينهم، فالدواوين الستة التي نشرها W. Ahlwardt تحت عنوان كتاب العقد الثمين في دواوين الشعراء الستة الجاهليين ^(٢) وهي دواوين النابتة، وطرفة، وعنترة، وزهير، وعلقمة، وامرئ القيس جميعها الأصمعي، وبين عهدهم وبين عهد الأصمعي أكثر من قرنين، ولم يصل إلينا مجامعهم إلا رواية واحدة، هي رواية الأعلام الشفتمري المتوفى سنة ٤٧٦هـ. وذلك بعد وفاة الأصمعي بقرنين ونصف قرن، فلا نهاية لإمكان وقوع التغيرات عن عهد أوبنير عهد، بل إن وقوس التزويرات في تلك المدة الطويلة أمر ممكن إلى أبعد حد.

(١) Josef Hell, *Muhammad ibn Sallām Al-Oumayyī, die Klassen der Dichter*, Leiden, 1816.

(٢) W. Ahlwardt, *The dēvāns of the six ancient Arabic poets, Ennābīga*, (١) 'Antra, Tharafa, Zukhrī, 'Alqama and Imru' al-qays, London, 1870.

ومن أسباب اضطراب رواية الشعر أن القصيدة الطويلة لم يشتهر منها إلا الآيات القليلة التي تدور على ألسنة الناس ، وينسب قائلها أحياناً وتنسب إلى غيره ، ويتأثر بذلك كله راوي القصيدة الأصلية التامة ، أضف إلى ذلك كل ما جمعه نقاد الشعر القدماء من سرقات الشعراء وما غيره الشاعر نفسه إذا كان ينشد شعره مراراً .

ثم إن الشعر يختلف عن غيره من كتب النثر من جهة ذهنية الذي جمعه ، فأبو حاتم جامع كتاب « فحولة الشعراء » كان تلميذاً للمؤلف وهو الأصمعي ، وكان يوافق المؤلف في أكثر آرائه ، ويظهر بر التلميذ للأستاذ فلا يخشى أن يكون قد غير كلام أستاذه أو زوره . والأصمعي جامع كثير من الدواوين القديمة ، وكان ناقداً للشعر والشعراء ، فعابّر الشعر بمعاره وأخصمه لسلطته وحكمه ، ومن المؤكد أنه هو وأمثاله كانوا يستقون مالا يروونه صحيحاً ولا لافاً بالشاعر الذي ينسب إليه ، مثال ذلك أن ديوان الأعشى الذي نشره جابر Rudolf Geyer في لندن سنة ١٩٢٨ . وصل إلينا منه روايتان إحداها تبلغ خمس عشرة قصيدة ، والثانية تحتوي على قصائد وقطع كثيرة سواها بينها قطع مشهورة ، فلا يصدق أن جامع الرواية الأولى لم يعرفها ، فيظهر من ذلك أن جامع الرواية الأولى أسقط بعض ما كان منسوباً للأعشى لأسباب لا نعرفها يقيناً ، وربما كان جامع هذه الرواية هو الأصمعي ، ولا يستبعد أن نقاد الشعر كانوا يُغيرون ويصححون مالا يعجبهم وما كان خطأ ، وهذا كله معلوم ، وهذه الحالات كانت معروفة ، وقد أدت إلى المسألة المشهورة التالية :

هل الشعر الجاهل جاهل حقاً ؟ أو هو مزور كله ؟ ولا حاجة إلى الكلام عن هذه المسألة الآن ، غير أنه يلزمنا أن ننبه إلى أن هذه الحالة لم تقتصر على الشعر الجاهل بل تعدته إلى شعر الأمويين ، إلا أن بُعد العهد بين الشاعر وجامع الديوان في الشعراء

(١) ٤ خطوط في الاكسبريال ١٣٤٠ هـ - خطوط في القاهرة (معرض دار الكتب ج ٤ ص ٢٤٠ وخطوط في ليدن رقم ٢٠٢٥ Ox.) وخطوط في المكتبة الأهلية بباريس (ملحق ٢١٦٨ مرقب) .

الأمويين أقل من نظيره في دولوين الشعراء الجاهليين . مثال ذلك ديوان عمر بن أبي ربيعة ، فان ناشره شفارتز P. Schwarz قد حلل كل ما يوجد في الديوان من أفكار شاعره تحليلاً دقيقاً ، واستنتج من ذلك أنه قد سقط من الديوان أشياء كثيرة ، نعرف من كتاب الأغاني أن ابن أبي ربيعة كان يذكرها في شعره ، وأظهر أن جامع الديوان كان لا يوافق على ما يحكى عن الشاعر من الطيش وخفة العقل ، فأسقط كثيراً مما كان يراه هو مكروهاً من جهة الدين أو من جهة الأدب .

والخلاصة أن المقيّد في النسخ قد يكون بعيداً عن الأصل ، أى عما قاله المؤلف نفسه في بعض الأحيان .

• • •

وظيفة الناشر :

وتسأل : ما وظيفة الناقد أو الناشر في تلك الحالات ؟ وما الغرض الذي يجب أن يقصد إليه ؟

إن وظيفة الناشر هي الرجوع إلى الأصل ، وهو كلام المؤلف نفسه . وقد ذكرنا أن الأصل في بعض الحالات أصح أو أكثر ، وذلك إذا كان المؤلف قد أبرز الكتاب مرات ، وكانت الإبرازات تحذف بعضها عن بعض ، وقلنا إنه ينبغي أن يختار الناشر واحدة منها ولا يمزج بعضها ببعض ، ولكن الصورة التي أماننا على عكس ذلك ، لأن الأصل في الحالات التي نتكلم عنها الآن مفقود ، فالناشر مضطر إلى أن يأخذ الروايات المنقولة عن الأصل ، وقد يوجد مع الأصل آثار أخرى غير النسخ الكاملة ، فنجد مثلاً أبياتاً لا نهاية لملحدها ملبونة في كتب النحو واللغة والأدب ، وكثيراً ما تؤخذ من رواية غير رواية الديوان التامة التي وصلت إلينا . فيمكننا أن نقابلها بما هو مقيّد بالديوان كما نقابل نسخة بنسخة ، فقد نمر على الحقيقة ، أو على ما هو أقرب من الأصل الذي

يقرأ في الديوان ، غير أن ذلك ينحصر في أبيات قليلة في كل قصيدة ، فلو اتبعنا في ذلك ما يروى في غير الديوان ، لزوجنا به شيئاً ليس منه ، وأحدثنا رواية جديدة لم تكن موجودة فيه ، فيلزمنا بمقتضى القاعدة التي تمنع مزج النصوص في الدواوين ، الاختصار على رواية واحدة هي رواية الديوان ، ولا نعيد عنها إلا فيما هو خطأ ظاهر حدث في نسخ النسخ من تحريف أو غيره ، فإن خطأ النساخ يحسب بالنسخة عن الأصل وهو الرواية المتبوعة .

هذا هو واجب الناشر والناقد من جهة التفكير النظري . ومن ناشري الدواوين من لم يكف بأدخال الروايات الخارجة عن الديوان ، بل التمس أصل ما قاله الشاعر نفسه بالحدس والتخمين ، وهذا لا يجوز أبداً ، ولا يفعله إلا من لم يفكر أنه من المحال استخراج صورة أصلية لقصائد امرئ القيس كما صدرت عن لسانه ، ولا نستطيع أن ننشر إلا الصورة التي قيدها راوى الديوان ، وأن تمنع ما يروى خارج الديوان : ويجوز لنا أن ننفذ الروايات وأن نؤثر الأليق . ولكن لا يجوز لنا أن ندخل في الديوان ما لم يرو فيه .

الرواية الثانوية :

وما ذكرناه الآن من كون الكثير من الأبيات أو القطع المخرقة مروية في كتب الأدب والمعاجم يؤدي إلى مسألة الرواية الثانوية ، وذلك أن نسخة الكتاب نسميها رواية أولية ، وما هو بمنزلة النسخة نسميه رواية ثانوية وهي القرع ، وهي أنواع منها :

الشرح : فالشرح إذا احتوى على المتن فهو عبارة عن نسخة أولييزة للكتاب ، ولكن الشارح كثيراً ما يهذب المتن قبل شرحه ، ويصحح ما يراه خطأ ، فذلك

التصحیحات حلیمة غیر مروية، فاذا كان المصحح قد أصاب في حلّمه فلا ضرر
والأ أصبحت الرواية غیر أصلية . والشرح الذى لا يذكر فيه إلا بعض كلمات
المتن شأنه شأن النسخة الناقصة .

الترجمة : وبما يقرب من النسخة الترجمة إلى لغة غیر لغة الأصل . وتراجم التراث
العربى ليست مهمة من جهة نقد النصوص ، فبعض الكتب العربية ترجم إلى بعض
اللغات الإسلامية كالفارسية والتركية ، وبعضها - وبخاصة كتب الفلسفة والطب ،
والطبیعیات - ترجم إلى العبرية والسريانية ، وتوجد تراجم حبشية وقبطية . وقدر
التراجم وقيمتها يتدرجان كتدرج قدر النسخ وقيمتها : فأنفس التراجم ما صدر عن
رجل يعرف اللسانين معرفة تامة ، يفهم العربية ومادة العلم الذى يترجم فيه فهماً
كاملاً ، لا يغير معنى الأصل ولا أسلوبه بل يلبسه محافظاً عليه ما مكنته اللتان ، وهذا
الجنس من الترجمة نادر جداً وبخاصة فى التراجم العربية ، فكثير من التراجم الفارسية
لا يطابق الأصل مطابقة تامة ، بل يقاربه أحياناً ، ويتعد عنه فى الأسلوب والعبارة
أحياناً أخرى ، مثال ذلك ترجمة « تاريخ الطبى » الفارسية فانها تخالف الأصل ، تسقط
بعضه وتغير بعضه الآخر ، وإذاً فلا قيمة لها أصلاً من جهة تصحيح الأصل العربى .
ومثال آخر ترجمة « قاموس المحيط » لفيروز بادی إلى اللغة التركية ، فهى وإن كانت
نافعة كقاموس عربى تركى ، فان قيمتها بالنسبة لتصحيح الأصل قليلة . ولا نحتاج
إليها كثيراً فى تصحيح الأصل العربى لكثرة نسخه ، وعلو شأن بعضها .

وأما التراجم اللاتينية للكتب العربية التى ظهرت فى القرون الوسطى . فكان أكثر
مترجميها لا يعرفون العربية ، بل يعرفون اللاتينية فقط ، فتكاد تراجيمهم لا تفهم
فى بعض الأماكن . وأكثر تراجم الكتب العربية لا يستفاد منها الآن . ومن أمثال
ما يستفاد من ترجمته فى تصحيح الأصل كتاب « تدبير الرجل لمرله » المنسوب للفيلسوف

اليوناني Bryson فيوجد لهذا الكتاب ترجمة عربية مختصرة نشره عنها الأب لويس شيخو. ثم نشره Plessner ثانية مع مرجعتين قديمتين: إحداهما عبرية والأخرى لاتينية ، فصصح بعض ماوقع في الأصل العربي من الخطأ مستنداً في ذلك إلى الترجمة العبرية ، لأن الترجمة اللاتينية لا تفيد شيئاً في تصحيح النص العربي ، إذ أن أصلها كان مختصراً غير المختصر الذي تحتوى عليه النسخة العربية .

وكذا أن الترجمة بمنزلة نسخة ثانوية للأصل ، فلكذلك الأصل بمثابة نسخة للترجمة ، فالترجم العربية لاكتب غير العربية ، وبخاصة اليونانية واليهودية — أى المؤلف بالغة الفارسية الوسطى — كثيرة مهمة ، فنأشر ترجمة عربية لأحد كتب أرسطوطاليس أوجالينوس يستطيع أحياناً أن يصصح الترجمة بمقابلة الأصل إن كان موجوداً ، وأهم التراجم ما يفقد أصله ، فنقوم الترجمة مقامه ، ولا يلحق بالناشر أن يصصح الترجمة طبقاً للأصل مخالفاً نسخ الترجمة . مثال ذلك كتاب «صورة الأرض» للخوارزمي الذي نشره ميكل (Mikl) فتاريخ تأليفه ٤٢٨ هـ وأكثر مادته مأخوذة من كتاب الجغرافية المشهور الذي ألفه بطليموس ، غير أن الخوارزمي لم يرجع إلى الأصل اليوناني للكتاب بل استعان بنسخ من ترجمة عربية له ، إذ أن كتاب «صورة الأرض» خاص بأسماء أمكنة يونانية عديدة يكثر فيها التحريف ، ولا يجوز تصحيحه عن الأصل اليوناني لأنه لا شك أن الخوارزمي وجد هذه الأسماء معرفة في مصادره .

ومن الرواية الثانوية للكتاب — سوى الشرح والترجمة — يوجد: المختصر ، والتبذ ، ونظم الكتاب المنثور ، واقتباس ما يوجد من آثار الكتاب الواحد في كتاب آخر .

• • •

الاقباس

والاقتباس على حالتين: الأولى أن يكون المؤلف قد اقتبس شيئاً من قبله والأصل محفوظ عندنا ، والثانية أن يكون من بعده هو الذي اقتبس منه ، وذلك كثير الوقوع .

في الآداب العربية . مثال ذلك كتاب « إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب » لياقوت الحموي المتوفى سنة ٦٢٦ هـ الذي نشره مرجليوث ، فأكثر مادة ذلك الكتاب موجودة في الكتب التي اقتبس منها ياقوت ، فلم يتمكن الناشر من نشر الكتاب لقلة نسخه إلا بمقابلة المصادر التي أخذ عنها ياقوت ، وبعض الكتب المتأخرة « كيفية الرعاة » للسيوطي .

وكتاب حنين بن إسحق المتوفى سنة ٢٦٢ هـ « فيما ترجم من كتب جالينوس وما لم يترجم » ، فذكر حنين عند الكلام عن كل كتاب أولاً اسم الكتاب ، وموضوعه ، وعدد مقالاته ، وموضوع كل واحد منها ، ثم ذكر هل ترجم الكتاب إلى السريانية أو إلى العربية ، ومن ترجمه . فاستنسخ ابن أبي أصيبعة في كتاب « عيون الأنباء في طبقات الأطباء » كل ما قاله حنين عن جالينوس وعن كتبه ، وهو الفصل الأول من الكتاب ، فيكون كتاب « عيون الأنباء » مصدراً للجزء الأول من الكتاب ، صنف فيه فهرساً لجالينوس .

وجاء ابن النديم في « الفهرست » فاقتبس من كتاب حنين أسماء كتب جالينوس المترجمة إلى العربية فقط ، وأسماء الذين ترجموها ، فيكون كتاب « الفهرست » بمنزلة أصل من أصول كتاب حنين .

• • •

وإذا كان مؤلف الكتاب قد اقتبس شيئاً من كتاب آخر والأصل موجود عندنا ، فينبغي أن يحذر الناشر كل الخلط من إدخال أي زيادة يجدها في الأصل بدون الرجوع إلى الكتاب ، فربما كان المؤلف قد أتى بالقطعة التي يذكرها من حفظه هو دون أن يكون قد اطلع على الكتاب الذي أخذها منه ، وربما كان قد غير اللفظ الأصلي عن عمد ، فلو صححتنا ذلك بالجنس من الخطأ ، لغيرنا الكتاب ، وأدخلنا فيه ما ليس منه ، ووظيفة الناشر هي الرجوع إلى ما كتبه المؤلف ، لا إلى ما كان أولى له أن يكتبه

فيجب علينا أن نصحيح أخطاء النساخ ولا يحسن لنا أن نصصح ما ارتكبه المؤلف من انطباع ، إذ لو عمدنا إلى ذلك فلن نجد نهاية لتصحيح خطأ المؤلف ، وربما كان المؤلف قد وجد في النسخة التي تحت يده ، غير ما نجده نحن الآن في نسخ الكتاب الذي اقتبس منه . ومثال ما قلناه الآيات القرآنية التي يؤتى بها : فلا يجوز أن يصصح الناشر حروفها ونقطها بناء على ما يقرأ في نسخ مصاحفنا اليوم ، وربما كان المؤلف قد أشبهه عليه الأمر بين آيتين متشابهتين ، وربما كان قد قرأها على غير قراءة حفص أو عاصم الشافعتان عندنا اليوم ، فيكون التصويب تغييراً لكلام المؤلف وتباعداً عنه .

• • •

ومن أمثلة ذلك كتاب « المفصل » للزحشرى المتوفى سنة ٥٣٨ هـ الذي نشره Broch ويوجد في نسخه غلطات في بعض الآيات القرآنية وآيات الشعر ، فلا شك أن الزحشرى نفسه قد أخطأ فيه ، مع أنه ألف كتاب التفسير المشهور « بالكشاف » ، ومن النساخ والشرح من يبه على ذلك ، فوجب على الناشر ألا يصصح الخطأ لأن ذلك خلاف وظيفته التي هي الرجوع إلى ما كتبه المؤلف .

الاعتباس في الشعر :

أما الشعر فالحال فيه مثلها في النثر ، إلا أن أبيات الشعر المشهورة كانت تنشد مرات لا تعد ، فالروايات الثانوية أوفر من الشعر منها في النثر ، حتى لا يكاد يوجد لدواوين الشعر روايات أولية أبداً ، لأنه لم يصل إلينا نسخ لديوان جع قاتله ، أو جمعه له أحد في زمانه ، أو تركه بعضه عند جامع الديوان . والقاعدة في نشر الشعر هي نفس القاعدة المعمول بها في النثر ، وهي أن الرواية الأولى ترجع على الثانوية ، ولا يستعان بالرواية الثانوية في تصحيح الأولى إلا عند وجود الاضطراب أي الخطأ البين الذي حدث في الاستنساخ .

ولهذه القاعلة هنا سبب خاص بالشعر وهو أن أبيات الشعر تذكر في بعض الكتب «كالأغاني» بمناسبة أنه كان يُتغنى بها ، وكان المعنى هو واضح الألحان أيضاً ، فكان لا يعتبر ألفاظ الشعر كل الاعتبار ، بل يفحصها عند الحاجة إلى ذلك . والنحويون والشعريون أيضاً لا يوثقون بأبيات الشعر التي يتمثلون بها ، لأنهم أوردوها كشواهد يثبتون بها بعض الشواذ ، ويحتمل أن يكون الذي أتى بها قصد زورها حياً في إدخال الدهشة على الناس بالغريب الذي أتى به ، ويشهد الخوف من التزوير إذا وقع في شاهد واحد شاذان اثنان مثل :

إن أباهما وأبا أباهما قد بلغا في المجد غايتها^(١)

فأباهما الثانية عوض عن أبيها ، وغايتها عوض عن غايتها ، وهذه العبارة لا يستقيم بها الشعر أصلاً . فلكل هذه الأسباب ينبغي أن يفرق الناشر بين ما يوجد في الديوان وما يوجد خارجه تفريقاً ظاهراً .

• • •

وأخيراً ما يصعد من الرواية الثانوية كل المراجع التي يستدل بها الناشر على صحة الأصل ، وأهم ما يمينه على تصحيح الأصل أسماء الأماكن والأشخاص وغير ذلك ، وقد ألف علماء العرب كتباً كثيرة مفيدة ، جمعوا فيها أسماء الرجال وقراباتهم

(١) يسبب إل إل أن التيم السيل وهو من الشعراء الإسلاميين من قصيدة مطلعها

وأحاراً لها غمها وأحاراً هي التي لرائنا قنناها

وأباهما الثانية مضاف إليه مجرد بالكسرة المقتدة على الألف ، ربما على من يقول بأن أب وأخ وهم تكون دائماً بالألف وفقاً ونسباً وها . وغايتها عوض عن غايتها ففي هذه الكلمة صدد من الشواذ . الأول أن الجرب بالألف لا يكون إلا في أب وأخ وهم وهو بدوي شاذ ، وكان يجب أن يقول غايتها . والثاني أن المجد مذكر والأعادة عليه في ما فيها مؤنث وهو خطأ ، وكان يجب أن يقول غايتها . والثالث أن المجد مفرد وأن الأعادة إليه يجب أن تكون بضمير المفرد لا بضمير المثنى ، وكانت الواجب أن يقول غايتها . ويطلب على من قال أن هذا البيت مدسوس على القصيدة — إن صحت القصيدة نفسها — ومنه أحد النحويين (انظر شرح ابن حنبل على من الألفية — مصر ١٣٤١ م ١٩) .

وأنسابهم ، وأنفوا المعاجم الجغرافية التي قيلوا فيها الحركات الصحيحة لضبط كل اسم . كما ألفوا كتباً في التفريق بين المتشابه من أسماء الأشخاص والأماكن وغيرها . ونتيجة كل ما قلناه عن الرواية الثانية أن من وظائف الناشر المهمة جمعها برمتها واستعملها بحسن زائد .

وكل ما يروى في الكتب العربية أولية كانت روايته أو ثانوية يحتوى على ثلاثة أشياء : الحروف ، والنقط ، والشكل . وصحة رواية هذه العناصر الثلاثة تتدرج تدرجاً مختلفاً . فانا نعلم أن العادة جرت في الزمان القديم بعدم تنقيط النسخ أو تشكيلها ، نرى ذلك في كثير من المخطوطات القديمة ، فإذا وجدنا نسخة قديمة كاملة النقط والشكل وجب أن نتساءل : هل النقط والشكل مرويان عن صاحب الكتاب أو أضيف حديثاً؟ والرأى الثاني أقرب . وكذلك إذا كانت النسخة قديمة ولم يكتبها المؤلف نفسه فلا يجوز الاعتماد عليها إذا كانت منقولة ، إذ يحتاج النقط إلى حجة بيّنة . وهناك فرق بين النقط والشكل فكثير من النسخ الحديثة كاملة النقط قليلة الشكل ، والنسخ القديمة على عكس ذلك فالشكل أكثر من النقط ، ويمكن أن يكون بعض الشكل مروياً عن المؤلف . أما النقط فيمكن أن يكون زيادة من أحد النساخ ، ذلك إذا كان المؤلف قديم العهد . فإذا كان المؤلف من المحدثين زال احتمال كون النقط مروياً . ويستدل على ذلك في بعض الحالات بتوافق النسخ في شواذ النقط . مثال ذلك «عيون الأنباء» لابن أبي أصيبعة ، فكل نسخة منقولة عن مبيضة المؤلف نفسه ، وهي تتفق في تنقيط بعض ضوائر المضارع بخلاف القواعد ، والغالب أن المؤلف أخطأ في ذلك . ومن هنا يتضح أن النقط مروية عن المؤلف ، ولا يوثق بأمثال هذه النسخ عادة بالقدر الذي نثق فيه بغيرها . لأن النقط فيها تحلف وتترك بعد أن تعود الناس تنقيط الحروف غير المهمة ، وابن أبي أصيبعة كان عالماً بتاريخ العلوم الطبيعية والطب ، ولا يعنى بصحة عبارته من الناحية النحوية ،

ويحتمل أن يقع منه مثل ذلك الخطأ . وعلى عكس ذلك إذا وجدنا خطأ في نسخة من غطوطات كتاب لكتاب قديم لا ريب في فصاحته ، دل ذلك على أن النقط والشكل لا يرويان عن المؤلف : مثال ذلك ديوان عمر بن أبي ربيعة ، فالنسخة المحفوظة في مكتبة باريس كاملة النقط والشكل ، وتدل على أن صاحبها يفهم الشعر فهماً جيداً . ولكنها تشتمل على بعض الأخطاء النحوية . وليس من شك في أن عمر لم يخطئ ، ولا شك أيضاً أن جامع الديوان لم يخطئ ، فهو نحوى قديماً لا نعلم أنه يخطئ . فيتبين من ذلك أن نقط نسخة باريس ليس قديماً ، بل هو من وضع أحد النساخ .

• • •

جمع الرواية وترتيبها :

ودرس نسخ الكتاب ، وتحقيق قرابة بعضها من بعض ، والرواية الثانوية وأجناسها يقضى بالناشر إلى جمع الرواية وترتيبها وذلك قديماً : عام ، وجزئى : فالعام : أن يجمع النسخ ويرتبها على ترتيب قدمها على شكل سلسلة نسب ذات قبائل وعشائر ، وأن يحكم على قيمة الرواية الثانوية بأجناسها .

والجزئى : أن يرتب القراءات التي تروى في الكتاب بحسب الترتيب العام ، ويقدرها بحسب الأحكام العامة ، ومعنى القراءة هنا فظير لما نعرفه من علم قراءة القرآن ، وأقصد به ما يروى في المصدر الواحد من الرواية الثانوية .

ومثال ترتيب القراءات وتقديرها أن نفرض أننا وجدنا للكتاب الذى نريد نشره ثلاث نسخ : أ ، ب ، ج ثم تحققنا أن أقل قيمة من ب ، ج فاستخرجنا أن نسب النسخ هو



ثم نجد في ا ما لفظه قال أبو بكر أحمد بن عمر الخصاف « ونجد في نسختي ب ، ج
« عمرو » مكان « عمر » ، ونجد في ا « حدثنا سلمة بن حفص » بينما نجد في ب ، ج « حدثنا
سلمة ابن صالح » بوضع صالح مكان حفص ، وإذا كان الأمر كذلك ثقتنا أن
الأصل كان ابن عمرو ، وابن صالح^(١) ، وأن الموجود في ا خطأ وذلك لسببين :

الأول : كون نسختي ب ، ج أحسن وأجود من نسخة ا .

والثاني : أنه لو كان الموجود في ا هو الصحيح لاضطرونا إلى أن نفترض أن
كاتبتي نسختي ب ، ج قد وقعا في غلطة واحدة بعينها وكل واحد منهما مستقل عن صاحبه ،
فلسخة ج عائدة إلى ا ، أما ب فعشيرة على حدة ، ووقوع كاتبتي في غلطة واحدة دون
أن يؤثر أحدهما في الآخر بعيد الاحتمال جداً . وهذا المثال هو أبسط ما يوجد من هذا
الجنس ، غير أنه يمكن أن يقاس عليه غيره ، فنقلنا القراءات في النسخ غير أننا لم نستعن
بها إلا في حكتنا على النسخة في الجملة ، ولكننا لم نتساءل هل تكون القراءة الواحدة محتملة
أم مستحيلة ؟ فلم نبحث هل كان اسم أبي الخصاف عمرواً أو عمرأ ؟ ، وهل كان الاسم
الثاني صالحاً أو حفصاً ؟ ولو فعلنا ذلك لجاوزنا حدود جمع الرواية وترتيبها ، ودخلنا في
موضوع نقد الرواية . وذلك هو موضوع الباب الثاني .

(١) الجزء والمناهج للخصاف نشره طائفة من ٣ : قال أبو بكر أحمد بن عمر الخصاف [الفقه النافذ]
حدثنا سلمة بن صالح عن يزيد الواسطي ... والصلفات من ١١٢ عمرو [عمر أ - صالح] حفص أ .

الباب الثاني

في النص

رأينا أن ترتيب النسخ والرواية الثانوية ونقدتها لاتفى بهتليب نص الكتاب كل
الوفاء وذلك من جهتين :

الأولى : أنه من النادر أن يمكن ترتيب سلسلة لنسب النسخ ، بحيث نحوى على
النسخ كلها وبين تقارب بعضها من بعض بصورة قاطعة ، لأننا نجد بعض النسخ أو
كلها لا يتضح نسبها والعلاقة بينها ، أو نجد في الواحدة رواية عمتجة من أصلين أو أصول ،
أو نعر على رواية ثانوية مطولة تحتاج إلى الالتفات إليها . ففي هذه الحالات كلها
أضطرونا إلى أن نختار بين كل موضع وموضع أصح القراءات المروية فيها ، ونستدل
على صحيح الاختيار بمجيج نخضع بقراءة واحدة فقط لا نعلم النسخة كلها ، فنسأل
أي القراءات أصحها معنى وعبرة وأليقها بالمؤلف وغرض كتابه وأسلوبه .

والجهة الثانية : أننا لو سرنا في ترتيب الرواية إلى التحقق من الرواية الأصلية ، أو
لم نجد إلا نسخة واحدة ، فلا حاجة بنا إلى اختيار بعض القراءات : هل هي صحيحة أو
غير صحيحة لو سمنا أن نملك في أنه : هل القراءة الأصح هي الأصلية التي كتبها المؤلف ،

أو هي أصلية بالنسبة لغيرها ؟ ، ونخالف ما كتبه المؤلف من بعض الجتهات . وهذا الشك لا يزول إلا إذا كانت النسخة الأصلية التي كتبها المؤلف موجودة ، وهذا نادر الوقوع ، وإلا فلزمنا نقد كل القراءات الأصلية بالنسبة التي نتجت من ترتيب الرواية ، أو كل ما يقرأ في النسخة الوحيدة إن لم يكن للكتاب إلا نسخة واحدة فقط . ولزم نقد القراءات كلها إن لم تكن قد وصلنا إلى حكم بأن إحدى تلك القراءات أقرب إلى الأصل من غيرها .

النقد :

والنقد وسيلة إلى اختيار القراءة الصحيحة ، فأول ما نقسول في هذا الباب أنه لا نقد إلا بعد فهم ، ولا لم نفهم النص فكيف يمكننا التمييز بين الصحيح وغير الصحيح . والفهم يقرّبه الشروح في الشعر القديم والكتب العلمية ، غير أنه لا يليق بنا أن نعتمد على مايقوله الشارح . بل يجب أن نقد قول الشارح كما نقد النص نفسه ، لأن الشراح ليسوا مترجمين عن الخطأ وبخاصة في الشعر ، وعلاوة على ذلك فكثيراً ما نجده في الشروح لم يصنفه مؤلف مشهور ، بل جمعه كتاب النسخ من مصادر شتى ، وبعضه نافع ، وبعضه لا فائدة فيه ، وبعضه يدور على جميع المفردات ، ولا يلتفت إلى ارتباط الكلمات بعضها ببعض ، مع أنه قد يخطئ في اشتقاق الكلمة الواحدة ، مثال ذلك ما علق به المستشرق الألماني نولدكه على بيت من رجز العجاج :

« عَشَى رَيْجٍ وَأَقْصَرَى فِيمَنْ قَصَرَهَا الشَّارِحَ عَشَى » قال : إن عَشَى معناها أُنْثَى على رعى إيلك ، فاشتقها من عَشَى الإبل أي رعاها ليلاً ، وهذا غير صحيح : لأننا نجد أبا التجم وهو مناصر للعجاج قال في رجزه : « عَشَى تَجِيمٍ وَأَقْصَرَى فِيمَنْ »

(١) من قصيدة قالها أبو الفتح عبد الله بن ربيعة الحميري المعروف بالسباع في مدح حميرين عبد الله ابن عمرو مطلقاً « قد جهر الذين الإله بكبر » - انظر الهزبان ١٩ .

صفره ، فيظهر من الجزء الثاني ومعناه — غردى بين من يغرد — أن الشاعر يشبه
تجماً بالمصافير ، وتكون الكلمة الأولى هي عُشَى أى الزى عُشَكَ يا تميم . فيتضح
أن بيت أبى النجم هو الأصح ، لأنهما يشبهان القبيلة بالمصافير ، وقد ناظر المعجاج
أبا النجم ، وعلى هذا يكون الشكل الصحيح هو عُشَى ، ويكون معنى البيت الزى
عُشَكَ يا ربيعة وكُنَى بين من يكف :

ويذكر في كثير من دواوين الشعر وكتب الأدب روايات شرية تبحث
في الحوادث التي قبل فيها الشعر ، وينفى أن ينقد الناقد تلك الروايات نقداً قاسياً ،
لأن بعضها مأخوذ من الشعر نفسه ، وبعضها مستقل ، وقد يختلف عن الشعر حتى أنه
قد يروى في بعض الأحيان قصة لا علاقة بينها وبين الشعر على الإطلاق :

• • •

والفهم مبنى على شرطين :

١ — معرفة المادة التي يبحث فيها الكتاب :

٢ — ثم معرفة اللغة والأسلوب :

أما عن الشرط الأول : فن الواضح أن قانون ابن سينا مثلاً لا يمكن أن يفهمه
إلا من فهم علم الطب وتاريخه بتمعن . والأمثلة مثل ذلك في كل الكتب حتى الشعر :
فلا يفهم نعت الفرس إلا كل من له إلمام بالفرس نفسه ، وما يتعلق به عند العرب ،
ولهذا السبب أمسك «نولدكه» عند شرح المملقات عن شرح معلقة طرفة ، لأنها تحتوي على
وصف الجمل . ومع أن نولدكه قد اطلع على كثير من ذلك ، واستشار المتخصصين
في علم الحيوان ، إلا أنه كان يشعر بقله علمه في هذه الناحية .

وقد اتفقت اللغويون القدماء إلى الكلمات أكثر من التفاهم إلى الأشياء ، ولذلك كان
من الناصر أن نجد في القواميس العربية إيضاحات كافية للأشياء التي تدل عليها الكلمات

وطبيعتها وفالذتها ، حتى أن اللغويون كانوا يكتفون أحياناً عند إيضاح اسم نوع من السمك بالإشارة إلى أنه اسم سمك ، ولا يذكرون نوعه ، ولا ما يميزه عن سائر الأنواع . ونورد هنا أمثلة منها ما نبه عنه «نولدكه» من أن تعلباً شرح بيت امرئ القيس :

أمرخ خيامهم أم عقر أم القلب في إثرهم منحدر

بأن ذكر أن العرب كانت إذا اقتلعت النار ، أدخلت خشبة من شجرة المرخ في خشبة من شجرة العشر ودورت الأولى في الثانية . فيشبه الشاعر الخيام بالمرخ لأنها تقوم وبالعشر لأنها تسطح على الأرض قبل تحميلها على الدواب :

وقد عني المستشرقون كثيراً بعلم الأشياء والأسماء في العربية ، ويعرف علم الأشياء والأسماء بين الأمم باسمه الألماني Wörter und Sachen ، لأن أول كتاب ألف فيه كان مؤلفاً باللغة الألمانية ، وتنتشر الآن مجلة ألمانية خاصة بهذا العلم تحت نفس العنوان . ويبحث هذا العلم في الأشياء أولاً ويبين كل خصائصها ، ففي المخرات مثلاً يبحث عن أقسامه ، وشكل كل منها ، ومادته ، وطريقة صنته ، وكيفية استعماله ، ثم يتساءل بعد هذا كيف يسمى كل ذلك بلغة من اللغات . وهذه الطريقة هي الطبيعية لأن الأشياء تتقدم على الأسماء وموجودة قبلها . والطريقة المعتادة أن تبدأ بالكلمات ثم تبحث عن معانيها ، وهي طريقة لا بد منها غير أنها ليست كافية وحدها ، فقد طبق علم الأسماء والأشياء عدة مرات على اللغة العربية ، فصنف الأستاذ شوارتسلوزه كتاباً في أسلحة العرب^(١) . وصنف الأستاذ كاسلوفز كتاباً عن البيت والمنزل^(٢) . وكذلك نذكر كتاب

(١) Friedrich W. Schwarzlose, Die Waffen der alten Araber aus ihren Dichtern dargestellt, Leipzig, 1886.

(٢) Reinhold Kasdorff, Haus und Hauswesen im alten Arabien, bis Zeit des Chalifen Othman, Halle, 1914.

«دوزى في أسماء الملابس عند العرب»^(١)، غير أن الأخير قاموس على الطريقة المعتادة ، وأحدث كتاب ألف في هذا الفن هو كتاب الأستاذ بروينلش عن «البشر عند العرب»^(٢) :

فكنا درس الأشياء من إصلاح كثير من أغلاط الشعر القديم وفهمه، ولا يمكن الاستغناء عن ذلك لمعرفة الأشياء الواردة في الكتب المنثورة ؛ فلا يعرف التاريخ إلا من يعرف نظام الدولة ، ولا بد من مساعدة جغرافيتها ، وتلايفها العسكرية إلى غير ذلك ؛

ومن الغريب الخصاص بعلم فقه اللغة (Phylogogy) أننا نستخرج بعض هذه الأشياء من الكتب التي تشرحها ونحاول أن نفهمها ونصلحها ، وهذه الطريقة تشبه الدائرة الفاسدة التي يمنع المنطقيون استعمالها ، ومع ذلك فالطريقة صحيحة ولا بد منها ، وذلك أننا نقرأ كتاباً من كتب التاريخ ولا نفهمه فهماً تاماً ، إلا أننا نتمكن من استخراج بعض الأشياء المعروفة منه . ثم نقرأ كتاباً ثانياً فيمكننا ذلك من استخراج كثير من المعلومات الجديدة ؛ ثم نعود بعد هذا كله إلى الكتاب الأول ، فنطبق عليه ما وصلنا إليه من تلك الأشياء التي علمناها ، وبذلك نعرفه معرفة ، إن لم تكن تامة فقرينة من التامة ، وهذا المسلك بعينه يسلك في أى كتاب آخر ، فان الذى استخرجناه في موضع واحد استعنا به على فهم المواضع الأخرى ، فنحصل من ذلك على فائدة لإصلاح الموضوع الأول .

مثال ذلك كتاب «الانتصار في الرد على ابن الراوندى الملحد» لأبي الحسين عبد الرحيم بن محمد الخطاط المجترى المتوفى بعد سنة ٣٠٠ هـ بقليل ، الذى نشره نيجرج Nyberg في القاهرة سنة ١٣٤٤ هـ ، ونقرأ فيه ما لفظه «فاذا نرى أبو المليل التنير والزيادة

(١) R. P. A. Dozy, *Dictionnaire detaillé des noms des vêtements chez les Arabes*, Amsterdam, 1845.

(٢) Braunlich, *The Wall in Ancient Arabia*. Leipzig, 1926 ويشهد على أريسة

فصول تتناول أسماء الألبسة والأدوات المنقطة التي تتصل بها وطرق استعمالها .

والنقصان، والعجز والعوارض والموانع عن الله جل ذكره ثم أحال.....: (وهنا تنقص كلمة من النسخة الوحيدة لأن مكانها غروم) الذى أضافه إليه من أفعاله^(١) ، ولم يوفق الناشر إلى تقدير الكلمة الناقصة ؛ وفي موضع آخر قرأ ما لفظه «فاذا قيل له (أى للأسوارى) أفليس الله قد أخبر بدوام أفعاله في الآخرة ؟ قال بلى » ، فنعلم من الموضع الثانى أن مسألة دوام أفعال الله كانت مسألة دائرة بين المعتزلة ، فاذا طبقنا هذه المعرفة على الموضع الأول ، أمكننا أن نعرف أن الكلمة الناقصة هى كلمة [دوام] ويثبت من ذلك أن أبا الهذيل كان يذهب فى هذه المسألة إلى خلاف ما ذهب إليه الأسوارى ، ويظهر من هذا المثال أن معرفة الأشياء تؤدي فى بعض الأحيان إلى إصلاح النقص وسد الخلل .

• • •

ومن الأشياء المهمة التى لا بد من معرفتها رأى المؤلف نفسه ، وغرضه فى الكتاب كله ، وفى كل فصل من فصوله ، وذلك لأننا نستعين بتلك المعرفة على نقد ما يخالف رأى المؤلف وغرضه فى النسخ ، وتصحيح ذلك ، وهذه المعرفة لاستفاد إلا من الكتاب نفسه ، ولهذا السبب يجب على الناقد مراقبة سياق الكلام ، فهى توقفه على غرض المؤلف من الكتاب ، وتمكنه من تعرف ما كان متوقفاً أن يقوله المؤلف فى كل موضع من كتابه ، فاذا خالف الموجود فى النسخ المتوقع وجوده استفاد الناقد من ذلك فى إصلاح النسخ ، وهذه الملاحظة من أهم ما يلاحظ فى نقد النصوص :

وتصور ما يتوقع من كلام المؤلف من أهم الوسائل إلى إصلاح المتن وهو تصور من الوهم والتخيل ، فنجد علم نقد النصوص يحتوى على عنصر وهمى أو صناعى (Artistique) إلا أن الوهم والتخيل هنا وسيلة وواسطة فقط ، ولا غنى عن تقديم الدليل

والبرهان والأسباب المرجحة لإيجاد الوهم والتخيل ، والطريقة الصحيحة هنا هي نقد النص ، ثم تصور ما يتوقع وجوده مكان الوجود ، ثم نقد ما نتج بعد ذلك ؛ ولنضرب لذلك مثلاً من موضع من كتاب « بيس في الأعظام المنطقية والصم » وقد أشرت إلى هذا الكتاب من قبل ^(١) - وهذا نصه :

«وتشبه أن يكون الخط المأخوذ في النسبة فيما بين خطين موسطين في الطول مشتركين ، والمأخوذ فيما بين خطين منطقيين في القوة مشتركين من جميع الجهات ، ومسطاً ، والخط المأخوذ فيما بين خطين منطقيين في الطول مشتركين ، ربما كان منطقياً ، وربما كان موسطاً ، فأول ما يجب علينا عمله نقد هذا النص ، ونحتاج في ذلك إلى معرفة الشيء الذي يدور عليه البحث ، وهو معرفة أن مثال العددين الأولين هو $\sqrt[4]{2}$ ، $\sqrt[4]{3}$ ، ويكون العدد المتوسط بينهما هو $\sqrt[4]{6}$. ومثال العددين الثانيين هو $\sqrt[4]{3}$ ، $\sqrt[4]{6}$. والعدد المأخوذ موسطاً بينهما هو $\sqrt[4]{18}$ وهو موسط . ومثال العددين الثالثين هما ٣ و ٥ ، والعدد المأخوذ بالنسبة بينهما $\sqrt[4]{15}$ وهو منطقي . فنتيجة بحثنا في الأشياء تخالف ما يجده في النص ، فتوصلنا بتفهم الشيء المبحوث فيه إلى نقد النص والتصريح بأن فيه خطأ ، ولذا يجب أن نجتهد في تصور ما كان يريد المؤلف أن يكتبه ، فعرف الناشر الذي نشر الكتاب لأول مرة وهو الرياضي فيكه P. Woepcke أن العددين الذين صح ما نجد فيهما في آخر النص هما موسطان في القسوة مفترقان ، فنقب النص المروى في النسخة وأدخل فيه كلمتي « موسطين في القوة » بدلا من كلمتي « منطقيين في الطول » فقبل ذلك أول من ترجم الكتاب وهو Suter مؤرخ العلوم الرياضية عند العرب ، وتبعه في ذلك الناشر الثاني ، والمترجم الثاني وهو

(١) ص ١٥ من هذه المحاضرات .

(٢) ص ٢٠ طبعه ٩ من الطبعة المراجعة بإدارة الكتب .

Thomson ، ونحن لا نكتفى باقتراح Weepcke بلون نقد، فينتهي ذلك بنا إلى رفض الاقتراح ، وذلك لأننا نتساءل : وكيف أمكن حدوث خطأ كهذا؟ فنجد أن التامسح أبطل كلمتين ، وهذا بعيد الاحتمال جداً ، فلا يبقى إلا كون المؤلف نفسه سهواً وأخطأ ، وذلك بعيد الاحتمال أيضاً ؛ فإذا رفضنا اقتراح Weepcke لزمنا أن نقترح اقتراحاً آخر وتساءل عما كان يتوقع أن يقوله المؤلف هنا ، ويعيننا على حل هذه المسألة سياق الكلام وهو أن المؤلف قال قبل الموضع المذكور ما نصه :

فيصير الموضع الوسط على ثلاثة أنحاء :

(١) إما أن يحيط به خطان منطقتان في القوة مشتركان .

(٢) أو موسطان في الطول مشتركان .

(٣) أو موسطان في القوة مشتركان .

ويصير المنطق على جهتين :

(١) إما أن يحيط به خطان منطقتان في الطول مشتركان .

(٢) أو خطان موسطان في القوة مشتركان^(١) .

فنجد أن المؤلف قد ذكر هنا خمس حالات . وإذا قابلنا هذه القطعة ، بالقطعة التي بعدها وجدنا أن أول المذكور هناك يوافق الحالة الثانية «موسطان في الطول مشتركان» والأولى «خطان منطقتان في القوة مشتركان» . وآخر ما ذكر هناك يقابل الحالة الرابعة من جهة ، غير أننا نجد هناك أن الموضع إما منطق وإما موسط ، وفي الرابع منطق فقط . فيوازي ما نجده في الثانية الخاليتين الثالثة والخامسة من جهة أخرى ، لأننا نجد أن الخطين اللذين موضعهما إما موسط أو منطق وهو الذي نجده هنا هي المذكورة هناك ، فتسأل : ما الذي كان يجب على المؤلف أن يقوله لتكون المقابلة تامة ، فنحصل على شيء مثل هذا : « والخط المأخوذ في بين خطين منطقتين في الطول مشتركتين من

(١) كتاب يسي ص ٢٠ ص ١٥

جميع الجهات منطقاً (وهذه هي الحالة الرابعة) ؛ والخط المأخوذ فيما بين خطين موسطين في القوة مشتركين ، ربما كان منطقاً (وهذه هي الحالة الخامسة) وربما كان موسطاً (وهذه هي الحالة الثالثة). والمنطق هنا العدد الذي يشترك في قدر معين إما في الطول، وإما في القوة؛ والذي يشترك في الطول ٣ ، ٥ ؛ والذي يشترك في القوة ٣ ، ٧ ، ٥ . والأعداد التي حالتها غير تلك هي الأعداد الصم :

فنفرض أن المؤلف كتب هذا في الحقيقة . ونقدم إلى نقد هذا الفرض ، فنتساءل : كيف يمكن أن نحصل على هذا النص مع ما نشاهده في النسخ ؟ والجواب أن هذا كان سهلاً فإنه إنما سقط من الأصل المقروض كلمات ، وسبب ذلك أن الناسخ أخطأ بين كلمة « مشتركين » التي وردت مرتين في موضعين متقاربين ، وكتب كلمة مشتركين الأولى ، وبدلاً من أن يتبعها بما بعد الكلمة الأولى ، أتبعها بما بعد الكلمة الثانية المماثلة للأولى ، والأخطاء بين المتأملين من أكثر ما يوجد من علل الخطأ في النسخ ، وسنعود إليه . فثبت الآن صحة ما اقترحنه وما فرضناه من جهتين : الأولى أنه قابل قياس الكلام . والثانية أن حلول الخطأ في النسخة يفهم في اقتراحنا ولا يفهم في اقتراح Waepeke إلا أن في ذلك نظراً ، وذلك أنه وإن لم يصل إلينا الأصل اليوناني من كتاب بيس Pappus فقد بقيت حواشيه في كتاب إقليدس Euclides في الأصول . فنجد بين تلك الحواشي حاشية مأخوذة من موضع من كتاب بيس ، فرى في تلك الحاشية الخطأ عينه الذي قرأناه في النص العربي ، وهذا يحتمل أحد أمرين :

إما أن الخطأ نشأ في الكتاب قبل أن نقبس منه الحاشية المذكورة ، وقبل أن ترجم الكتاب إلى العربية ، فتبع المترجم وصاحب الحاشية أصلاً بخطوطاً بعينه .

وإما أن الأصل كان صحيحاً وأخطأ المترجم وصاحب الحاشية خطأ بعينه ، وكل واحد منهما في ذلك مستقل عن الآخر ، وقد بينا من قبل أن ذلك بعيد الاحتمال ، والمرجح أن الخطأ موجود بالأصل قبل الترجمة ؛ فإن كان الأمر كذلك فانا إذا أصلحنا الخطأ نكون قد غيرنا في كلام المترجم ، وذلك خلاف وظيفة الناشر ، إلا أن لنا في ذلك علراً ، وهو أن تصحيحنا يرجع إلى ما كتبه مؤلف الكتاب نفسه ، والأفضل أن لا ندخل تصحيحنا في متن الكتاب بل نخطه في الهوامش .

وقد أسهبت في إيضاح هذا المثال ليكون أسوة لمساائل التأمل والتفكير التي تتبع في كثير من حالات نقد النصوص وإصلاح خطئها .

• • •

معرفة اللغة والأسلوب :

ولنرجع الآن إلى ما كنا نتكلم عنه فنقول :

إن الشرط الأول لفهم النص هو معرفة الأشياء . والشرط الثاني هو معرفة اللغة والأسلوب وما هومن جنس ذلك . وفي مقدمة هذا كله معرفة اللغة العربية ، ونحن نعلم أنه يصعب الإحاطة بها من كل جهاتها ، لهذا وجب على الناشر أن يحل غاية الحذر من تغيير ما لا يفهمه ، إلا بعد أن يثبت بالبرهان القاطع أن عدم فهمه للنص لم ينشأ عن عدم معرفته للغة ، بل عن استحالة الفهم على هذه الصورة لوقوع الخطأ في النسخ . ولكن - مع الأسف - ليس من النادر أن نجد أن الناشر يعتمد على تغيير النص المروى في النسخ ظناً منه أنه خطأ وهو صحيح ، واقتصر على إيراد مثال واحد من كتاب « الرد على الزنديق اللعين ابن المقفع » المنسوب إلى الإمام ترمذيان الدين القاسم بن إبراهيم الحنفي الطباطبائي الرضى المتوفى سنة ٧٤٦ هـ ، فنقرأ فيه « فالحميد لله ولي النعمة في الأشياء ؛ والمتولي لنجاة من نجاة جهنم من الأولياء ، الذي ليس له أكفاه

فتساويه، ولا شركاء في الملك فتكافيه، المبترئ من كل دناءة المتعالي عن كل إساءة،
رب الأنوار المتشابهة في أجزائها، وولى تدبير الظلم وإنشائه، العلى الأعلى، ذى
الأمثال العلى^(١)، فقير الناشر هذا، وبديل كلمة « ذى » بـ « ذو » وبديل عبارة « ذى
الأمثال العلى » كتب « ذو الأمثال العلى » بخلاف كل النسخ لأنه نسي أن كل الأسماء
المبدلة من بعضها تعمل فيها اللام في لفظ الجلالة التى في أول الكلام وذلك من
باب السهو.

ولا يجوز لناشر أن يكتب بما يعرفه من اللغة العربية ونحوها ويأتينا وعروضها،
ولو كانت مصرفة واسعة جداً، ولا يجوز له أن يكتب بما يجده في كتب اللغة والنحو
والبيان، بل لا بد له أن يلوس لغة الكتاب الذى ينشره وأسلوبه الخاص به، فيصلح
الخطأ الذى يجده في أحدهما عما يجده في الثانى في موضع مشابه له (Parallel passage)
ثم على العكس يوضح الثانى بما حصل من إيضاحه للأول وهلم جرأ، على النحو الذى
قلناه عن طريقة الحصول على معرفة أصل الأشياء، وذلك أنه لا يوجد بين مؤلفي الكتب
العربية اثنان تتوافق عبارتهما توافقاً تاماً مطلقاً، ولا يوجد بين شعراء العرب اثنان
يتوافق عروضهما توافقاً تاماً، حتى أنه ليختلف أحياناً الكتاب الواحد أو الديوان
الواحد لمؤلف أو شاعر واحد، عن كتاب أوديان آخر لذلك المؤلف أو الشاعر بعينه،
وهذا منهم جداً في نقد النصوص، وسأورد له بغض الأمثلة من كتب :

« الرد على ابن المقفع » .

« كتاب الأسماء الطيبة لحالينوس » الذى ترجمه إلى السريانية حنين بن إسحق،

وترجمه إلى العربية حييش بن الحسن الأعصم .

وكتاب حنين بن إسحق « فيما ترجم من كتب جالينوس وبعض ما لم يترجم » .
وكتاب جس Pappus « في الأعظام المنطقية والصم » الذي ترجمه أبو عيَّان النعمش :
فنقول : إن مراقبة عبارة الكتاب وأسلوبه وغير ذلك من عناصره الظاهرية
غير الباطنية لا تفيد - في الغالب - إلا في الإصلاحات الزهيدة للحروف والنقطة
والشكل، وفي تسهيل التحكيم بين القراءتين اللتين لا تتفارقان إلا يسيراً، ولهذا لا نحضر
قائمة مراقبة لغة الكتاب، فإن أكثر علم نقد النصوص يدور على الفروق الجزئية، وهو
مع ذلك علم مهم وأساس علم الـ Philology ، لأن صحة النصوص شرط لا غنى
عنه لاستنتاج كل النتائج في مختلف العلوم الأدبية والتاريخية والنحوية وغيرها^(١).

وما تؤدي إليه مراقبة لغة الكتاب ما نقرؤه في كتاب « الأسماء الطبية » ولفظه
« فإن الابتداء بما هو أعون وما هو أنفع في الصنعة أولى » . وكلمة « أعون »
غريبة ونستطيع تصحيحها بالرجوع إلى موضع ثان مواز للأول لفظه « وقد كان الأنفع
لهم، والأعود عليهم أن يذكروا أنفسهم » فرى أن المترجم قد استعمل كلمة « أعود »
مرادفة لكلمة « أنفع » ومقارنة لها، فنستنتج أن الصحيح في النص الأول هو أعود
وأنفع بدلاً من أعون وأنفع .

ومثال آخر نقرأه في « فهرست حنين لكتب جالينوس » ولفظه « أما السريانيون
فغنونا ههنا الكتاب بعنوان أبعد وأقص من الواجب فرمموه بكتاب الملل
والإعراض^(٢) » وذلك في الإخراجة أو الإبرازة المتأخرة؛ وقد ذكرنا آنفاً أنه قد وصل
إلينا إبرازتان للكتاب، والجملة المذكورة لا توجد إلا في الإبرازة الأخيرة، فإذا
بحننا عن كلمة « رسم » في كتاب حنين، وجدناها كثيرة الاستعمال في الإبرازة

(١) نحن لا نعريف مسلاً كم عدد في نوايس اللغة من الكلمات التي لا أصل لها أبداً، بل نشأت من التعريف
والاصطلاح ؛ (٢) ص ١١ ص ١٥ - ١٧ من النص العربي

الأولى، وأن حنيناً أبداً في الإبرازة المتأخرة بكلمة «عنون» ولا نجد كلمة «رسم» في الإبرازة المتأخرة بهذا المعنى إلا في الموضع المذكور : وجاء في موضع ثان ما فظه هذا الكتاب أيضاً مقالة واحدة ورسمه جالينوس بأصناف الغلط الخارج عن الطبيعة^(١). ونجد في الإبرازة المتأخرة كلمة شبيهة بكلمة رسم في حروفها ومعناها وهي كلمة «رسم» ونجد مضارعها يرد على مرآت «يسم» وهو يختلف عن «يرسم» - مضارع رسم - اختلافاً يمنع الخلط بينهما، وتقع كلمة «رسم» في موضع قريب من العبارة الأولى التي سبقت الإشارة إليها، في عبارة «كأنهم ذهبوا إلى أن يسموا الكتاب بأكثر ما فيه»^(٢) فيدل ذلك على أن الصحيح في الموضعين الأولين هو «رسم» أيضاً ، وكذلك طبعهما المستشرق الألماني Bergetrasser عند نشر الكتاب ، ولم يكن يعرف لماذا الكتاب إلا الإخراجة المتأخرة ، ثم عثر المستشرق الألماني ريتز Ritter في الأستانة على نسخة ثانية ، وجدت بعد دراستها أنها الإخراجة المقودة ، وقد ظهرت فيها في الموضع الثاني من المواضع الثلاثة كلمة «رسم» مكان «رسم» ولا تكاد توجد كلمة «رسم» في هذه الإخراجة إلا في هذا الموضع . وقد اعتاد المؤلف أن يعبر عن معنى العنوان في الإخراجة الأولى بكلمة «رسم» فن المرجح أن حنيناً كتب أولاً «ورسم» في الموضع الثاني ، ثم نسي عند إخراجة الكتاب أخيراً ولم يبادل كلمة «رسم» بكلمة «عنون» كما فعل في سائر الكتاب .

فإن قال قائل : فما تقول في أن ابن أبي أصيبعة قد كتب عند سرده لهذه القطعة من كتاب حنين لفظة «ورسمه» . قلت : إن ابن أبي أصيبعة وهو لا يعرف إلا الإخراجة المتأخرة قد وقع في نفس الخطأ الذي وقع فيه ناشر الكتاب قبل أن تظهر الإبرازة الأولى ، وأن حنيناً ما كان يستعمل كلمة «رسم» في معنى العنوان .

(١) ص ٣٩ س ٤ : كتاب في الأبدان .

(٢) ص ١١ س ١٠ : يد كتاب في البلى والأمراض .

ومما يسهل فيه درس لغة المؤلف الشخصية وأسلوبه ، والتحكم بين القراءات المروية في موضعين ، ما نقرأه في كتاب « الرد على ابن المقفع »^(١) (ماذا يرون قيسم لو عارضهم ، يهل في الدعوى لهم) هكذا طبعها الناشر ، والكلمة الأخيرة في أكثر النسخ « كهم » بدل « لهم » وعند البحث نجد في الكتاب « وأنه لا ينبغي أن يكون مولها كهي » ، ونجد فيه أيضاً « جعل كهو في عجزه ومقاديره »^(٢) فيظهر من هذين الموضعين أن المؤلف كان يحب ويهل حرف « الكاف » بالفجاء ، وهذا يدل على صحة قراءة « كهم » إلا أنه يتبقى علينا بحث المعنى وسياق الكلام ، ونتيجة هذا البحث توصلنا أيضاً إلى أن قراءة « كهم » صحيحة :

ومن ذلك ما نقرأه في الكتاب عينه « إلا أن يكون في موقفه وحماه وشدة تباعده عن هذا »^(٣) هكذا طبعها الناشر « موقفه » ونقدنا الناقد واحتج بأنها في أكثر النسخ « مومه » بدل « موقفه » فإذا بحثنا عن موضع مواز لسببنا عرفنا على عبارة « الا حقان الرجال وموقان الأبدال » ولما كنا نعرف من الكتاب كله ، أن المؤلف يميل إلى الكلمات الغريبة واستعملها ، وإعادة ما عثر عليه منها ، لهذا نستدل من ذلك على أنه استعمل لفظة « موقان » مرادفة « لحنقان » ، ومن هنا نحكم بأن الناشر قد أصاب في هذا ، وأخطأ الناقد ، لأنه لم يلتفت إلى عادة المؤلف ولفته :

• • •

(١) كتاب الرد على المذبحي الحسين بن المقفع ، للإمام ترجمان الدين القاسم بن إبراهيم الحنفي طاطبا
الري الذي نشره جويهي -

M. Guidi, 'la lotta tra l'Islam e il Manicheismo, un libro di Ibn Al-Maqaffi' contro il Corano confutato da Al-Qāsim b. Ibrāhīm, Rome, 1927.

(٢) الكتاب السابق ص ٢٥ ص ٢٠٢

(٣) الكتاب السابق ص ٢٢

(٤) الكتاب السابق ص ٢١ ص ٣ - ٤

(٥) الكتاب السابق ص ٢٢ ص ٣

(٦) الكتاب السابق ص ١٦ ص ٨

التنقيط :

والتنقيط أشد احتياجاً من غيره إلى الاستمانة بكل وسائل النقد والتصحيح ، فقد بينا من قبل أن الثقة في النقط أقل من الثقة في الحروف ، فإن خطأ النقط أكثر من خطأ التصحيح ، ومعلوم أن التصحيح علة ومرض للكتب العربية أعضل وأخطر من التحريف نفسه . ودرس لغة المؤلف وأسلوبه يمين على إصلاح التصحيح ، كما يمين على إصلاح التحريف ، ونضرب لذلك مثلاً من « كتاب الرد على ابن المقفع » ، « وليس أنهما (أى النور والظلمة) هما الأصلان ، دليل واضح به يثبتان ، أكثر من تحكم الهامة في الدعوى ، والاعتساف منهم فيها الغشوى »^(١) وشرح ناشر الكتاب ومترجمه الاعتساف بالعناد والسلط ، وشرح كلمة الغشوى بقوله لسبب السر الذى على عيونهم . وجاء الناقد فشرح الاعتساف بالتعسر ، واقترح كلمة « كالعشواء » بدلاً من كلمة « الغشوى » ، والعشواء هى الناقصة التى لا تبصر ما أمامها وتخطئ يدها كل شيء إذا مشت . ولم ينتبه الناشر ولا الناقد إلى ما يوجد عند المؤلف نفسه مما يوازى ذلك الكلام ، أما الاعتساف فلا نجده في « كتاب الرد على ابن المقفع » ، بل نجده في كتاب « الرد على النصارى » للمؤلف نفسه الذى نشره di Matteo^(٢) ، والاعتساف هناك مرادف للسهر والنفلة والمائة والتخرس ، فيظهر من ذلك أن الناقد قد أصاب في معنى الكلمة وأخطأ الناشر . وأما الغشوى فنجد في « كتاب الرد على ابن المقفع » ما نصه : « وهل يتكر أن نور الشمس ، يترك ذلك منها بالحس معشاة لبعض البيون » أى تعمى . ونجد أيضاً قوله « فما باله (أى النور) يفتش أبصار الناظرين ويؤذيها » ونجد أيضاً « ثم يُدَمِّم الناظر إليها (أى الحاراء) نظره فلا تفتيه ،

(١) الكتاب السابق ص ٢٠-٢٢

(٢) di Matteo, Confutazione contro i Cristiani dello Zaydita, Al- (٢) Qasim b. Ibrahim, Rivista degli Studi Orientali, 1922, p. 301.

ولا تحرق بصره^(١) وهكذا طبع الناشر هذين الموضعين بالغين كما هما في النسخ ،
ومن أين أن كل هذه المواضع يوازى بعضها بعضاً ، فالكلمة إما بالغين وإما بالعين ،
وبما أن الشمس والحرارة والنار لا تفتش النظر وإنما تعشى ، فيظهر أن السين هي
الصحيحة لا الغين ، ويلزمنا أن نسقط النقطة الموجودة في كل المواضع :

والآن نرجع إلى الجملة الأولى فتساءل : ما وزن كلمة المشوى وما معناها
بعد أن علمنا أنها بالعين ، فالفها مقصورة في النسخ ، وغيرها الناقصة إلى الألف
المملودة ، واضطررنا تبعاً لذلك إبدال اللام بالكاف « كالمشوى » بدلاً من « للمشوى »
وهنا أحب أن ألفت أنظاركم إلى قاعدة وهي :

إن وقوع الخطأين في جملة أو كلمة واحدة أبعد عن الاحتمال من وقوع الخطأ
الواحد . وهذه القاعدة تنج عن حساب قواعد الاحتمال الرياضي ، وهي شبيهة بما قلناه
من أن وقوع الشاذين في بيت واحد من الشعر بعيد الاحتمال . وهذا الرأي يدلنا إلى
أن نحاول حل مسألة « المشوى » على طريقة أخرى ، وتلك أنا نرى أن مؤلف الكتاب
يجب ابتداءً الأبنية الجديدة من ذلك : هو هو أى نخوف في قوله « لا رتاح له ارباعاً ،
ولا متشعر من الخوف لتحليده ، وهو إزراعاً^(٢) . ومن ذلك تمثت أى صاى عابناً ،
وتنكت أى صار ناكثاً في قوله : « فأما هليان التبعث ، وقول التناقض والتنكت ، فهو
بحمد الله ما لا نقول^(٣) . ومن ذلك تلاحظ معنى حفض ، وتقايح بمعنى استطيع في
قوله « فليت شعرى ويله لم تقايح هذا وأذكره^(٤) . ومن ذلك حلت بمعنى الجنون ،
في قوله « ومنهم من يقول إنما الحدث كون بعض الأشياء المتضادة من بعض^(٥) . ومن
ذلك ضلان بمعنى الضلالة ، في قوله « لا توجد إلا فيها ذكر الله سبحانه من الضلان^(٦) »

(١) ص ٦ ص ٥ - ٦ (٢) الكتاب السابق ص ٤٤ ص ٢٢ (٣) نفس الكتاب
ص ١٢ ص ٦ أنظر أيضاً ص ٤٤ ص ١٥ ص ٥٣ ص ٧ - ١١ (٤) نفس الكتاب ص ٢٢ ص ٢٠
(٥) نفس الكتاب ص ٤٥ ص ٨ ص ١١ (٦) نفس الكتاب ص ٤٨ ص ٦٥ - ١٦

ومن ذلك مكان بمعنى الكون ، ومرده بمعنى الرد ، في قوله « فأين كانت مردة قريش عن الرسول^(١) ». ومن ذلك معلّمه بمعنى العلم ، في قوله « ولو كان جهلنا بها يزيل صحتها ، أو يطل عن الحكيم حكمتها ، لما ثبتت للحكماء حكمه ولا في علم العلماء معلّمه^(٢) » ومن ذلك عَجَبان بمعنى العجب ، في قوله « فأما أن العرش هو السقف فوجود في اللسان ، كثير ما يتكلم به بن العرب والعجمان^(٣) ». ومن ذلك مقال ، بدل مقابيل ، في قوله « فواعجباً لجهله بمسأله ، وزور كذبه علينا ومقاولة^(٤) ». ومن ذلك أمتعت بدلًا من الأمتعة ، في قوله « وقديري ويله هو آلات الصناعات ، وأشياء كثيرة من أنحاء الإمتعات^(٥) » : ومنه أيضاً عجامه أى كون الشيء نكرة ، في قوله « وأما قوله رجل من أهل تهامة ، فانما هو ضرب من العجامة^(٦) ». ومنه كذلك ولا به بمعنى كون الشيء أولى ، في قوله « فان قال شيء لا أول له ولا نهاية ، أولى بالتوهم منه ولأية^(٧) ». ومنه ظلماء أى الظلمة ، في قوله « ورُفِعت به عن المبين زعم همهم ، والعمون فلا يكرلون عنده لإظلماءهم^(٨) » إلى غير ذلك . فليس بعيد الاحتمال أن يكون قد ابتدع كلمة « عشوى » من المعشى أى العمى : ويكون معنى كلامه أنهم يتعبطون ويتصرفون في الأمر لسبب همهم ، وهذا المعنى أقرب وأبقى بسياق الكلام من الذى ذكره الناقل .

والقطعة الأخيرة التى ذكرناها فى ملاحظة ، وهى أنا نجد فى النص المروى « تمشاء » فإذا بدلنا العين بالعين صارت « تمشاء » وكان اللازم أن تكون تعشيه ، وبذلك تضطر إلى إدخال تغيير ثان على الكلمة ؛ وهو إبدال الألف بالياء ، وإدخال تغييرين فى الكلمة الواحدة مخالف للقاعدة التى ذكرناها . ولكننا نرى على ذلك : أولاً بأن تلك القاعدة ليست مطلقة بل هى احتمالية فقط . وثانياً بأننا لانخالقها فى اقتراحنا ، فان الموجود

- | | |
|--------------------------------|------------------------------|
| (١) نفس الكتاب ص ١٨ س ٤ - ٥ | (٢) نفس الكتاب ص ٤٠ س ٩ - ١١ |
| (٣) الكتاب السابق ص ٢٧ س ٢ - ٣ | (٤) نفس الكتاب ص ٤٣ س ١٤ |
| (٥) نفس الكتاب ص ٢٩ س ١٩ | (٦) نفس الكتاب ص ٢٩ س ١٨ |
| (٧) نفس الكتاب ص ٤٤ س ١٢ - ١٣ | (٨) نفس الكتاب ص ١٠ س ٢٢ |

في النسخ هو تشبيه بذلك أن نسخ كتاب «الرد على ابن المقفع»، حافظت على الرسم القديم في الإملاء، الذي يوافق إملاء القرآن الكريم، من أن الياء تبقى ياء قبل الضمائر الملحقة، نكتب مثلاً «رميه» بالياء بدل «رماه».

ومن إصلاح القطع المفلوطة بمساعدة الأماكن الموازية، ماقرأه في هذا الكتاب نفسه ونصه «ثم ابن المقفع فقد يمام بتاً يقيناً أن الناس لا يشتون لشيطانه (الذي هو النور وهو عند ابن المقفع أحد الأصلين) فعلاً ولا عيباً»^(١). كما في أكثر النسخ، وفي نسختين نجد لفظة «عيباً» بدل «عيباً»، وقد أثر الناشر «عيباً»، وأثر الناقد «عيباً» فأبهما أصبح؟

ولحل هذه المسألة نتقدم أولاً لبحث كلمة عيب في هذا الكتاب فنجدها قبيل هذا الموضع حيث يسمى المؤلف كلام ابن المقفع «هليان التبعث وقول التناقض والتنكث»^(٢) وفي أوائل الكتاب يقول عن زعم ابن المقفع أن الأشياء كلها من النور والظلمة مزاج «سفها من القول وتعباً»^(٣)، ومجانة في السفه وعيباً»، ويقول في آخر الكتاب عن أصحاب ابن المقفع «فأما خرافات أحاديثهم، وثرهات أعابهم، فهزل ليس فيه جد، ولا مما يجب به له رد»^(٤). ويقول «مع أنك لم تر قط أحداً يسحر، إلا وهو يعيث في صوره ويسخر»^(٥). ونزيد على هذه الشواهد كلمة الإحياء التي وردت في هذا الكتاب في قوله «فهذا ضرب من غلط السؤال وإحيائه»^(٦) فإن المرجح أن كلمة إحياء تحريف لكلمة إحياء، فنحن أن المؤلف يستعمل كلمة «عيب» وما يشق منها مثل إحياء التي نجدها في قوله «وفنونا فيها بأعابهم وكثروا»^(٧) بمعنى القول الباطل العديم الفائدة. ثم نعود إلى موضعنا نسأل عن معنى كلمتي «فعلاً وعيباً» إذا كان معنى

(٢) كتاب الرد على ابن المقفع ص ١٢ ص ٦

(٤) قس الكتاب ص ٥٢ ص ٢٠ - ٢١

(٦) قس الكتاب ص ٣٢ ص ١٤

(١) الكتاب السابق ص ١٢ ص ١٩ - ٢٠

(٢) الكتاب السابق ص ٤ ص ١٥ - ١٦

(٥) الكتاب السابق ص ٣١ ص ٩ - ١٠

(٧) الكتاب السابق ص ٥٢ ص ٥

العبث ما يتنا. أما الناقد فانه يشرح هاتين الكلمتين بقوله « إن الناس لا يثبتون لشيطانهم أى فعالية كانت ، وهذا لا يجوز ، إذ لو صح لعبير المؤلف عن مراده بنى الكلمتين ولا فعلا ولا عبثاً » وذلك نوع من المجاز سماه اللغويون بالتفليق (Merismus)

التفليق :

ولهذا التفليق قواعد ، وهو جنسان : موجب ، منق .

والموجب يدل على معنى الكلية .

والمنى يدل على معنى العلم المطلق .

وبعبارة هذا المعنى بمطلف ضلّين على بعضهما ، ولهذا سمي بالتفليق ، لأن المعنى يفلق إلى فلقين وصاحب كتاب « الرد على ابن المقفع » يحب التفليق ، ونجد له في ذلك أمثلة منها قوله « بين الخواص من العرب والعوام أى كلهم ^(١) . ومنها « ممن أطاع وعصى » أى كل الناس . ومنها « بئس الله إلى كل فصيح وأعجمى » ، أى إلى كل الناس ^(٢) .

• • •

ومن المنق وما علمت أن ملياً ولا ذمياً ^(٣) أى ما علمت أن أحداً من الناس . ومن المنق أيضاً قوله « لا في قصره ولا في طوله » أى ليس في قوله أبداً . ومنه « ولا توجد بفهم في جهلاء ولا علماء » أى لا توجد في فهم أحد ^(٤) .

فتبين أن شرط صحة التفليق هوكون الكلمتين متضادين ، والفعل والعبث ليسا متضادين فلا يجوز أن نعتبرهما تفليقاً معبراً عن معنى العلم ، فنضطر إلى ترك قراءة العبث ونرجع إلى القراءة الثانية وهي « عبثاً » ويكون المعنى : أن النور ليس له فعل ولا عين ، أى ليس له شخصية ، وما يؤيد هذه القراءة مراقبة الثقافية ، فالكتاب مسجع ، وتطابق السجع

(١) الكتاب السابق ص ٣٤ س ١٩

(٢) الكتاب السابق ص ٣٥ س ١٢

(٣) الكتاب السابق ص ٣٥ س ٦

(١) كتاب الرد على ابن المقفع ص ٣٥ س ١٨

(٢) كتاب الرد على ابن المقفع ص ٢٩ س ١٧

(٥) قس الكتاب ص ٣٢ س ٧

في كلمتي العتب واليقين غير قائم، فيجب أن تطابق كلمة عينا كلمة يقيناً، وإن كان ذلك غير جائز في الشعر إلا أنه يوجد له أمثلة كثيرة في «كتاب الرد على ابن المقفع»، منها أن صاحب الكتاب كثيراً ما قفى كلمة «فيه» بكلمة «إليه» أو «عليه»، فخلاصة قولنا أن قراءة عينا هي الصحيحة، وعيناً تصحيف، إلا أنه يبقى عندنا شك، وهو أننا إذا فرضنا أن الكلمة كانت غير منقوطة في يد الناسخ لزمنا أن نتساءل: ما الذي دعا الناسخ إلى تنقيطها عيناً، مع أن عيناً أقل استعمالاً من كلمة «عيناً»؟ والجواب أن كلمة «عيناً» تقع في الكتاب قبيل موضعنا، فكان الناسخ قرأها هناك فظن أنها تصلح هنا أيضاً.

• • •

وزيد على ما ذكر كلمة عن تنقيط ضمائر المضارع وهي متعبة جداً في نشر الكتب العربية، وذلك أنه في الزمان القديم، كانت العادة جارية على عدم تنقيط ضمائر المضارع، لأن الفهم كان سهلاً، ثم أخذ الناسخ في الزمان المتأخر في نقط الضمائر فأخطأوا، وأكثر الضمائر لا شك فيه، وما فيه شك جنسان:

١- إما أن يخص الشك اللفظ فقط:

٢- وإما أن يخص الشك اللفظ والمعنى:

فن الأول التردد بين ياء المفرد الغائب، وتاء المفردة الغائبة، وإذا سبق فاعل يجوز معه المذكر والمؤنث، فيبقى المعنى هنا واحداً، سواء تقطنا الفعل بالياء أو التاء، وكثيراً ما يمكن البت في المسألة، إذا عرفنا عادة المؤلف في استعمال الضمائر في المذكر والمؤنث بما يقع في الفعل الماضي، لأن الفرق فيه ظاهر بين المذكر والمؤنث.

وأما الثاني وهو تغير المعنى، أو تغير تركيب الجملة بتغير تنقيط الضمائر فهو أنواع، منها: ما يتردد فيه بين الأشخاص، أو بين الفاعل والمفعول، أو بين الفعل الثلاثي

والرابعى. وسأكتفى بمثالين لهذا؛ أحدهما من كتاب «الرد على ابن المقفع» ، فقد جاء فيه « قيل فالحرارة عندكم يا هؤلاء من شأنها الإحراق ، وقد ترى الناظر يديم النظر إلى شروق الشمس فلا يحرق ناظره (أى عينه) الإشرأق^(١) ، وواضح أن هذا غير صحيح ، لكنه لا يجوز أن يخاطب المؤلف جماعة في الحملة الأولى ، وفرداً في الثانية ، فلا بد من تغيير نقطة الضمير في ترى ، وتكون قراءتها « وقد نرى الناظر يديم النظر إلى شروق الشمس ... » :

ومن ذلك في كتاب يپوس (Pappus) ما لفظه : « وكذلك تتبع هذه الحملة بالحملة السادسة^(٢) ، وهذا غريب لا يجوز في العربية ، ونرى سائر الحمل المعجزة لتلك تبدأ بالغالب المذكور العائد على مؤلف المتن وهو يپوس ، مثال ذلك : « والحملة الخامسة مع هذه الحمل يستخرج فيها الخط الذي من اسمين^(٣) ... » فيتضح أن الصحيح في موضعنا هو « وكذلك يتبع هذه الحملة بالحملة السادسة » :

في المثال الأول دلنا سياق الكلام على صحة الضمير . وفي المثال الثاني دلنا موضع مواز للذي كنا نبحث فيه . وهاتان الطريقتان هما أهم الوسائل للاستدلال على الصواب في مثل الشكوك السابقة .

• • •

إصلاح التشكيل :

ونلحق بذلك كلمة عن إصلاح التشكيل بنفس الوسيلة ، ومثال ذلك من كتاب «الرد على ابن المقفع» ما لفظه : « وإن كان عندنا لحقه وضعفه لِمَا لا أحسب بأحد حاجة إلى كشفه^(٤) ، وذلك غريب جداً ، ونقرأ في موضع آخر « وإن به لطائفاً من ليم^(٥) الشيطان ومسه » واللمم مس خفيف من الجنون . فترى من هذا أن كلمة « لِمَا »

(١) ٢٠٦ ص ٤ (٢) كتاب الأنعام المصلحة ص ٢٠٣ (٣) الكتاب السابق ص ٢٠٥ ص ١٥

(٤) كتاب الرد على ابن المقفع ص ١٥ ص ٢٠ (٥) كتاب الرد على ابن المقفع ص ١٤ ص ١٨

في الموضوع الأول هي « لهما » . وبذلك تكون القراءة الصحيحة لتلك العبارة « وإن كان عندنا لحمته وضغفه لهما لا أحسب بأحد حاجة إلى كشفه » .

ومسألة إصلاح التشكيل دون مسألة إصلاح النطق لأن الأشكال ليست جزءاً لازماً من النص المروى بل هي زيادة كالشرح فيجوز للقارئ أن يغيرها إذا كانت خطأ .

وقد ذكرنا في أول هذا البحث بين وسائل إصلاح النص مراقبة ما يختص به كل واحد من الشعراء من خصائص العروض والقوافي . ونورد لذلك أمثلة من كتاب « الرد على ابن المقفع » ، فهو وإن لم يكن شعراً ، فهو صحيح ، والسجع أقل تكلفاً من الشعر ، فالخصائص الشعرية فيه أكثر . نقرأ في ذلك الكتاب « أشفيه من الضلالة شافية ، لمن أنصف فاعتر ، فأذكر »^(١) إلا في نسخة واحدة ، وفيها « لمن أنصف فاعتر ، واعتر واذكر » وهذا هو الصحيح لأننا نجد المؤلف في كتابه كله لا يكتفي بكلمة واحدة في القافية بل يضع بين القافيتين كلمتين ، ومن أمثلة ذلك « فلا ضالة أنها (أي الألوآن) لم تكن قبل حلوثها (أي الأشياء) وأنها قد تفتى بمسد حلوثها »^(٢) إلا نسخة واحدة فيها كلمة حدثها بدل حلوثها الثانية ، وهذا مظهر غريب ، غير أننا نجد كلمة حدثت كثيرة الورد في كتاب « الرد على ابن المقفع » كمصدر لحدث مكان الخلوث ، فهي صحيحة في موضعنا لأن المؤلف لا يجهل في القافية بكلمة واحدة مرتين ، كما لا يجوز ذلك في الشعر .

ومثال آخر ما نقرأه « أم هو (أي النبي) - يا ويله - محمّل على خلاف ما يُعرف ، وإنما جاء النبي صلى الله عليه وسلم يدعو إلى المعارف » فشكلها الناشئ « يُعرف » والصحيح « يعرف » مثل « يجد » و « يعهد » ، وذلك نادر جداً ، والمتبادر عنده هو تطابق الحركتين السابقتين للروى .

(١) الكتاب السابق ص ١٠ - ٩ (٢) الكتاب السابق ص ٧ - ٦ - ١٧

(٣) الكتاب السابق ص ٢٧ - ٩ - ١٠

إلى هنا لاحظنا أن مراقبة أسلوب المؤلف تعين الناشر على إصلاح الخطأ ، بل إن لها شأنًا أعظم من ذلك فاتها تقيده ، حتى لا يغير النص المروى بدون وجه حق ، إما لظنه أنه خطأ ، وإما لأن المؤلف لم يتبع تمامًا ما وضعه النحويون واللغويون من القواعد . وثائق ذلك بمثالين من كتاب « الأسماء الطيبة » ، فنقرأ فيه ما لفظه « كتاب كان همراً لا يفتضح به ولغزاً » وظن الناشر أن ذلك خطأ من الناشر ، فغيره وكتب « همراء » ، والهمراء المنطق القاسد لا نظام له ، ومن المحتمل كونه مرادفًا للغز ، غير أننا نجد في موضع آخر من الكتاب يقال عن رجل ما « إنه لمن أقوى الناس على الهمز » ومن أبعد الناس عن القدرة على المنطق ، والهمز هنا بمعنى الكلمة اليونانية *Intein* ومعناها الخسر والكلام الذى لا معنى له ، فنرى مؤلف الكتاب يستعمل الهمز على غير معناها المتقيد في معاجم اللغة وهو : همز أى اختاب الرجل في غيبته ، فبدلنا هذا على أن كلمة « همراء » في الموضع الأول صحيحة لا تحتاج إلى تغيير ، بل إلى زيادة نقطة الزاى فتصير « همراً لا يفتضح به » .

ونقرأ في كتاب « الأسماء الطيبة » أيضاً « غبا بممهده » ويقع ذلك مرتين ، والغب نوع من الحمى : ونقرأ فيه « النافض السابقة للحمى » . ونقرأ فيه « النافض كانت ذكر » . وغير الناشر هذا كله ، فكتب في الموضع الأول « حمى بممهده » . وفي الثاني « غبا بممهده » . وفي الثالث « النافض السابق » . وفي الرابع « كان يكر » . ونحن إذا نظرنا إلى هذه المواضع وإلى سواها ، رأينا أن كلمتي الغب والنافض أتتا في جميع الكتاب مع أنهما مذكورتان في اللغة ، وسبب تأنيدهما في الكتاب أنهما مرادفان لكلمة حمى المؤنثة ، ففسحت من ذلك أن هذا الخطأ جدير بأن يمزى إلى مؤلف الكتاب ، أى مترجمه ، لأنه لو كان الخطأ من فعل واحد من نساخ الكتاب ، لكان من المتوقع أن يخطئ في موضع أو موضعين لا في الكتاب كله ، لذلك لا يجوز أن نصلح الخطأ

في تأنيث الغب والنافض، ولو فعلنا لنفرنا ما كتبه مؤلف الكتاب. ومؤلف هذا الكتاب. أو مترجمه حيش بن الحسن سرياني الأصل، فلا عجب أنه كان يخطئ في العربية، وكذلك كان أكثر المترجمين للكتب اليونانية والسريانية. وكثير من ألف في الرياضة والطبيعة كان غير عربي، فلم يكن يعرف العربية معرفة تامة.

ولكن هؤلاء لا ينفردون بذلك عن غيرهم، فزرى مثلاً أبا نصر السراج صاحب كتاب «اللمع في التصوف»^(١) المتوفى سنة ٣٧٨ هـ يخطئ في كلامه مراراً، فنراه يكتب مثلاً «حتى يخرج من الصلاة بالعقد الذي قد دخل في الصلاة»^(٢) مكان «دخل به في الصلاة» ونراه يذكر «وأفردوا هؤلاء»^(٣) مكان «وأفرد هؤلاء». ومن عباراته أيضاً «وإن كانوا جماعة ومعهم شيخ يصومون بصومه ويفطرون بافطاره»^(٤) مكان «صاموا وأفطروا». وزرى في نفس الكتاب «التي يتفقهون فيها الصوفية»^(٥) مكان «يفقه».

فان قال قائل: لعل الذي وقع في هذه الأخطاء ليس هو السراج نفسه بل النساخ قلنا أولاً: أننا نشاهد هذه الأخطاء في جميع النسخ مما يدل على أنها أصلية، ولفتنا نظر المعترض — ثانياً — إلى أن بعض الصوفية كانوا يحقرون العلوم والآداب، ومنها النحو واللغة، والسراج نفسه يقول: «والناس في الأدب متفاوتون، وهم على ثلاث طبقات: أهل الدنيا، وأهل الدين، وأهل الخصوصية من أهل الدين». فأما أهل الدنيا، فإن أكثر آدابهم في النصيحة والبلاغة وأشعار العرب والعلوم ومعرفة الصنائع. وأما أهل الدين فإن أكثر آدابهم في رياضة النفوس، والطهارة، وحفظ الجوارح، وترك الشهوات، واجتناب الشبهات، وتجريد الطاعات، والمصارعة إلى الخيرات. ونرى بعض المورخين يخطئون في كلامهم كالمقريزي، فقد كتب في «كتاب الحقي».

(١) كتاب اللمع في التصوف الذي نشره Reynold Allyn Nicholson في لندن ١٩١٤

(٢) كتاب اللمع ص ١٥٤

(٣) الكتاب السابق ص ١٧

(٤) نفس الكتاب ص ١٦٥

(٥) الكتاب السابق ص ١٨

« لا تخلى مجلسى من على بن أحمد » والصواب « تخلى » بدون الياء . ونشاهد ذلك مكتوباً بخطه « تخلى » فى النسخة الأصلية للكتاب ، ونشاهد فى مخطوطة كتاب « المغرب فى حلى المغرب » لابن سعيد المتوفى سنة ٦٧٣ أو ٦٨٥ هـ التى كتبها ييسده أغلاطاً كثيرة : منها إبدال الفاء بالسين ، والتصعب بالرفع ، والمؤنث بالذكر . ونجد غلطات فى الأشياء منها : أنه يسمى رجلاً بعينه سعداً فى موضع ، وسعيداً فى موضع آخر . وحسناً فى موضع ، وحسيناً فى موضع آخر الخ... بل إن بعض النحاة أنفسهم قد أخطأوا فى كلامهم : من ذلك أن ابن يعيش المتوفى سنة ٧٤٣ هـ — وهو شارح كتاب « المفصل للزمخشري »^(١) ، كتب مثلاً « فاذا قلت جاء زيد وسيفه على عاتقه ، كأنك قلت جاء زيد فى هذه الحال »^(٢) . مكان فكانك قلت ، وأخطأ بن لم ولا ، وبين أو والواو ، وغير ذلك .

فكل ما ذكرناه من أخطاء أهل النحو واللغة هو من خصائص اللغة العربية الوسطى ، وهو موضوع واسع جداً ، يشمل كل ما طرأ على اللغة الكتابية من التغيرات ، منذ برزت إلى طور التاريخ حتى الآن ، أو إلى ابتداء التأثير الأوربي ، أقول اللغة الكتابية ، لتخرج اللهجات القديمة والحديثة ، فإنها موضوع واسع على حثته . فن الضرورى البحث عن هذه اللغة العربية الوسطى ، وتنظيم نحوها ، ومعجم مفرداتها . أما بالنسبة لمعجم المفردات فقد اضطلع به المستشرق الفرنسى « دوزى » Dozy فى معجمه المشهور - Suppliment aux dictionnaires Arabes . ومع ضخامة هذا المعجم إلا أنه كالقطرة من البحر ، يضاف إلى ذلك أنه غير مرتب ترتيباً جيداً ، إذ خلط فيه ما هو قديم بما هو حديث ، ولغة الكتابة باللغة الدارجة ، وما هو صحيح بما هو خطأ .

(١) انظر G. Jahn, *Ibn Ja'is Commentar zu Zamachshari's Mafaddal*. Leipzig, 1, 1882 - 11, 1886.

(٢) انظر الكتاب السابق ج ١ ص ٢٤٨ ١٦٥

أما الموضوع الأول وهو النحو فلم يؤلف فيه أحد، اللهم إلا بعض التبعات الجزئية: منها كتاب ألفه جراف في «عربية التصارى»^(١)، وبحث وضعه مولر سناشر كتاب «صيون الأبناء لابن أبي أصيبعة» في خصائص الكلمات العربية الموجودة في هذا الكتاب الذي نشره: وعلى من يريد أن يشترك في البحث عن هذا الموضوع التوسع أن يشعر بأن الفرض ليس في التفريق بين الصواب المطابق للقواعد النحوية، وبين الخطأ المخالف لها، بل الفرض تحقيق ما كان مستعملاً عند المؤلفين من أنواع النحو، والصرف، والبناء، وتركيب الجمل، ومعاني المفردات، وارتباط بعضها ببعض، وعما إذا كان ذلك صواباً أم خطأ. والعربية الوسطى ليست صورة واحدة، بل الفرق كبير بين أطوارها وبيئاتها. فالفقيه الكبير وإن خالف لغة اللغة النصبية في الأمور الجزئية، فليخه فصيحاً بالنسبة إلى لغة الراهب المسيحي الذي كان يكتب خطبه الليلية في القرن السابع عشر:

• • •

فخلاصة بحثنا هي أن المواضع الموازية عظيمة الشأن، فإنا إذا شككتنا في صحة لفظ أو عبارة من الكتاب الذي نصصححه، أو ترددنا بين القراءتين المروييتين، فلا بد لنا من أن نأتي بمواضع موازية للموضع الذي نشك أو نتردد فيه، لكي نستعين بها على إزالة هذا الشك وهذا التردد. فإذا سأل سائل: فكيف نستطيع العثور على المواضع الموازية، قلنا لذلك طريقتان: أولاهما عرضية، والثانية نظامية.

فالأولى: أن نقرأ الكتاب ونحفظ ما فيه من الشكوك والمشكلات، ثم نقرأه مرات، ونلجئ إلى المواضع الموازية للمواضع التي قرأناها في المرة الأولى، ونعلق على كل

^(١) Georg Graf, Sprachgebrauch der ältesten christlich-arabischen Literatur bis zur frankischen Zeit (Ende des 11 Jahrhunderts), Eine literarhistorische Skizze, Freiburg im Breisgau, 1905.

^(٢) August Müller, Über Text und Sprachgebrauch von Ibn Abi Uselb's. Geschichte der Aerzte, Sitzungsberichte der königl. bayer. Akademie der Wissenschaften, philosophisch-philologische Classe, Sitzung vom 8 November 1884.

ما يعين على حل الشكوك والمشكلات التى تعرض فيه . وهذه الطريقة تظهر سهلة ، ولكنها ضعبة ، متعبة فى الحقيقة ، ولا تؤدى إلى النجاح التام إلا نادراً : وذلك أننا لا يمكننا أن ننتبه إلى أشياء كثيرة فى وقت واحد ، فإذا قرأنا الكتاب مرة ثانية ، لم يلح لنا إلا بعض المواضع الموازية التى نحتاج إليها ، فنحن مضطرون لذلك إلى قراءة الكتاب مرات ، وكثيراً ما لا يتضح توازى الموضوعين إلا بعد التعمق والتدقيق ، فلا نوافق إلى استنتاجه إلا بعد مقايضة كثير من الموضوعات المعجزة ، ولا نحصل على ذلك بقراءة الكتاب على نسقه ، فلا بد من الالتجاء إلى الطريقة الثانية .

والطريقة الثانية هى النظامية : وذلك أن نرتب فهرس للكتاب ، نحوى على كل ما يمكن هو جليز بالانفقات إليه من المفردات ، والتركيب ، والعروض ، والنحو ، ونرتب هذه الفهارس على أنواع من الترتيب تليق بموضوع كل منها : ففهرس الألفاظ المفردة نرتبه على حروف المعجم . وفهرس النحو نرتبه على أبواب النحو ، إلى غير ذلك ، ثم إذا شككنا فى موضع من الكتاب واحتجنا فى سبيل جلاء الشك إلى مواضع موازيتنا ففهرس الفهارس ووجدنا المواضع الموازية ، وقايستنا بينها جميعاً ، وبذلك نحصل على المواضع الموازية للموضع الأول ، وبذلك نتمكن من الحكم عليه .

• • •

أخطاء النساخ

ذكرنا فى أول هذا الباب أنه لا نقد إلا بعد فهم . وأن الفهم له شرطان : فهم الأشياء بالسياق ، وفهم العبارة . وكان الغرض من هذا البحث كله النظر إلى النص من جهة المؤلف ، وذلك أننا نتعامل ، ما الذى عناء المؤلف من كلامه ، وما الذى كان معوقاً منه فى التعبير عما يعنيه . وهذا البحث يحتاج إلى تكملة ، وهى النظر إلى النص من جهة الناسخ ، فتسأله ماذا يتوقع أن يكون للناسخ من أثر فى نسخ الكتاب ؟ . وهذه المسألة

تفضى بنا إلى البحث في أنواع التغير الحادث في النص على أيدي النسخ؛ وهذا التغير جنسان : تسمى ، واتفاقى . ومعنى هذا التقسيم واضح ، فإن النسخ ربما يسهو ويغفل فيكتب غير ما هو موجود ، وربما يتقدم إلى الإيفاض ، وإلى ما يظنه إصلاحاً ، فيكتب لهذا غير ما هو موجود في الأصل . وربما اشترك جنسان من هذا الخطأ في موضع واحد ، وذلك إذا كان النسخ الأول قد منها فصار النص غير مفهوم ، وجاء ناسخ ثان واجهد في إصلاح الخطأ ، فإن وفق فلا ضرر ، وإن لم يوافق كان ما كتبه أبعد عن الأصل كثيراً . ولهذا الجنس من الخطأ أنواع متعددة ، ولا يمكننا إحصاء الأخطاء ، ولا إيراد أمثلة لها جميعاً ، بل نكتفي بذكر بعضها وإعطاء الأمثلة لها .

ف

• • •

أما التغيرات التعمدية فأكثرها الزيادات ، وغرضها شرح المتن وإيضاحه ، وقد يوجد غير ذلك كما نقرأ في النسخين A ، B لكتاب « الحيل » للخصاف بعد اسم أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه وأعاننا بركته ^(١) وهذه الجملة لا توجد في باقي النسخ ، فهي زيادة كتبها ناسخ أصل A ، D وقد ذكرنا نسخ كتاب الحيل من قبل .

• • •

وقد يعتمد الناشر إلى التغير التعمدي في إخراج كتاب قديم ، فيصحح نعيه ، ويزيد عليه ما يظنه مرتبطاً بمضمونه ، ويسقط منه ما لا يعجبه . ولكن النسخة التي نحوى على شيء من هذه التغيرات التعمدية تعد أقرب إلى الإخراج الجديدة :

وأنواع التغيرات الاتفاقية أكثر بكثير من التغيرات التعمدية ، ومنها إسقاط الحروف كالواو ، وإسقاط الكلمات ، وخاصة القصيرة منها مثل فيه أو له ، وقد يسقط أكثر من كلمة واحدة ، ويحدث ذلك على العموم لسبب من اثنين :

(١) انظر مقدمة فاضل لكتاب الحيل للخصاف ص ٩٣

أحدهما أن الناسخ بعد أن أتم نسخ منظر ضل فلم ينسخ السطر الذي يتلوه ، بل أسقطه
وجاز إلى الذي بعده . وقد ذكرنا في الباب الأول مثالا لذلك من كتاب « عجائب
المخلوقات » للقزويني :

والسبب الثاني : وقوع الخطأ بين المتأملين ، وقد أوردنا مثالا لذلك من نسخة من
كتاب « بيوس » عند حديثنا عن البحث في وجوب معرفة موضوع الكتاب ^(١) .
والخطأ بين المتأملين هو أهم عامل في وقوع الخطأ في النسخ ، ولذلك نورد له
أمثلة أخرى :

من ذلك في كتاب « الطبقات الكبير » لابن سعد المتوفى سنة ٢٣٠ هـ ، الذي نشره
جماعة من المستشرقين الألمان ما قرأه في نسخة له محفوظة في مكتبة جوتا . قال :
« أخبرنا عمرو ابن عاصم الأحول » ونرى في النسخ الأخرى أن ذلك غير صحيح إذ
النص الأصلي « أخبرنا عمرو بن عاصم الكلابي » ، أخبرنا المعتمر بن سليمان عن عاصم
الأحول ، فقبل الناسخ عن كلمة عاصم الأولى إلى عاصم الثانية ، وأسقط الكلمات « والكلابي »
أخبرنا المعتمر بن سليمان عن عاصم وحده مثل ذلك في الإسناد أسهل منه في غيره لأن
الإسناد ليس له ارتباط معنوي ، فلا يتغير معناه بتغير الكلمات ويسقط بعضها ، مع أن مثل
ذلك يعرض في نفس الكلام المرتبط أيضاً ، مثال ذلك من كتاب « الطبقات الكبير » في نسخة
مكتبة جوتا « فلما رأى الله عرى آدم وحواء أمره (أى أمر الله آدم) أن يذهب كبشاً
فذبحه » فهذا كلام مفهوم مرتبط ، وهو مع ذلك غير صحيح ، فإنا نرى في النسخ الباقية
كلمات كثيرة غير موجودة هنا أسقطها الناسخ بعد كلمة « كبشاً » وقبل الكلمة الأخيرة
وهي « من الضأن من الثمانية الأزواج التي أنزل الله من الجنة ، فأخذ آدم كبشاً فذبحه » وفصل

(١) انظر ص ٤٠ وما بعدها من هذه المحاضرات .

الناسخ وبدل أن يواصل بعد كلمة « كبشاً » الأولى بما يتلوها وأصلها بما يتلو
كبشاً الثانية.

• • •

من ذلك نرى أن الخطأ بين المتأملين يؤدي عادة إلى إسقاط كلمات . وما هو
أندر من ذلك أن يؤدي إلى زيادة كلمات ، من ذلك من كتاب « الانتصار والرد على
ابن الراوندى » لابن الخطيب ما نصه : « لأنه لا يجوز أن يكون الله عالماً بأن الجسم
متحرك إلا وفي الوجود جسم متحرك على ما وقع به العلم ، ولا بد أيضاً من أن يكون
لا يزال عالماً بأن الجسم متحرك إلا وفي الوجود جسم متحرك على ما وقع به العلم ،
ولا بد أن يكون لا يزال عالماً بأن الجسم متحرك »^(١) الخ ، وذلك في النسخة الوحيدة
لهذا الكتاب . فلم يفهم الناشر ذلك - وهو حقاً غير مفهوم - واجتهد في تصحيحه ،
وزاد في مكانين بعض كلمات ظن أنها سقطت ، فصار النص يفهم بعض الفهم ، إلا أنه
صار غريباً ، والصحيح أنه لا يجب زيادة شيء ، بل أن يحذف شيء ، لأننا عند التحقيق
نجد أن جملة تكرر مرتين ، وذلك أن الناسخ بعد أن كتب كلمة « متحرك » الثانية لم يتابع
نسخ ما بعدها ، بل رجع إلى كلمة « متحرك » الأولى ، وكتب ما بعدها مرة ثانية :
وما يشبه وقوع الخطأ بين المتأملين تكرير القرء ، وإفراد المكرر : فن تكرير
النسرما نقرأه في إحدى نسختي « فهرست حنين بن إسحق لكتب جالينوس » ولفظه
« ثم ترجمته أنا من بعد إلى السريانية ثانية » وكلمة ثانية غير مفهومة لأنه لم يذكر قبل ذلك
ترجمة أولى للكتاب ، والكلمة غير موجودة في النسخة الثانية ، فيظهر أنها تكرر للجزء
الثاني من كلمة « السريانية »

ومن أفراد المكرر ما نقرأه في تلك النسخة هينها « ولذلك ليس يضطرن شيء إلى
ذكر كتاب من تلك الكتب » وهذا غريب لأنه ذكر قبل ذلك عدداً من كتب جالينوس ،
فنرى في النسخة الثانية للصحيحة « كتاب كتاب » :

(١) الانتصار - ثمرة نهرج - القاهرة ١٩٢٥م : ص ١٠٩

ومثال آخر من كتاب « الرد على ابن المقفع » ما لفظه في إحدى النسخ « على الأول الأحد ، السابق لكل عدد ، الذى لا يكون له ثان إلا من بعده ، ولا يبيت الثانى إلا من بعده »^(١) وهذا لا يجوز من جهة المعنى ، ولا يجوز من جهة القافية ، لأن كلمة بعده تكرر فيها. ونرى فى بعض النسخ الأخرى أن الصواب فى الجملة الأخيرة « من يبعده » فكتب الناسخ العين والدال مرة واحدة ، وكان الواجب أن يكتبهما مرتين :

• • •

ومن الزوائد الاتفاقية ، إدخال حاشية فى النص ظناً أنها سقطت من الأصل ، ثم استترك الكاتب الناقص فى هامش . من ذلك ما تجده فى كتاب « الحيل فى الفقه » للخصاف ، ونصه فى إحدى نسخته « فيقول أعرفى أعرف هذه الدار أسكنها » وهو كلام لا معنى له . وفى النسخ الباقية لا توجد كلمة « أعرف » وهى زائدة فى الحقيقة ، وهى قراءة أخرى مكان أعرفى ، فالأصل الذى نقل عنه هذه النسخة كان على هامشه بعض الكلمات المأخوذة من النسخ الأخرى ، وظن الناسخ أنها استلزمات يجب إدخالها فى المتن . وقراءة أعرف مكان أعرفى تحريف ، وهى ظاهرة الخطأ :

وجود الاستدراك الناقص على هامش الكتاب يسبب أحياناً تقديماً وتأخيراً ، وذلك لأن الناسخ لا يفهم أحياناً فى أى موضع يجب إدخال هذه الكلمات المستلزمة . من ذلك ما نقرأه فى إحدى نسخي « فهرست كتب جالينوس » . « وكنت ترجمت نحواً من نصفه ، ثم إنى استتمته إلى السريانية » وهذا غريب ، لأننا كنا نتوقع أن يقال إنه ترجم نحواً من نصفه إلى السريانية ، ولا يقال ذلك عن الاستتمام ، ولهذا نجد فى النسخة الثانية « ثم نقلت نحواً من نصفه إلى السريانية ثم نقلت بعضه » . فليست بذلك

(١) الرد على ابن المقفع ص ١١٣

(٢) نسخة D. أنظر تعليقات الفارص ص ١٢٢

(٣) فهرست كتب جالينوس ص ٣١١ ١٧ كتابه فى الزمعة والناقض والاختلاج والتشنج .

على أن كلمة المريانية كانت في الأصل مكتوبة على هامش النص فأدخلها كاتب
النسخة الأولى في غير موضعها .

• • •

وربما نشأ عن الاستلزام في هامش الكتاب تكرار المستلزم ، من ذلك في
« فهرست كتب جالينوس » . « فأخرجت جوامع (أى كتاب الديول) على طريق
التقسيم ، مع مقالات أخر عده ترجمها عيسى إلى العربية » . وهذا غريب لأنه لا داعي
هنا إلى ذكر كون عيسى ترجم المقالات التي أخرج حينئذ جملها ، مع أن حينئذ لم يذكر
هذه الجمل . وفي النسخة الثانية لا توجد هذه الجملة ، ويجدها في النسختين بعد هذا
الموضع بقليل حيث يقول حينئذ : « ثم إنى ترجمته (أى كتاب الديول) إلى المريانية
وترجمه عيسى إلى العربية » ، إلا أن الضمير هنا في « ترجمه عيسى » مذكور ، وكان
في الموضع الأول مؤنثاً ، وأول الجملة هنا بالواو ، وكانت ناقصة هناك . فيضغ
أن الجملة كانت مكتوبة في الهامش ، ثم أدخلها كاتب في الأصل في غير موضعها ،
ثم غير الضمير لكي يناسب الموضع ، وأسقط الواو لكي توافق الجملة ما قبلها ، وكان
الكاتب الثاني أدخلها مرة ثانية في الموضع الصحيح ، فهي لذلك مكررة في النسخة .

• • •

والقديم والتأخير كثير الوقوع ، ولا يقتصر حدوثه على إدخال حاشية ، بل ينتج
عن أسباب كثيرة منها السهو والغفلة ، ونوع آخر من الخطأ الاتفاق وهو إبدال كلمة
بأخرى ، ولا عجب إذا كانت الكلمتان مترادفتين وبخاصة فيما يروى ولاسيا في الشعر ،
مثال ذلك ما نراه في « ديوان عمر بن أبي ربيعة » من إبدال القلب بالنفس ، وبان بلاح ،
واليوم بالحين ، وتراسل بتألف :

(١) فهرست كتب جالينوس ص ٣٥ ص ٧

(٢) الكتاب السابق ص ٣٥ ص ١٠

وهما هو أغرب من هذا — وهو مع ذلك كثير الوقوع — إبدال الكلمة بغيرها ،
ونشاهد هذا في كتاب «الأعظام المنطقية والصم» ، وتبادل فيه هاتان الكلمتان المتضادتان
اللتان يبنى عليهما الكتاب كله وهما المنطقة والصم .

وهما هوين إبدال الكلمة بغيرها ، وهين التحريف المطلق ، إبدال الكلمة بما هو قريب لها
في المعنى ، بحيث يكون معناهما متشابهة في نفس الوقت مثل «أصبا» و «شيثا»^(١) ، «للموضع»^(٢)
و «للمربع» وذلك في كتاب الأعظام المنطقية والصم .

• • •

التحريف :

وأما التحريف نفسه فقد ذكرنا أنه منتشر وشائع في الكتب العربية أكثر من غيرها ،
وهو جليان :

وينشأ الجلس الأول حينما يدون الكاتب غير ما كان يريد أن يكتبه ، مثل عمل وحلم ،
والجلس الثاني أهم من الأول بكثير ، وهو أن يخطئ الناسخ في قراءة ما هو مكتوب
في الأصل ويكتب غيره ، وهذا الجلس من التحريف لا يخص أنواعه ، ولكل جنس
أنواع خاصة به بمناسبة تشابه الحروف فيه . فلو كان الكتاب قد كتب أولا بالكويتي ،
ثم نسخ بالخط النسخي ، ثم بالمغربي ، ثم أعيدت كتابته بالنسخي ، ثم كتب بالفارسي ،
أو الرقعة التركي ، فلانهاية لاحتمال وقوع التحريف في مثل هذا الكتاب ، وأكثر
ذلك يحدث عند النقل من خط لخط ، وعند النسخ من أصل قديم ، لأن الناسخ في هذه
الحالات لا يعرف خط الأصل معرفة كافية في كثير من الأحيان ، نجد مثل ذلك في ديوان
عبيد بن الأبرص ، الذي نشره المستشرق الإنجليزي ليال (Lyall) فقد جاء فيه
« حتى أتى شجرات واستكل عنهن » . ففي ذلك تحريفان ، والصواب « واستظل »^(٣)

(١) كتاب ص ١٤٣ (٢) الكتاب السابق ص ٤٨ ص ١

(٣) أتلر Ch. Lyall, The Diwans of 'Abd ibn al-'Abra and 'Omar

ibn Hufail, Leiden, 1918 p. 1

تحتنن ، والمرجح أن أصل النسخة وهي قديمة جداً تاريخها سنة ٤٣٠ هـ . كان مكتوباً بالخط المغربي والطاء فيه تشبه الكاف في الخط النسخي ويشهد الالتباس إذا وقعت بعدها لام كما في مثالنا هذا .

ومن ذلك أيضاً في كتاب « الآثار الباقية » للبروني « وقد كان يقوم للعرب في أوقات معلومة من شهرهم المنسأة أسواق^(١) » ولكنها وردت في جميع النسخ « المنشأة » وذلك أننا نفرض أن السين في النسخة الأصلية التي نسخت منها كل النسخ كان فوقها العلامة الدالة على إهمالها « س » ، كما نشاهد مثل ذلك في النسخ القديمة ، ولكن النساخ لم يهتموا هذه العلامة وظنوها نقطة الشين ، وبما يؤيد ذلك تكرارها في نفس الكتاب « إن شاء الله في الأجل » وأزال الحوادث التفسانية بمنه إنه قد ير عليه « كتبت كذلك في جميع النسخ » وجاء في موضع بعد ذلك « إن نسا الله في الأجل » وكشف برحمته بقايا الأوصال والعلل ، « إن شاء الله » وبذلك نصرف من الموضع الثاني أن صحة ما ورد في الموضع الأول هو « إن نسا الله في الأجل » ولكن السين كانت تشتمل على علامة الإهمال كما رأينا في المثال السابق ، وهذين المسالين ليسا من التحريف بل من التصحيح ، وقد أسهنا في الحديث عن التصحيح من قبل :

• • •

ودرس التحريف ، موضوع من موضوعات علم الخط العربي ، ولا أعنى علم تاريخ الخط العربي ، على اعتبار أنه أحد الفنون الجميلة في الشرق ، ولأن جهة كونه مستعملاً في النقوش ، أي الكتابات المنحوتة في الأحجار (Epigraphy) ونحوها ، وإنما أعنى تاريخ الخط العربي المستعمل في الكتب ، وهو موضوع لم يلق من عناية

(١) كتاب الآثار الباقية ص ٢٢٨ من ١ وقد ذكر في المائش (في المخطوطات المتشابهة) أنظر أيضاً مقدمة

الناشر زادار ص ١١١١ .

(٢) الكتاب السابق ص ٢٢٠ هـ

(٣) الكتاب السابق ص ٢٢٠ هـ

الباحثين إلا القدر القليل ، فقد نشر بعض المستشرقين صوراً شمسية لبعض نماذج الخط العربي ، وأهمها معرض الخطوط الذي نشره المستشرق الألماني موريتر ، الذي كان مديراً لدار الكتب المصرية ، تحت عنوان Moritz, Arabic Palaeography, Cairo, 1904 حينما كان مديراً لدار الكتب ، وهو الذي كتب مقالة دائرة المعارف الإسلامية في هذا الموضوع ، ولكنها ليست كافية . وكتب المستشرق الفرنسي هوداس مقالة صغيرة عن تاريخ الخط المغربي تحت عنوان ^(١) Houdas, Essai sur l'écriture maghrébine, Paris, 1886. ونشر حنفي ناصف مقالة في مجلة الجامعة القديمة تحت عنوان « تاريخ الأدب أو حياة اللغة العربية » ، القاهرة ١٩١٠ ، ونشر عبد الفتاح عباده كثيراً عن « انتشار الخط العربي في العالم الشرق والعالم الغربي » ، القاهرة ١٩١٥ ، ونشر الدكتور خليل عجي ناي بحثاً عن « تاريخ الخط العربي وتطوره إلى ما قبل الإسلام » في الجزء الأول من المجلد الثالث من مجلة كلية الآداب . مايو سنة ١٩٣٥ . ونشر المستشرق النمساوي أدولف جروهمان بحثاً عن البردى العربي تناول فيه تاريخ الخط العربي ^(٢) . ولكنها أيضاً غير كافية . وكان الواجب أن تستقصى كل هيئة من هيئات الخط العربي المستعملة ، وتميز عن غيرها ، وتقسّم تبعاً لأسلوبها وقلمها ، وبالجهات التي استعملت فيها ، بل كان الواجب أن يبحث عن

(١) نشره في ص ٩١ من *Mémoires, textes et tradiction publiés par les professeurs de l'école spéciale des langues orientales à l'occasion du septième congrès international des orientalistes réuni à Vienne (Septembre, 1886), Paris, 1886.*

(٢) تحدث فيه عن تاريخ الخط العربي قبل الإسلام ٤٦ — ٧٦ ويده ٧٧ — ١٢٣ وأصناف الأعلام العربية في صدر الإسلام ص ١٢٤ — ١٢٨ وتاريخ تجويد الخط العربي ص ١٢٩ — ١٢٤ وما كانت العرب تكتب فيه ١٣٧ — ١٧٤ (٣) تحدث فيه عن أصل الخط العربي وتاريخه بعد الإسلام

(٤) نشر فيها « جداول ، « لوح ، « وثلافة نقوش عربية قديمة

(٥) A. Grohmann, From the World of Arabic Papyri, Cairo, 1952.

وتحرمها سنة عشر لوفعة ويبدلوا واحدا .

كل حرف ، وتستقصى كل صورة من صوره المختلفة في الكتب ، وأن يعين متى وأين كانت تلك الصور مستعملة . وكان لابد من إعداد كتاب مؤلف في تلك الحروف بالصور الشمسية التي يبين فيها صور تلك الحروف على اختلافها ، غير أنه لابد أن يكون تلك الجداول أوسع من تلك التي نشرها موريتز في دائرة المعارف الإسلامية ؛ وقد ألف مثل هذا النوع من الكتب في تاريخ الخطوط الأوربية .

ولتاريخ الخط في علم نقد النصوص فالتدنان ، إحداهما تلك التي تكلمنا عنها الآن ، وهي أن معرفة تاريخ الخط تسهل علينا تحديد أجناس التحريف ، وتمييزنا على إصلاحها . والأخرى أن معرفة تاريخ الخط تعين على تحديد تاريخ نسخ الكتاب ومكانه ، إذا لم يذكر فيه .

• • •

الخطأ في الإملاء

ومما يشبه التحريف ما ينشأ عن الخطأ في الإملاء ، لأن الكاتب لا يفهم كلام الممثل عليه فيكتب غيره . وهذا الجنس من التحريف نادر ، وتحقيق خطأ المستعمل صعب ، ولم تعين أنواعه :

• • •

الأخطاء النحوية :

ونلحق بالتحريف ذكر الأخطاء النحوية التي ارتكبها النساخ ، لأنهم لم ينتبهوا إلى ما هو مكتوب في النسخ ، فكثيراً ما بدلوا الصحيح في الأصل بالدارج في لغتهم ، فأبدلوا النصب والجزم بالرفع ، وأبدلوا المؤنث بالمذكر ، والقاء بالواو ، إلى غير ذلك ، وكان أكثر خطئهم في الأعداد ، لأن العادة كانت جارية على أن ينطقوا بالأعداد طبق اللغة الدارجة ، ولهذا السبب فإن النسخ التي لاحظنا فيها في الأعداد نادرة .

وبحث الأخطاء يحتاج إلى ملاحظة ، وذلك أننا ذكرنا أن بعض المؤلفين قد بدرت منهم أخطاء نحوية لا يجوز تصحيحها . فإذا اشتملت الكتب على شيء من الأخطاء

التحوية وجب أن تسامح : هل هي من خطأ المؤلف نفسه ، أو من الناسخ ؟ والوصول إلى الحقيقة صعب ، وتستخدم لذلك أمور منها : أنه يجب أن نتعرف على شخصية المؤلف ، نرى هل من المحتمل وقوع الأخطاء التحوية منه ؟ .

ومنها تقدير قيمة النسخة ، فإن كانت قديمة مشكولة ، كتبت باجتهاد كاف ، وعناية تامة ، وكانت تدل على أن كاتبها كان حسن الفهم ، رأينا أن خطأه في النحو بعيد الاحتمال ، ومنها أن اتفاق النسخ غير المتناسبة يدل على أن الخطأ يعزى إلى مؤلف الكتاب ، وكذلك إذا وجدنا الخطأ مضطرباً في كل الكتاب عزوانه إلى المؤلف . وهذه القواعد كلها احتمالية ولا تعمكس ، فإنا إذا وجدنا النسخ غير متفقة في الخطأ كان هناك احتمالان : إما أن يكون الخطأ ليس من المؤلف ، وإما أن يكون من المؤلف وانتبه إليه بعض النساخ فأصلحه . ولا يمكن نسبة الخطأ إلى المؤلف إلا إذا كانت النسخة الأصلية التي كتبها بيده محفوظة :

• • •

الخطأ في النسخ :

ومن أجناس الخطأ ما يحدث من خلل طرأ على الأصل من نقص في أوله أو آخره ، أو قطع بعض صفحاته ، أو أكل العث فيه ، أو قص هوامشه ، فنه في كتاب « الحيل في الفقه » للقرطبي المتوفى سنة ٤٤١ هـ أو ٤٦٠ هـ الذي نشره المستشرق الألماني شاخت^(١) . فنجد فيه كلاماً عن التصريق بين الزوجين^(٢) ، ثم ينتقل إلى الطلاق^(٣) ، ثم يصل إلى مسألة الارتبان ، ويعود بعد ستة عشر سطراً إلى التصريق بين الزوجين^(٤) ،

(١) Joseph Schacht, *Das Kitāb al-Ḥiyāl fil-fiqh (Buch der Rechtskniffe)* (١) des abu Ḥātim Maḥmūd ibn al-Ḥassan al-Qazwīnī, Hannover, 1924

كتاب الحيل في الفقه للشيخ الإمام أبي حاتم محمد بن الحسن بن محمد يوسف بن الحسن بن محمد بن الحسن بن مالك الأصغر القزويني الشافعي . (٢) ص ٤٤ من ١٧ - ص ٤٥ من ١ - ص ٢ من الكتاب السابق ٧٨ « قرا أحال الزوج وقال جاستها قبل تسوله مع بيته ، ولا فرق بينهما » .

(٣) الكتاب السابق ص ٤٦ من ١٦ - ص ٤٧ من ١٠ فقرات ٨٨ ب - ٩٢

(٤) الكتاب السابق ص ٤٥ من ٢ - ص ٤٦ من ١٥

أولاهما :

أن النص الأقصر هو الصحيح ، أى أننا إذا عثرنا على قراءتين إحداهما مسهبة ، والثانية موجزة ، لزم أن نؤثر الثانية ، لأن الأقرب إلى الاحتمال ، أن يدخل الناسخ في النص ما ليس منه طلباً لشرحه . وهذا الاحتجاج صحيح ، إلا أنه لا يعتبر فيه إلا حالة التغير التعملى ، ولا يعتبر التغير الاتفاقى ، وقد فصلنا ذلك وقلنا إن سقوط الكلمات والحمل يقع اتفاقياً من جراء غفلة الكاتب وسهوه ، وقبل أن نطبق هذه القاعدة يجب أن نحكم : هل كان التغير الموجود في النص تعدياً أو اتفاقياً ؟ وحل هذه المسألة صعب ، ولذلك تكون فائدة هذه القاعدة قليلة .

والقاعدة الثانية :

أن النص الأصعب هو الصحيح ، أى أننا إذا عثرنا على قراءتين إحداهما تفهم بصعوبة والأخرى تفهم بسهولة ، فضلنا الأولى ، وهذا في الظاهر ضد ما قلناه ، لأننا استدلنا على أنه إذا كان النص غير مفهوم ، كان غير صحيح . ولكن هذه القاعدة صحيحة إلى حد ما ، ويحتاج بها على أنه لا يتصور أن يبدل الناسخ شيئاً مفهوماً بشيء لا يفهم مطلقاً ، أو بشيء لا يفهم إلا بصعوبة . والمحمّل ضد ذلك ، وهذا الرأي صحيح ، والقاعدة التى تترتب عليه نافعة ، إذ نحلّونها بما يسهل فهمه ، فانه كثيراً ما ينتج الصحيح فيما مظهره غير مفهوم ، فعلى إذن أن نستخرجه ، فلا نكتفى بتخمينات الناسخ وهى فى الحقيقة بعيدة عن الأصل ، إلا أننا نجد لذلك حداً ، وهو الذى حدّدنا به القاعدة الأولى ، وهو أن القاعدة لا تصيب إلا فى التغيرات التعميلية ، وأما هذه فيصبح فيها فى الحقيقة أن الناسخ عنها سهل الفهم ، وأما التغيرات الاتفاقية فتحدث فيها لا معنى له أبداً ، والقاعدة فيها غطّلة .

والخلاصة أننا إذا وجدنا قراءة مسهبة بجانب قراءة أخرى موجزة ، وقسرة صعبة ، بجانب قراءة أخرى سهلة ، يجب أن ننظر فيها من جهتين : من جهة التنوير

التعمدى ، والتغير الاتفاقى ، ولا نحتمل أن كل عبارة فى هذه غير موجودة فى تلك ، بل يجب أن نتدبر ونسأل : هل يجوز أن تكون العبارة زائدة فى تلك ، ولا نحسب أن العبارة صحيحة ، بل نسأل هل يمكن أن ينجبى الصحيح فيها هو خطأ لا يفهم ؟

ونحتم هذا الباب بتشبيه مفيد ، فنشبه النص المغلوط الذى تتفق عليه كل التسخ بالمريض ، ونشبه الناقد بالطبيب ، فنقول إن أول وظيفة للطبيب هى أن يتحقق : هل يكون المريض مريضاً فى الأصل ؟ أى أننا إذا وجدنا نصاً صعباً لا نحكم عليه بأنه مريض ، كما لا نحكم عليه بأنه غير صحيح إلا بعد الفحص . ثم بعد ذلك ، يجب على الطبيب أن يعين العضو المريض ، وذلك أنه كثيراً ما يكون الخطأ فى غير الموضع الذى يصعب فهمه ؛ كما أن دلائل المرض كثيراً ما تشاهد فى عضو آخر غير العضو المريض : ثم نستدل على جنس المرض الواقع فيه . وكذلك الناقد يجتهد فى استخراج جنس الخطأ ، أى يجتهد فى استخراج ما كان يتوقع أن يوجد فى النص مكان الموجود فى روايته . وبعد هذه العناية يتقدم الطبيب للعمل على شفاء المريض فيصنف له ما يمكن من علاج . وكذلك الناقد يتقدم لإصلاح الخطأ ويتجنب فى سبيل ذلك كل تحكم واستبداد .

الباب الثالث

في العمل والإصطلاح

نصف في هذا الباب العمل الذي يقوم به من يريد نشر كتاب من الكتب القديمة، ونقيم في ذلك كتاباً خاصاً في هذا الموضوع ألفه العالم الألماني O. Stahlin المتخصص في علم الآداب اليونانية والرومانية القديمة، إلا أننا نأخذ أمثلتنا من الآداب العربية مع ملاحظة ما يوجد من الفروق بين نشر الكتب اليونانية والعربية فنقول :

إن أول ما نبدأ به هو معرفة ما إذا كان الكتاب قد سبق نشره ؟ ويعيننا على ذلك الاطلاع على الفهارس والمراجع المصنفة للكتب المطبوعة، مثل كتاب « اكتفاء القنوع بما هو مطبوع » . و« معجم المطبوعات العربية والمصرية »^(١) ، و« الكتب العربية التي نشرت في الجمهورية العربية المتحدة » (مصر) بن عاصي ١٩٢٦ ، ١٩٤٠^(٢) ، أى بعد

(١) جمه إدورد لنديك، حصه وفاد عليه بعض الكلام السيد محمد علي البيادى القاهرة ١٨٩٦م - ١٣١٣هـ (١٣١٣) تحدث في مقدمته عن الأماكن التي تحفظ فيها الكتب العربية، وفهارس الكتب العربية، وتحدث في الباب الأول، من مادة الترجمة باللغة العربية .

(٢) وهو شامل لأسماء الكتب المطبوعة في الأقطار الشرقية والغربية، وأسماء مؤلفيها، ولبسة من ترجمتهم من يوم ظهور الطباعة إلى نهاية ١٣٣٩م (١٩١٩م) . جمه ودييه يوسف إيلان مركيس . القاهرة ج ١/ ١٣٤٦م (١٩٢٨م) ج ٢/ ١٣٤٩م (١٩٣٠م) . وذيل في الكتب المطبوعة المجهول أسماء مؤلفيها .

(٣) رسالة ماجستير مقدمة من عائدة إبراهيم قصير - القاهرة ١٩٦٦ .

معجم المطبوعات ، وفهارس الكتب المطبوعة المحفوظة في دور الكتب وآخرها النشرة المصرية للمطبوعات التي يمددها قسم الإيداع القانوني بدار الكتب المصرية من عام ١٩٥٦ (- ١٣٧٦ هـ) حتى مايو ١٩٦٩ . فإن كان الكتاب قد سبق نشره نقدنا هذه النشرة ، فإن ثبت لنا أن الناشر قد استخدم في نشرته جميع النسخ الموجودة للكتاب ، وأنه قد اتبع في إخراجها الطرق العلمية للنشر ، اكتفينا بهذه النشرة .

فأما إذا كان الكتاب لم ينشر من قبل . أو كانت نشرته فاسدة لسبب أو لآخر: فإن أول ما يجب علينا عمله هو استقصاء النسخ الموجودة لخطوطات الكتاب . ونبدأ في سبيل ذلك بمراجعة كتاب بروكلمان في « تاريخ الآداب العربية »^(١) وهو مجموع واسع جداً يشتمل على كل ما استطاع مؤلفه أن يعرفه عن الكتب العربية ومؤلفيها ، ويذكر النسخ التي يعرفها لكل كتاب ، واجتهد في ذلك اجتهداً عجبياً ، وطالع كل فهرس دور الكتب ، والمقالات المؤلفة في موضوع الكتب العربية الخطية . وجمع كل ما وجدته من ذلك ، ولهذا فلا غنى عنه لكل من يدرس الآداب العربية . ولا عجب أن يقع بعض الخطأ في كتاب حوى ألوفاً من أسماء الكتب ، ومع ذلك فالكتاب قديم وضع منذ نصف قرن تقريباً وأعقبه ثلاثة ملاحق كان آخرها سنة ١٩٤٢ ، ومنذ ذلك الحين نشر كثير من الكتب الخطية ودرس بعضها دراسة تعمق .

ولا يجوز أن نكتفي بمراجعة كتاب بروكلمان ، بل لا بد من مراجعة فهراس الكتب العربية المخطوطة نفسها ، وعددها كبير ، وهي تتلرج في قيمتها : منها ما هو خاص بالمعلومات المفيدة ، والآراء القيمة عن كل الكتب ، كالفهارس القديمة لدور الكتب في أوروبا ، التي أسس فيها علم الآداب العربية^(٢) ، وأوسعها وأقدمها : الفهرست الكبير

(١) أنظر ، *Carl Brockelmann, Geschichte der arabischen Litteratur, Weimar, Band I, 1898, Band II, 1902: Supplementbände, Leiden, I 1937; II, 1938; III, 1942.*

(٢) *J. D. Pearson, Oriental Manuscript Collections in the Libraries of Great Britain and Ireland, London, 1964. cf: Arabica 116, fasc. 1 & II, 1965.*

المحفوظ في دار الكتب البروسية في برلين الذي ألفه أهلورد وهو عشر مجلدات كبيرة القطع والحجم ، وكبعض فهارس الشرق^(٢) .

ومن الفهارس ما يقتصر على ذكر ما دون على خلاف الكتب ، كاسم المؤلف ، وعنوان الكتاب ، ومع ذلك فإن تلك البيانات تكون ناقصة أحياناً ، وغير كاملة في أكثر الحالات ، وأحياناً تزداد أخطاء أخرى عند استنساخ المناوين والأسماء ، ومن هذا الجنس من الفهارس أكثر ما طبع في الشرق كفهارس جوامع الأسماء التي لا يوثق بها . ولا يرتفع القهرست الجليل الذي طبع في دار الكتب المصرية كثيراً عن فهارس

(١) W. Ahlwardt, Verzeichniss der Arabischen Handschriften der Königlischen Bibliothek zu Berlin; Bd. 1-10, Berlin, 1887-1899.

(٢) أطلع فهارس المخطوطات العربية المحفوظة في الخزائن العامة برباط القمم (المغرب الأقصى) بإريز ١٩٠٤ .

(٣) من هذه الفهارس : ١ - فهرس مكتبة الخديفة ، استانبول ١٣٠٠ هـ . ٢ - فهرس مكتبة أياصوا ، استانبول ١٣٠٤ هـ . ٣ - فهرس مكتبة بإريز ، استانبول ١٣٠٤ هـ . ٤ - فهرس مكتبة ماخط أنقى ، استانبول ١٣١٠ هـ . ٥ - فهرس مكتبة يحيى أفندي ، استانبول ١٣١٠ هـ . ٦ - فهرس مكتبة لاهل ، استانبول ١٣١٠ هـ . ٧ - فهرس مكتبة داخبا باشا ، استانبول ١٣١٠ هـ . ٨ - فهرس مكتبة حاجي سليم أفا ، استانبول ١٣١٠ هـ . ٩ - فهرس المكتبة السلطانية ، استانبول ١٣١٠ هـ . ١٠ - فهرس مكتبة داماد زاده قاضي حكيم . مراد ، استانبول ١٣١١ هـ . ١١ - فهرس مكتبة فيشتل على باشا ، استانبول ١٣١١ هـ . ١٢ - فهرس المكتبة السلطانية ، استانبول ١٣١١ هـ . ١٣ - فهرس مكتبة بدرمة مرغل ، استانبول ١٣١١ هـ . ١٤ - مكتبة داماد إبراهيم باشا ، استانبول ١٣١٢ هـ . وهناك عدد من الفهارس لا يعرف تاريخ طبعها منها مكتبة أسد أفندي ، ومكتبة بشير أفا ، ومكتبة جامع الناصح ، ومكتبة كبر على زاده محمد باشا ، ومكتبة طرييقو ، ومكتبة قره جلي ، ومكتبة نورعانية ، ومكتبة فيض الله .

(٤) فهرس الكتب العربية الموجودة بدار الكتب المصرية ج ١ ويشتمل على المصاحف والقرآنات والحديث والمنطق والفلسفة والقشع والتفسير والقرآن ، القاهرة ١٩٢٤ م (١٣٤٢ هـ) . ج ٢ ويشتمل على علوم اللغة العربية والصرف والنحو والبلاغة والفروض والقوانين القاهرة ١٩٢٦ م (١٣٤٥ هـ) . ج ٣ ويشتمل على : القسم الأول من فهرس آداب اللغة العربية ، القاهرة ١٩٢٧ م (١٣٤٥ هـ) . ج ٤ ويشتمل على : القسم الثاني من فهرس آداب اللغة العربية : الروايات والقصص ، القاهرة ١٩٢٩ م (١٣٤٨ هـ) . ج ٥ فهرس التاريخ ، القاهرة ١٩٣٠ م (١٣٤٨ هـ) . ج ٦ ويشتمل على فهارس الآثار والجغرافيا والأطالس والمنظومات والقرآنات والروايات والقصص والحدائق والمعارف العامة ، القاهرة ١٩٣٣ م (١٣٥٢ هـ) . ج ٧ ويشتمل على نلاحق علوم اللغة ، القاهرة ١٩٣٨ م (١٣٥٧ هـ) . ج ٨ ويشتمل على الملحق الثالث لمل التاريخ ، القاهرة ١٩٤٢ م (١٣٦١ هـ) . ج ٩ - الملحق الثالث لفهارس آداب اللغة العربية من ص - ي القاهرة ١٩٤٣ . وفيه فهرس الكتب القارئة والمطوية المحفوظة بالكتبخانه انشعورية المصرية ، بحقه ووثبه على أفندي حلي الناحشتان ملحق الكتب التركية والفارسية بالكتبخانه ، مصر ١٣٠٦ هـ . وفيه فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الانكليزية سنة ايزاء ، طبعة الأزهر بالقاهرة الأول ١٩٤٥ م (١٣٦٤ هـ) الثاني ١٩٤٦ م (١٣٦٥ هـ) ؛ الثالث ١٩٤٧ م (١٣٦٦ هـ) ، الرابع ١٩٤٨ م (١٣٦٧ هـ) ، الخامس ١٩٤٩ م (١٣٦٨ هـ) ، السادس ١٩٥٠ م (١٣٦٩ هـ) .

الآستانة ، وذلك لأن المخطوطات قد خطت فيه بالمطبوعات ، وهذا لا يجوز لأن الغرض من فهرست المطبوعات غير الغرض من فهرست المخطوطات ، والمخطوطات هى المهمة لأن الكتاب المطبوع موجود فى أماكن كثيرة ، ولا يحتاج إلى تعريف ، وأما الكتاب المخطوط فمحدود ، وهو شئ فردى لا يوجب عنه غيره ، لأنه لو فرض وجود نسخ هذا الكتاب فلا تطابق باقى النسخ أبداً ، فيحتاج إلى وصف الكتاب وتحديد بهتابة واستقصاء ^(١) ، وعلاوة على كون الفهارس المطبوعة ناقصة ، غير موثوق بها ، فإن كثيراً من المخطوطات العربية لا سوا فى الشرق لم يطبع لها فهارس ، أو طبعت لها فهارس غير كافية ، من ذلك المجموع الكبير الواسع النفيس ، الذى لا نظير له فى العالم ، وهو الذى جمعه ورتبه ودونه وطالعه المرحوم أحمد تيمور باشا ، وهذا المجموع من أنفس ذخائر مصر العلمية ، وهو أقوم بمجموع يمتلكه إنسان ^(٢) .

وقد أنشأت جامعة الدول العربية أخيراً معهداً للمخطوطات العربية لتصوير كل ما يمكن الوصول إليه من المخطوطات العربية ، مستخدمة فى ذلك طريقة الـ Micro Film القليلة النفقات ، وقد نشر «فهرس المخطوطات المصورة» مشتملاً على أسماء المخطوطات العربية التى صورها معهد المخطوطات من مكبات استامبول ومصر حتى عام ١٩٥٩ - القاهرة ، ١٩٥٤ ، وأنشأت له مجلة للبحث فى شئون المخطوطات ، والتعريف بها ، والتعريف بالدور التى تحتفظ فيها هذه المخطوطات ^(٣) .

(١) وقد أردت دار الكتب أخيراً نشره بالمخطوطات : فطُرت فى الجزء الأول مصطلح الحديث ، القاهرة ١٩٥٦ . ثم طُرت فهرس المخطوطات التى اقتنىها الدار من سنة ١٩٢٦ حتى سنة ١٩٥٥ ، القسم الأول أ - م ، القاهرة ١٩٦١ ، القسم الثانى ، ش - ل ، القاهرة ١٩٦٢ ، القسم الثالث ، م - ي ، القاهرة ١٩٦٣ . (٢) أعدت هذه المخطوبة الى دار الكتب يد رقة صاحبا وقد قامت الدار بعمل فهرس لهذه المجموعة تحت عنوان «انترزة التيسرية» ظهر الجزء الأول فى التفسير ، القاهرة ١٩٤٨ ، والثانى فى مصطلح الحديث والحديث ، القاهرة ١٩٤٧ والثالث فى أسماء الحرفيين ، القاهرة ١٩٤٨ ، والرابع فى العقائد والأصول ، القاهرة ١٩٥٠ . (٣) وقد ختم الجهد الأول من هذه المجلة بفهرس يتأوين المخطوطات التى وردت فيه ، والمخطوبة فى مكبات لاهناس لها اولى مكبات غير مسروقة ص ٣٤٤ - ٣٥٩ ويأ معجم لما نشر من المخطوطات العربية عام

وعلم بطبع له فهرست من دور الكتب العامة ما يوجد في الحجاز والعراق وإيران ، لأن الكثير من مجاميع المخطوطات العربية عديم الفهارس أو فهارسها غير كاملة . ولا بد كذلك من سؤال رجال العلم عما يعرفونه من نسخ الكتاب المراد نشره ، مثال ذلك كتاب « إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب » لياقوت المتوفى سنة ٦٢٦ هـ . الذي نشره مرجليوت . فانه عندما بدأ بنشره ، لم يكن لديه إلا قسم منه قريب من نصفه ، ثم حصل على باقي الكتاب يسؤال رجال العلم ، فوصل إليه بعضه من بيروت وبعضه من الهند ، ولم تكن واحدة منها مذكورة في أى فهرست ^(١) .

وعما هو أنفع من السؤال ، التخصص بالذات مباشرة ، إذ رحل عدة من المستشرقين الأسان إلى الأستاذة ، للبحث عن نسخ لبعض الكتب العربية المخطوطة المتيقة في السراي السلطانية والخوارج .

ثم بعد الكشف عن النسخ الموجودة للكتاب ينبغي أن نقابلها ، فإذا كانت كثيرة جداً لا يمكننا مراجعتها كلها ، نضطر إلى اختيار أهمها وأنفسها ، ونستعين في ذلك بما قلناه في الباب الأول . وعما أن قيمة النسخ لا تعرف إلا من تناسب النسخ ، وتناسبها لا يعرف إلا من النص ، يلزمنا تقدير قيمة النسخة إلى مقابلتها ، وكنا نريد أن نستخدم التقدير في اختيار أى النسخ يجب مقابلتها ، إلا أنه يمكننا أن نكتفي لتقدير قيمة النسخة بقراءة قطع مختارة منها ، ومقابلتها على باقي النسخ ، فتمكننا من تعيين قيمة النسخ ، فننتخب أولاً ديباجة الكتاب ، وأول الكتاب نفسه ، وخاتمته ، ثم ما وجدنا فيه من اصطلاحات مهمة فيما قبلناه من النسخ . وأحياناً يكفى أول الكتاب ، من ذلك : كتاب « المسائل في الطب » لحنين بن إسحق ، فنجد أوله في أكثر النسخ :

(١) ياقوت بن عبد الله الرزي الحلي البغدادي ، إرشاد الأريب ، إلى معرفة الأديب المعروف بمجمع الأدباء ، أربطيات الأدباء ، القاهرة ، سنة ١٩٠٧-١٩١٣ طبعة مرجليوت ، Margollonth وطبع طبة ثانية ، طبة محمد فريد وقاصي في ٢٠ هـ .

إلى كم جزء ينقسم الطب ؟ إلى جزئين : وما هما ؟ النظر والعمل .
إلى كم جزء ينقسم النظر ؟ إلى ثلاثة أجزاء :

وما هي ؟ النظر في الأمور الطبيعية ومنه يستخرج علم الأمراض ، يزوال تلك
الأمور الطبيعية عن أحوالها . وإلى النظر في الأسباب ، وإلى النظر في الدلائل :

ونجد في بعض النسخ كلمة « علم » مكان « النظر » ، و « علم الأمور الطبيعية »
مكان « النظر في دلائل الأمور الطبيعية » ، وزيد فيها بعد هذا ، السحر ، ثم الخارج عن
الطبع مكان الأمراض .

ثم بعد الكشف عن النسخ الموجودة لكتاب ، ينبغي أن نقابلها . وقد عرف
العرب المقابلة منذ فجر الحضارة الإسلامية ، واعتبروها شيئاً أساسياً في أدب الترجمة
في القرن الثالث للهجرة . ومع ذلك فإن أول استتمامها يرجع إلى عصر النبي ،
فنحن نصرّف أن النبي كان يقابل سور القرآن ، التي نزل بها الوحي على جبريل ،
مرة كل عام طوال حياته . وأنه قابل القرآن على جبريل مرتين في عامه الأخير^(١) .

ونحن نرى في تقاليد المدرسة اليونانية - السريانية ، أمثلة كافية للوقوف على طريقة مقابلة
المخطوطات . فقد كان معروفاً عند هذه المدرسة ، أن مقابلة المخطوطات المختلفة لكتاب ما ،
هي الوسيلة الوحيدة لإقامة نص موثوق به . وكان الفرض من استعارة الكتب بين علماء السريان
هو قرأتها ونسخها ومقابلتها . وهذا واضح من الصيغة السريانية القديمة لعبارة العناية
الموجهة إلى من لا يعملون ما استملوه من الكتب . وقد ذكر الحائليق تيموثاوس - وكان

(١) السيد بن الألفان^{١٤٦} ، متفقان "كتاب يرمونان في مناه القرآن" لكرمان (القرن ١١٠٦ م) .
انظر أيضاً Jeffry, Materials for the History of the Qur'an 4 cf. Leiden, 1937
وكذلك Noldeke-Schwally, Geschichte des Qorāns 1. 52. وكذلك الألفان ص ١١٦
تلاعن "كتاب المصاحف" لابن آنته

(٢) أنظر فهرس Wright لمخطوطات السريانية بالمتحف البريطاني 183a ; 441a ; 70f, etc

عالمًا محبًا للكتب ، عاش في أواخر القرن الثاني وأوائل الثالث للهجرة (الثامن الميلادي) - في أحد خطابه ، أنه قابل نسخة بلغة من كتاب جريجور النصيصي ، على نسخة أخرى كان قد استعارها من ذلك الشخص الذي يرأسه ^(١) .

وكانت المدرسة اليونانية السريانية تترك تمامًا فائدة مقابلة المخطوطات ، ونحن نعرف أن حينًا قد استخدم قواعد المقابلة في عمله ، ولكنكم لم تكن من ابتداعه شخصيًا ، وهو حينًا سماها « عاداته شخصيًا » ^(٢) كان يعني أنه التزم تطبيق قواعدها أكثر مما التزمها من سبقوه . ويخبرنا حينئذ عن الطريقة التي كان يستخدمها في المقابلة ، عند حديثه عن الترجمة السريانية لكتاب من كتب جالينوس بقوله « ولما كنت شابًا في العشرين أو أكبر قليلًا ، ترجمت هذا الكتاب لطبيب في جند يسابور : . استخدمت مخطوطًا يونانيًا كان يشتمل على كثير من الأخطاء . فلما بلغت سن الأربعين ، سألتني تلميذي حبيش أن أصبح هذه الترجمة ، لأنني في ذلك الحين كنت قد حصلت على عدد من المخطوطات اليونانية لنفس الكتاب ، فقابلت هذه المخطوطات ، وخرجت بنص يوناني صحيح . وعندئذ قابلت المخطوط السرياني ، الذي كان ابن شاهدًا قد ترجمه ترجمة ركيكة ، بهذا النص الصحيح ، وأصلحته بمساعدته . وهذه هي الطريقة المادية التي اتبعها في جميع ترجماتي . وكذلك أعاد حينئذ مضمون هذا الكلام عند حديثه على ترجمة كتاب Μεθοδος θεολογικος لجالينوس . وكان حينئذ معنيًا بمقابلة لتطبيقه في أدب الترجمة ، ولم يكن للمقاييس التي استخدمها ما يناظرها أو يفوقها في الأدب العربي المتأخر .

(١) *Timothei Patriarchae I Epistulae*, ed. by O. Braun, 126 transl. 88, 109 (172); 120 (80); 129 (86), etc. (Paris 1914-15).

انظر أيضًا CSCO Scriptores Syr., Ser. II., vol. 67.

(٢) « الرسالة » لحنين ص ٣ .

(٣) كتاب جالينوس . *κατὰ αἰσθησέων τοῖς θεωρημένοις* .

(٤) « الرسالة » لحنين ص ٣ . (٥) « الرسالة » لحنين ص ٢٠ .

وكانت العلوم الدينية تعتبر مقابلة المخطوط شيئاً أساسياً . ومع ذلك فقد كان مؤلفوا الكتب الأساسية للدراسات الدينية الإسلامية أمثال اليوناني يعتبرون مقابلة المخطوط وسيلة للمقابلة قراءة النصوص المختلفة أكثر من كونها خطوة ابتدائية لوضع نص صحيح . وعلى العموم فقد كانت المقابلة في العصور الإسلامية الأولى ، عبارة عن مقارنة دقيقة لنسخة بعينها مع المخطوط الذي انتسخت منه هذه النسخة ، أو مع مخطوط آخر لنفس الكتاب . وكانوا يملكون أفضل المقابلات هي التي تتم بمعاونة عالم ، فقد نسخ الحسن ابن محمد بن خندون (المتوفى سنة ١٢١١ م) بخطه الجميل كثيراً من الكتب المهمة في الحديث ، وقابلها بمقابلة دقيقة على الشيوخ . وكان من الطرق المأمونة في ذلك الحين قراءة نسخة من كتاب معين على الشيخ في الدرس ، وكانت نصوص الكتاب تصلح تبعاً لإرشادات الشيخ ، ولكن هذه العملية قد فتحت الباب لجميع أنواع التصويبات الارتجالية .

المقابلة :

وبعد اختيار النسخ التي يراد مقابلتها ننقل إلى كيفية المقابلة فنقول : إن المقابلة الآن أسهل منها في العصر السابق ، لأن الناشر قديماً كان يضطر إلى السفر إلى بلدان شتى ، أو يطلب إلى أحد مقابليها بدلاً عنه ، وليس هذا أمراً سهلاً ، ومع ذلك فلا يعتمد الناشر إلا على ما شاهده بعينه رأسه . وفي وقتنا سهل ذلك بالصور الشمسية التي تقوم مقام الأصل ، إلا أن الآلات الخاصة بتصوير المخطوطات لا توجد في كل مكان ، وأسعار الصور عالية جداً ، وقد ابتكرت أخيراً فكرة تصوير المخطوطات بطريقة Micro Film ، وهي طريقة لا تتكلف كثيراً ، وعيب هذه الطريقة أنه لا يمكن قراءة القام بالعين المجردة ، بل لابد من الاستعانة بجهاز للقراءة ، يقوم بتكبير الصورة بالقدر الذي يمكن معه قراءتها . وما يعتبر قوة حسنة في ذلك ، أن دار الكتب البروسية في برلين تكلف موظفيها بتصوير المخطوطات والمطبوعات ولا تطلب أكثر من نفقاتها فقط ، وكان ثمن الورقة قبل

هو طبع الجانب أقل من قرشين، ويمكن تصوير صفحتين متقابلتين في المرة الواحدة إن لم يكن الكتاب طويلاً^(١).

وللصور الشمسية العادية قصور من جهة أنه في النسخ غير الواضحة، لا يظهر في الصورة كل ما هو في الأصل، وفي السنين الأخيرة اكتشفت طرق لتصوير النسخ غير الواضحة من الطرود، وهي الرقوق أو الخلود التي كتبت عليها مرة ثانية، بعد أن حيت الكتابة الأولى، وأكثر هذه الطرق باستعمال الأشعة فوق البنفسجية أو الأشعة تحت الحمراء وتصوير الصفحة الواحدة مرتين، وتطبيق الصورتين على بعضهما، فيمكن بتلك الطريقة إظهار ما لا يظهر في الأصل، إلا أن هذه الصور خالية الثمن، وعيبها أنها تؤذى النظر : والمقابلة نوعان : مشافهة، ومعاينة . والطريقة الأولى مألوفة في الشرق، وهي أن يقرأ الواحد في النسخة الواحدة، على آخر يقابل في نسخة أخرى . والمعاينة مألوفة في الغرب، وهي أن يقرأ الواحد قطعة من النسخة الواحدة ويحفظها، ثم يقرأها في النسخة الثانية، وكل من هاتين الطريقتين تفوق على الأخرى من جهة : أما المشافهة فتتم بسرعة وتحول دون إسقاط كلمات . وأما المعاينة فهي أكثر تدقيقاً من المشافهة وخصوصاً في الكتب العربية لأن القارئ بصوت عال مضطر إلى إضافة النقط والشكل من عنده ولا يعرف السامع ما هو مروي أو غير مروي . وإن أمكننا أن نجمع كل النسخ أو صورها الشمسية في موضع واحد استطعنا أن نقابل على أسهل طريق وأسرع، وذلك أننا نختار أحسن النسخ وأوثقها كأساس للمقابلة، ثم نقابل صفحة أو فصلاً في كل النسخ، ثم نصل إلى الصفحة الثانية أو الفصل الثاني. ومنفعة هذه الطريقة أننا بعد أن عاينا الصفحة في النسخة الأولى نحفظ ما في الصفحة التي راجعناها، ولو قابلنا الكتاب كله في الأولى وتوجهنا إلى الثانية، كنا عند اختتامه نسينا ما به من المشاكل .

(١) ابتكرت في مصر الأخيرة تصوير الكتب طريقة جديدة بالـ *Copyflo* ويكلف المتر الواحد منها ستة عشر قرشاً بما كينات *Xerox* .

ويجدر بنا أن نقابل كل النسخ بأصل واحد لأن المقابلة بأصول غظفة قد تدعو إلى الغلطات، وليكن الأصل الذى اختارناه أساساً للمقابلة، إما صورة شمسية، وإما نسخة عن الأصل قوبات مقابلة مضبوطة، والأول أنفع لأن الاستنساخ لا ينجو أن يحدث فيه أغلاط، والمقابلة نادراً جداً ما تجدى. ونكتب اختلافات النسخ إما على هامش النسخة التى اتخذت أساساً للمقابلة، وإما على أوراق ودفاتر خاصة بهذا الغرض، وهذا هو الأفضل، ويلبى أن نميز تمييزاً يحول دون الأخطاء بينها، ونكتب قراءات كل نسخة بلون خاص بها أحمر أو أخضر، وهذا هو الأولى. وإن لم يكن هذا أشرنا إلى كل نسخة برمز لها، كما نفعل عند طبع الكتاب، واختيار الرمز يحتاج إلى تفكير، والمعتاد استخدام حروف المعجم، وقصورها أنها باعثة على الخطأ، لأن القارئ قد يظن أنها بما يقرأ فى أصل النسخة، فالألف إذا استعملت رمزاً يوضع عليها مدة (آ). وتجنب الحروف الداعية إلى الخطأ كالواو والماء، ولو كانت حروف التاج الجديدة مستعملة وموجودة فى كل المطابع، وكانت صورها أبسط من شكلها الحالى لكانت جديرة بالاهتمام^(١):

وإذا كانت النسخ قليلة، اكتفينا بأخذ الحروف على ترتيب المعجم، فنسمى النسخة الأولى (أ) والثانية (ب) وهكذا. ولو أمكننا أن نرتبها على قدمها، لكان ذلك أحسن، فمرمز للنسخة القديمة بالرمز (أ) وإلى تاليها فى القدم بالرمز (ب). الخ. وأحياناً لا نفى حروف المعجم بالهاجة، فنضيف إليها لأرقام فنقول (١)، (٢)، (٣)، وهكذا. وإن كان عدد النسخ كبيراً، احتجنا إلى نظام فى تقسيم الرموز، فنشير إلى النسخة بأول حرف من اسم المدينة، أو دار الكتب التى تحفظ فيها النسخة، وإن حفظت أكثر من نسخة واحدة فى مدينة واحدة كالقاهرة مثلاً. وجب أن نشير إلى أقدمها بالحرف (ق)، وإلى التالية بالحرف (ك)، فإن لم يكف ذلك نربط اثنين من الحروف ببعضهما بعض، ونشير إلى أقدمها بالرمز (قا)،

(١) خاتمت حروف التاج من الاستعمال منذ عهد طويل.

والى التالية بالرمز (ق) ثم قج وهكذا ، أو نشير بالحرف الثانى إلى أول حرف من
حروف المكان الذى تحفظ فيه النسخة فنشير بالرمز (قد) إلى نسخة دار الكتب . و(قت)
إلى نسخة تيمور باشا . و(قا) إلى نسخة الأزهر الشريف . وهذا الموضوع وكثير
عما سذكر يحتاج إلى ملاحظة ، وهى أنه لا يمكن حتى الآن مماثلة ما يطبع فى الشرق من
النشرات للكتب العربية ، مماثلة تامة بما يطبع فى الغرب ، ذلك لسببين :

الأول أن القراء لم يعتادوا ذلك فى الشرق ، لأننا فى نشر الكتب القديمة الأوربية ،
نقصد إلى الغاية القصوى من الإيجاز ، فنستغنى عن الكلام ونكتفى بالرموز ، ونجد فيها
كل حاجتنا ، فلا نضع نقطة ولا قوساً إلا وأكل منهما فائدة لا يستغنى عنها . ونفرق
بين أنواع الخط ، فنكتبه صغيراً مرة وكبيراً أخرى ، ونكتبه سميكاً مرة ورقيقاً أخرى ،
ونكتبه مثلاً مرة ومستقيماً أخرى ، ونخصص كلا من ذلك بمعنى ، نكتفى للدلالة عليه
بهذه الوسيلة ، ولا نستخدم لذلك كلاماً ، ولهذا الطريقة فائدة كبيرة ، وهى أنها تسع
التعبير عن معانى كثيرة فى مكان ضيق ، فإذا أردنا أن نعرف حالة رواية فى موضع
ما تكفيها نظرة واحدة ، إلا أن هذه الطريقة تحتاج إلى تمرن القارئ ، وتعوده على اعتبار
الفروق الجزئية ، التى لا يعرفها غير المتبحرن .

والسبب الثانى ، أنه لا بد من بعض الفرق بين الكتب المطبوعة فى الشرق وكتب
الغرب . وهو أن المطابع الشرقية ليست مستعدة تماماً لطبع مثل هذه الرموز ، وكل
ما تستطيعه المطابع العربية فى الوقت الحاضر ، هو الكتابة بنوعين من الحروف : الحروف
العادية ، والحروف السوداء . والخط العربى نفسه لا يتسع للتمييز بينها بمقدار ما يتسع
له الخط اللاتينى ، وعلى الرغم من أن المطابع الشرقية تحصى على التقليل من هذه
الرموز ، إلا أنها ليست مثقلة على استعمالها ، والمطابع الأوربية متعوده على مزج
الحروف المختلفة ، وإن كانت نفقة هذا أكثر من نفقة ترتيب الحروف .

وللمسكين السبين عزمت على طبسح كتاب بالعريفتين بدل اختراع رموز لاتفاق النسخين ، وذلك أننى لو كنت اخترعت رمزاً لاتفاق النسخين ، لوجب أن يتميز جداً عن الرمزین اللذين لكل واحدة من النسخين ، لئلا يظن قارئ أن هذا الرمز يدل على نسخة ثالثة ، وكان هذا يلزمى على استعمال خط غير مستعمل فى النسخين .

والآن نعود إلى المقابلة فنقول : إنه لا استطاع اختيار ما يختلف فيه النسخ ، وأن اختيار ما هو جدير بأن يطبع يحتاج إلى مهارة وذكاء وفهم ، فأول ما يجوز صرف النظر عنه اختلاف الإملاء ، ثم الأغلاط البسيطة الظاهرة التى لا شك فى إصلاحها ، وإن كانت النسخ كثيرة جاز ترك كل ما يقتصر الاختلاف فيه على اللفظ والعبارة ولا يجاوز ذلك إلى المعنى ، وعلى كل حال يجب أن نضع لاختيار النسخ قاعدة تتبعها بدقة وتقليدها فى أول الكتاب ، ومما لا يجوز تركه فى مقابلة النسخ القديمة أو النادرة ، أن نلاحظ اختلاف الأيدى التى كتبت النسخة ، وما يوجد على هامشها من التصحيحات والقراءات من النسخ الأخرى ، فينبغى أن نميز بين ذلك كله ، ونشير إلى ما صححه كاتب النسخة فى المتن نفسه ، ونشير إلى ما صححه الناسخ فى الهامش برمز آخر ، وإلى ما صححه غيره برمز ثالث ، وإلى القراءات المختلفة برموز خاصة بها ، ونشتق هذه الرموز كلها من لفظ « نسخة » فتتخذ « ن » رمزاً للنسخة و « هـ » رمزاً للهامش ، فإذا لم نستعمل الرموز فى ذلك أشرنا إلى كل شيء بالكلام الصريح ، وإن كانت النسخة كتبها غير واحد من الناسخ رمزنا إلى كل برمز خاص ، فنرمز إلى الناسخ الأول بالرمز « نا » : وإلى الناسخ الثانى بالرمز « نب » وهكذا ، وقد يكفى ذكر ما كتبه كل فى مقدمة الكتاب . وإذا قبلنا قراءة تخالف النسخة التى اتخذناها أساساً للمقابلة نشير إلى ذلك بطريقتين : الأولى : أن نضع إشارة فى المتن ونعيد لها على الهامش أو فى دفتر القراءات ، ونذكر القراءة ، ونستعمل لهذه الإشارة نجمة أو دائرة أو زاوية أو غير ذلك ، وإذا كانت

القراءة مقام كلمات لزم أن نضع الإشارة مرتين في أول الكلمات وآخرها ، ويمكن أن نستعمل بدل الإشارات الحروف أو الأرقام ونأخذ لذلك مثالا من كتاب « الرد على ابن المقفع » ، وتوجد له خمس نسخ الأولى في برلين وترمز لها بالرمز «ب» ، والثانية وترمز لها بالرمز «م» ، والثالثة «ق» ، والرابعة «س» والخامسة «ع» وقرئنا [ضربنا النور] في أكثر موجودات « الأمور . ولما يوجد من نفع قليل غيره أنفع مما يوجد من أكثر كثيره نقرأ أنفع في الغداء لآكلها من الأنوار في الغداء »^(١) .

ونذكر في الهامش [ضرب بالنور «ب» . حوادث «س» + + أنفع في الغداء من الأنوار في الغداء كلها «س» أنفع في الغداء لآكلها من الأنوار كلها «ع» . غير موجود «ب» : والطريقة الثانية أن نعد سطور المتن ، فنذكر عند تقييد القراءة عدد السطر الذي به الكلمات ، ونذكرها مع خط موصل بينها ، وبلى ذلك الكلمات التي تقوم مقامها ، ففي المثال السابق نقول في الهامش :

(١) ضربنا النور : ضرب بالنور «ب» : موجودات : حوادث «س» :

(٢-٣) أنفع - الغداء كلها : أنفع في الغداء من الأنوار في الغداء كلها «س» ، أنفع في الغداء لآكلها من الأنوار كلها «ع» . في الغداء : غير موجودة في «ب» : وأحيانا لا يجوز الشك في أى الكلمات من السطر تنوب عنها القراءة المخالفة للمتن ، فلا حاجة بنا إلى إعادتها ، بل يكفي بعدد السطر ، ففي المثال السابق لا حاجة بنا إلى كتابة « ضربنا النور » بل تكعب القراءة المخالفة مباشرة .

ولكل من الطريقتين فائدة وفضل ، فالأولى لا تصلح إلا إذا كان عدد النسخ والاختلافات قليلا . وإن رأينا القطعة التي نقابلها مخالفة لما في المتن في أماكن كثيرة ، انصرفنا عن ذكر القراءات واحدة واحدة ونسخنا القطعة كلها . وكذلك إذا وجدنا

نسخة تخالف الأخرى مخالفة تامة ، حتى أنها كإخراجة قائمة بنفسها ، لم نذكر من القراءات الموجودة فيها ، إلا ما يعيننا على تصحيح النسخ الأخرى ، واتخذناها موضوع بحث مفصل . ومما هو جدير بالالتفات إليه ، أن نذكر في دفتر القراءات ، أول كل صفحة في كل نسخة من النسخ التي نتحدث عنها المقارنة ، فذلك يمكننا من مراجعة كل موقع من الكتاب في كل النسخ عند الحاجة .

والمقابلة عمل متعب يحتاج إلى الانتباه والعناية . واجتناب كل الخطأ صعب جداً ، لأننا إذا عرفنا الكتاب ومدلوله ، وحفظنا بعض عباراته ، حملنا ذلك على تصور ما هو مكتوب في النسخة ، ولا نرى الاختلافات إذا كان الفرق بينها يسيراً ، وهذا نفس ما يقع عند تصحيح البروفات ، فنحن نعرف الصحيح فلا نرى الخطأ ، وهذا معروف في علم النص ، ولهذا ينبغي أن نعيد على كل مقابلة مرتين ، وإذا كان النص عظيم الشأن نكرر المقابلة مراراً . والمألوف أن تكون المقابلة مرتين ، مرة قبل نقد النص وتصحيحه ، ومرة عند الطبع . ومقابلة النسخ هي أخرجع الرواية الأولية ، وعليها جمع الرواية الثانية ، فإن كانت طفيفة علقناها على الأولى ، وإلا أفردنا لها دفتر .

والعمل الثاني هو ترتيبها حسب القواعد السابقة ، فستخرج تناسب النسخ ، وإن لم تنجح قسمتها إلى كتل ، ثم نعين قبيلة كل كتلة ، ونتوصل بذلك إلى تعيين ما هو أجدر أن يكون أصلاً ثم نتقدم إلى نقد ذلك النص وإصلاحه بالدلائل الباطنة كما فصلنا ذلك من قبل ، ونذكر كل ما نحصل عليه وقت القراءة في الهوامش أو في دفتر القراءات ، ونميز بين ما هو مروى وبين ما ضمناه ، ونعلق على الأماكن المشككة ، بالتعليقات المؤدية إلى حل المشككة ، وبعد ذلك نتقدم إلى تهليل النص النهائي ، فنختار من بين قبائل النسخ الثقيلة والكتلة التي هي أقرب إلى النص الأصل ، ونختار من نسخها الكاملة أقرب النسخ إلى الأصل ، ونأخذ هذه النسخة أساساً لتهليل

النص، ولا نحيد عنها إلا إذا تبين لنا من الترتيب أن الموجود في نسخ أخرى أصبح مما هو فيها، فإن لم تسعنا النسخ في تصحيح النص أصله بالحنس والتخمين :

ولأخذ نسخة واحدة أساساً لتهديب النص سبب، وهو أننا لا نتوصل إلى الفصل بين اختلافات النسخ، إلا بالدلائل الظاهرة، فنبقى أماكن في النص يجوز فيها قراءتان ، ليس لإحدهما فضل على الأخرى؛ فنحتاج إلى أسوة وأساس نبني عليه فتتخذ نسخة واحدة أساساً لتهديب النص . وإن لم نفعل ذلك تعرضنا لخطر مزج الروايات المختلفة وتلفيقها وإحداث نص لم يكن أبداً . وإن قال قائل: إننا نمزج الروايات بالاستعانة بعدة نسخ، قلنا إن إظهار الرواية التي تتضح صحتها ليست مزجاً، لأنه إن كانت القراءة صحيحة، فن الواجب أن تكون وجدت أولاً في كل الروايات . وأيضاً صحة النص أهم من مزج الروايات، فالوظيفة العليا للناسخ، تصحيح النص واجتناب مزج الروايات . وأحياناً نضطر إلى تثبيت نص اختياري نأخذ قراءته من النسخ المختلفة، ولا نؤثر إحداها على الأخرى، وذلك إن لم يبق للكتاب نسخة كاملة، أو كانت الروايات ممزوجة في النسخة نفسها كما ذكرنا . وبعد تهديب النص: نحضر الأصل الذي يطبع عليه الكتاب، فتستعمل صورة شمسية للنسخة التي اتخذناها أساساً ، لأن النسخ قد ينشأ عنه بعض الأخطاء ، ولا نفر في الصورة الشمسية إلا بعض اعتبارات أهمها الإملاء .

الإملاء العربي :

لم يثبت الإملاء العربي ولا تاريخه بحثاً كائناً حتى الآن إلا رسم القرآن الكريم : ولوقصد أحد إلى ذلك، لم يجر أن يكتب بما يجده في الكتب « كآدب الكاتب » لابن قتيبة^(١) ، « والألفاظ الكتابية » لابن درستويه^(٢) ، « وصحيح الأعمش » للقلقشندي^(٣) ، بل كان

(١) « أدب الكاتب » لابن قتيبة . طبع عدة مرات في مصر .

(٢) « كتاب الكاتب » لابن درستويه . طبع لأول مرة في سنة ١٩٢١ .

(٣) « صحيح الأعمش في صناعة الانشاء » للقلقشندي . طبع من الأجزاء الثلاثة الأولى بالترخيص في الكفوف،

وطبع الكتاب كله في ٢٤٤ في دار الكتب المصرية ١٩١٤ - ١٩١٩ بأمر طبعه .

ينبغي عليه أن يطالع كتباً خطية من كتابة من يوثق بهم في عصور غفلة ، فان إملاء هذه الكتب الخطية القديمة يخالف القواعد الموضوعة في الكتب ، في أشياء كثيرة أشهرها : أن الألف المقصورة في كثير من الكتب القديمة ، كتبت بالألف فيما توجب فيه القواعد أن تكتب بالياء . وكثر الاختلاف في إملاء المسر ، فلا يكاد يوجد في الكتب الخطية القديمة ، ما يوافق قواعد العلماء موافقة تامة في الإملاء إلا نادراً . والذين ألفوا في الإملاء من القدماء أمثال ابن قتيبة ، اقتبسوا أشياء كثيرة من رسم القرآن ، مع أن العادة كانت تخالف رسم القرآن منذ زمان . وقد نقل كل واحد من أصحاب الكتب أكثره من سبقه ، ولم يدخل في اعتباره أن العادة والاصطلاح يتغيران بمرور الزمن : ولهذا الأسباب لا يجوز أن نطبق قواعد الكتب في الإملاء على النصوص القديمة : ولوعرفنا معرفة تامة طريقة الإملاء الذي استعمله مؤلف النص الذي نشره ، وجب علينا أن نراعي ذلك ونحافظ عليه ، ولذا يجب أن تتبع إملاء النسخة الأساسية ، وذلك إن كان إملاء تلك النسخة ثابتاً ، وكتب فيها كل نوع من الأصوات على نمط بعينه ، في كل ما يقع فيه من مواضع الكتاب . وإن كان الكاتب تردد بين إملاءين ، وتغيرت كتابته لنوع واحد من الأصوات ، وجب أن نختار نحن إملاء لا تتفق بالكتاب ، من بين النسخ أو ما نعرف يقيناً أن المؤلف استعمله .

والإملاء وإن كانت له منزلة ولم يكن عديم الشأن في تاريخ اللغة ، فشأنه في نشر الكتب دون شأن النص نفسه ، فلا حاجة إلى بلل الجهود فيه .

وهناك فرق بين طبع الكتب العربية في أوروبا وطبعها في الشرق ، فان جامع الحروف في أوروبا ، لا يفهم شيئاً من النص العربي ، بل يرتب الكلمات حرفاً حرفاً ، ويتبع الإملاء المستعمل في النص بدون تغيير ، فيجوز لذلك أن يختار الناشر طريقة الإملاء اللائق بالكتاب . والمرتب العربي يفهم ما يرتبه ، وهو متعود على الإملاء المستعمل الآن ،

فينصب عليه اتباع إملاء غير المؤلف ، وهو يظن غير المستعمل خطأ ، فيسوغ لنفسه أن يترك إملاء النسخ الخطية ويتبع الإملاء العصري .

ومن وسائل الإملاء الجزئية ، إملاء أسماء الأعلام الأجنبية ، من أعلام الأشخاص والأماكن : فإنا نرى فيها التحريف والتصحييف كثيراً ، فلا بد أن يجمع الناشر لكل علم ، كل الإطلاعات التي تقع في المواضيع المختلفة بكل النسخ المتبعة ، ويذكرها كلها في موضع واحد . والموضع الأولي بذلك هو الذي يرد فيه هذا العلم أول مرة ، ثم يختار الناشر منها ما يظن أن المؤلف كتبه ، ويكتب هو العلم هكذا في كل الكتاب . ونستقي من ذلك ما كثر فيه التردد بين إملاءين أو أكثر ، مثل ابقراط وبقراط — أرسطوطاليس وأرسطاطاليس ، فن المرجح إذن في هذه الحالات ، أن أصحاب الكتب القديمة أنفسهم ترددوا في مثل هذا الموضع بين صور مختلفة للعلم الواحد ، فيجوز أن تتبع نحن النسخة الأساسية في كل موضع يرد فيه العلم ، وتردد نحن أيضاً في كتابة العلم بين إملاءين .

الترقيم :

ويتبع مسألة الإملاء مسألة الترقيم ، أي استعمال العلامات للفصل بين الجمل وبعضها . وما يوجد في الكتب الخطية من ذلك قليل ، للتفريق بين الفصول الطويلة والتمن والشرح . فلا شك أننا عند طبع الكتاب ، نحافظ على كل هذا ونكمل الناقص في المواضيع الموازية . وأما غير هذا فيختلف فيه العلماء ، وأكثرهم حتى في الشرق يذهب إلى إدخال النقط وغيرها في الكتب القديمة ، ولا يرى في ذلك فائدة إلا في الأحوال النادرة ، ذلك أن الناس تعودوا على قراءة الكتب الشرقية بدون ترقيم ، ولا يجدون مشقة إلا في بعض المواضع الصعبة . وفي زيادة الترقيم خطر الخطأ ، إذ رأيت في بعض الكتب العربية التي نشرت أخيراً ، بعض الجمل قطعت قسمين بنقطة دالة على نهاية الجملة ، لأن الناشر لم يفهم تركيب الجملة فظنها تامة قبل تمامها .

والنثر لابد من طبعه على الترتيب الوارد في الأصل. أما الشعر فلا بد من طبع كل بيت في سطر . وفي السجع نضع نقطة بعد كل قافية .

وما هو أكثر تسهيلا للفهم من الترقيم ، تنقسم النص إلى فصول ليست طويلة ، فيبدأ كل فصل بمبدأ جديد . وكذلك التنبيه إلى المواد التي يبحث فيها الكتاب ، إما بكلام دال على ذلك في الهامش الجانبي ، أو في أعلا الصفحة ، أو بوضع خط فوق ما يدل عليه النص دلالة واضحة ، لأن وضع الخط تحت الكلمة لا يجوز في الكتب القديمة ، ولا أرى فيه فائدة في الكتب الحديثة .

وما يجوز زيادته في النص نفسه القوسان ، وفي استعمالها نظر لأنه قلنا مصطلح في نشر الكتب اليونانية على استعمال ثلاثة أنواع من الأقواس وهي [] و < > و () ويحصر بين القوسين [] ما يكون مروياً في النسخ وليس من أصل الكتاب ، بل زيادة بعض المتأخرين من القراء ، ويجوز أن نسط ذلك من النص ولا نذكره إلا في الهامش .

ويحصر بين القوسين < > ما يفقد في النسخ ونضمن أنه كان موجوداً في أصل الكتاب ، ونجد هذه التكرارات في كثير من طبعات الكتب العربية في النص ، دون علامة دالة على أنها لا توجد في النسخ ، وإن كان ذلك مذكوراً في الهامش وهذا لا يجوز ، لأن أكثر القراء لا يراجمون الملاحظات المطبوعة في الهامش ، بل يقرأون المتن فقط ، فيحملهم وجود هذه الكلمات في المتن على الظن بأنها من أصل النسخ ، ولا يشكون في عزوها إلى مؤلف الكتاب . والمطابع الشرقية لم تتعود على استعمال هذا الجنس من الأقواس .

وأما المسللان () فليس لها معنى مصطلح عليه في نشر الكتب ، فيجوز أن يحصر بينهما ما يأتي به صاحب النص من الآيات القرآنية . أو يجوز أن يحصر بينهما ما يزيده هو نفسه على النص للإيضاح أو الشرح ، مع أن الشرح والإيضاح لا لزوم لوضعهما في النص ، ونستغنى من ذلك بعض الزيادات البسيطة مثل أعداد السور والآيات التي نزل بها مع الآيات القرآنية التي يأتي بها المؤلف .

وهما يحتاج إلى العلامات كاحتياج التكميلات إليها، التكمينات التي يغيرها الناشر ما يكون مروجاً في النسخ، فينبغي أن يحذر القارئ أن ذلك مروي، والمعتمد في هذا النجمة . وهي تكفي لكي تكون علامة للتكميلات أيضاً إذا وضعناها في أولها وآخرها. ولا يحتاج إلى تعليم ما هو ثابت لاشك في صحته .

ومن الناشرين من يشير بعلامة خاصة وهي الصليب + إلى المواضع غير المفهومة، التي يخاف أن يكون النص فيها مضطرباً، ولم ينتج الناشر في إصلاحها، وتوضع هذه العلامة في أول القطعة المشككة وآخرها .

وإذا تخنا أن عدة كلمات سقطت ولم نفهم ما هي ولم ننجح في استقراء كلها وضعنا قطعاً يدل عددها على عدد الكلمات الناقصة . وكذلك إذا كان شيء من النص قد ضاع من خرق في الكتاب . ومن العلماء من يفرق بينهما. وإذا وجدنا في الأصل بياضاً، تركنا في الطبع بياضاً مظهراً، ونهنا عليه ملاحظة في الهامش .

الارجاع :

والآن لم تبق إلا مسألة واحدة من مسائل ترتيب النص وهي الأرجاع أعني تعيين الموضوع الواحد من الكتاب بحيث يجد المراجع بسهولة وسرعة. فلا بد لمن يريد أن يعين موضعهما في هذا الكتاب من ذكر المجلد والصفحة، وهذا لا يكفي في أكثر الحالات لأننا إذا لم نفعل شيئاً لتحقيق ذلك الغرض، استغرق البحث عن كلمة أو علم زمنناً طويلاً. وإذا كانت الصفحة طويلة فلا بد من ذكر عدد السطور لذلك نضع بجانب السطور أعدادها، والمألوف وضع ١٠ و ١٥ الخ بجانب السطور. وهذه الطريقة كافية إلا أن لها قصوراً خطيراً لأنه إذا طبع الكتاب مرة ثانية لا يمكن المراجع أن يجد في الطبعة الجديدة ما أرجع إليه في الطبعة الأولى إلا بعد جهد شديد، وأمثلة ذلك كثيرة، وأصرف النظر عما أعيد طبعه في الشرق مرة عن طبعات أوروبا، فلا أذكر إلا ما طبع في الشرق عدة مرات، كالأغاني فيرجع في كتب

المستشرقين والمجلات العلمية في ألوف من مواضعها إلى أعداد الصفحات والسطور من الطبعة الأولى ، ولا يفيد ذلك في الطبعة الثانية مطلقاً . وكذلك « لسان العرب » ، و« خزائن الأدب » ، و« تفسير الطبري » ، و« ملونة مالك بن أنس » . وكان ينبغي عند الطبع أن يشارف الطبعة الجديدة إلى أول كل صفحة من الطبعة القديمة ، ونشاهد مثل ذلك في الكتب اليونانية ، ككتب جالينوس ، وأفلاطون ، وأرسطو ، التي يذكر فيها أول الصفحات من الطبعة الممول عليها ، فتذكر هذه الأعداد في كل ما يطبع جديداً من تلك الكتب . وتسهل المراجعة في كتب أرسطاطاليس ، لأن طول السطور فيها يقارب طول السطور في الطبعة الأصلية . وفي كتب أفلاطون تسهل المراجعة إذ قسمت كل صفحة إلى خمسة أقسام ، يشار إلى كل قسم منها بحرف من حروف الهجاء الأولى : وقد سلكت هذه الطريقة في نشر كتاب الأساطير - الذي ينسب إلى جالينوس ، وتنسب ترجمته إلى حنين^(١) ، ولم يؤلف الكتاب جالينوس ولا ترجمة حنين - فقد قسمت كل صفحة إلى ستة أقسام ، وأشارت إليها بحروف الهجاء الأولى .

وما هو أحسن من هذه الطريقة تقسيم الكتاب ، إلى فصول ، من أوله إلى آخره ، على شرط أن تكون الفصول قصيرة ، فيجد فيها المراجع حتى الكلمة الواحدة بسهولة ، وهذه الطريقة سلكها الأستاذ شاخنت في نشر عدد من الكتب الشرقية .

هذا ما يخص النثر ، وأما الشعر فاللائق عد الأبيات ، وتوضع الأعداد على المامش بجانب المتن .

ويوضح في المامش أيضاً اسم من اقتبس منه صاحب الكتاب ، وعلى الأنصص إذا كانت القطعة طويلة تمتد إلى أكثر من صفحة واحدة . وهذا غير معتاد في طبع الكتب العربية حتى الآن ، وهو فيها أنفع من غيرها ، لأن جانباً منها عبارة عن الجاهل التي كتبها الأفراد المتعلمون . فكتاب « إرشاد الأريب » لياقوت ليس فيه إلا القليل من كلام

(١) O. Bergsträsser, *Pseudogalen in Hippocratis de Septimantis Com-mentarium* Ab. Hunalno Q. F. Arabicae Versum, ex codice monacensi primò edidit et germanice vertit Leipzig, 1914.

كتاب الأساطير لفرح جالينوس ترجمة حنين بن إسحق المصلي .

ياقوت نفسه، وأكثره مأخوذ من آثار الذين يتكلم هو عن ترجمة حياتهم، أو من كتب تاريخية ألقت عنهم، وذكرت فيها أحوالهم، فمن راجع هذا الكتاب لا يمكنه معرفة من هو الذي يقرأ عنه في ذلك الموضع، إلا بعد تصفح الكتاب، فلو كان الناشر طبع في أول قطعة وصفحة جديدة تتجاوز إليها تلك القطعة، اسم من ينقل عنه، كان ذلك تسهيلاً مهباً للانتفاع من الكتاب. ونطبع في الهامش فوق المتن عنواناً لكل صفحة، نذكر فيه اسم المؤلف وعدد اسم الباب وغير ذلك، أو نذكر في عنوان الصفحة على ما فيها من مواد البحث، ويجوز أن نقسم ذلك، ونذكر أيضاً أعداد الفصول، أو الآيات المطبوعة في تلك الصفحة كما فعلت في كتاب الأساييس فطبت مثلًا في أعلا صفحة ٢١ 1/6 C ١/6 b-6v. 13-15 = 6r. يعني تحتوى الصفحة على الفصول ١٣ إلى ١٥، وذلك ما يوجد في النسخة في السلس الثاني b من الصفحة الأولى من الورقة السادسة إلى السلس الثالث c من الصفحة الثانية من الورقة السادسة و هي اختصار recto ومعناها وجه، و v. هي اختصار verso ومعناها ظهر، في كل ورقة.

ويجوز أن نقسم كل هذا إلى قسمين، فنذكر مثلاً في أعلا كل صفحة يمتلى اسم المقالة، وفي أعلا كل صفحة يسرى أعداد الفصول والآيات النخ. ونضع تحت المتن ما يقال له عدة النقد Apparatus criticus، أى كلما يحتاج إليه القارئ لنقد النص، ونأخذ كل ذلك من دفتر القراءات، ولا نقل كل ما جمعناه هناك من قراءات النسخ، بل نختار منها ما يستحق أن يذكر، ونترك ما لا منفعة فيه لتهديب النص، ولا لتحقيق تناسب النسخ، وهذا الاختيار صعب جداً، وترك ما هو جدير بأن يذكر أضر من ترك ما ليس جديراً بأن يذكر، ونزيد على ذكر رواية النص ذكر تخميناتنا وتخمينات غيرنا، ذلك لأننا إذا حكمتنا أن النص الموجود في النسخ غير صحيح، اجتهدنا في تصحيحه، فإن حصلنا على اقتراح يرضينا من جميع الجهات، وضعناه في المتن نفسه

وذكرنا في الهامش ما يقرأ في أصل النسخ، وإذا لم نحصل على اقتراح نعتقد بصحته، لا نذكره إلا في الهامش.

وبحسن أن نزيد على عدة التقد بعد ذلك الاحتجاج على صحة النص أو على عدم صحته، وعلى تفوق بعض القراءات على بعضها. إلا أن الأخطب هو التقليل من ذلك، لأن الغرض من نشر الكتب هو عرضها كما هي على القراء، وليس البحث والتحصى، فإن كانت لنا أبحاث مسبقة، من بعض الأماكن المشككة، أضفناها في ملحوظ للكتاب، ولا ندخلها بين ذكر القراءات. وقد ذكرت عند الكلام عن مقابلة النسخ، أننا في عدة التقد نقصد إلى الإيجاز التام، ونستعين على ذلك بالرموز، ومنها - وتدل على شيء يزيد في نسخة عن غيرها، و - يدل على شيء لا يوجد في بعض النسخ ووضعناه في المستن - أو نستعين بالاختصارات، والمألوف منها في الكتب الأوربية. addit = add يعني زيدت، و om = omisit يعني نسخة أسقطت كلمة من النص، و codex = cod يعني نسخة، وهذه الاختصارات توجد في نشرات بعض الكتب العربية التي طبعت في أوروبا، وأما في طبع الكتب العربية في الشرق، فالأولى اجتناب الإيجاز الزائد، لأن الناشرين لم يصطلحوا على الرموز إلى الآن، ولأن القراء لم يتعودوا قراءة عدة التقد.

وعلى كل حال يجب وجود ترتيب ونظام ثابت في ذكر القراءات، كما يجب ترتيب النسخ ترتيباً تبعه في كل موضع من مواضع الكتاب، وأحسن ترتيب الترتيب على قبائل النسخ وكتلتها، وفي كل قبيلة وكتلة على درجة قدم النسخ وقيمتها، ولذلك طرق منها استيفاء الرواية، أو الاختصار على المخالف للمتن، وذلك أننا إما أن نذكر كل النسخ وبينها التي يقرأ فيها ما وضعناه في المتن، وإما ألا نذكر النسخ التي يقرأ فيها غير ما وضعناه في المتن. وأوضح ذلك بمثال أورده في كتاب الرد على ابن المقفع «ضرنا الثور» فإذا

(١) كتاب الرد على ابن المقفع ص ٥ ص ٢ راجع ص ١٠٠ من هذا الكتاب

استوفينا النص كتبنا في الهامش رموز النسخ التي يوجد فيها هذا النص وهي «م. ن. م. ع.». ثم ضرب النور «ب» وذكرنا في ذلك النسخ كلها وهي خمسة. والطريقة الثانية هي الاختصار على المخالف للنص، وفيها نسقط ذكر الرموز ولا نذكر إلا القراءة المخالفة. ويتضح من ذلك أنه إن لم توجد مخالفة للمتن إلا في هذه النسخة، فالموجود في النسخ عداها هو الموجود في المتن هنا. فالطريقة الثانية أكثر إيجازاً إلا أنها باعثة على الخطأ، لأن القارئ يضطر لبعضهم عند النسخ إلى حفظ رموزها، ولا تصلح هذه الطريقة إلا إذا كان عدد النسخ قليلاً. وعند استيفاء الرواية فاما أن نبدأ بذكرها من القراءة التي وضعناها في المتن، وإما أن تتبع ترتيب النسخ، ولا نراعى ما وضعناه في المتن من القراءات. ولو عزمنا على ترتيب النسخ على الحروف الأبجدية، فتكون النسخ «ب، م، ن، س، ع». ولولنا هذا الترتيب وجب ذكر القراءة المخالفة للنص أولاً، ثم تأتي بعدها بقراءة النص، وفائدة هذه الطريقة أن ترتيب الرموز في الهامش لا يتغير وهو واحد في كل المواضع. وفي الطريقة الأولى يتغير بتقديم رمز النسخ التي توجد فيها القراءة الموضوعة في المتن. وعند الاختصار على ما يخالف النص، نعيد في كل صفحة من الكتاب قبل ذكر ما يتعلق بالرواية، رموز النسخ التي أخذ منها نص تلك الصفحة، ولذلك فأننا عند الاختصار نذكر «ضرب النور» «ب». ولكي يعلم القارئ بقية النسخ نضع في أول الهامش كل الرموز «ب، م، ن، س، ع»، ونفعل ذلك مراعاة لمن لا يقرأ الكتاب كله من أوله إلى آخره، بل يبحث فيه عن شيء فلا يعرف كم نسخة استخدمت، وما هي رموزها، ونستعين في ذلك إن كانت النسخ قليلة ويشمل أحدها كل الكتاب. وإذا كنا وضعنا في المتن حلياً ونحتمياً ذكرنا في الهامش ذلك وذكرنا بعده قراءات النسخ :

وما يوضع بين المتن وعدة النقد، الإرجاعات إلى الكتب التي اقتبس منها المؤلف، والكتب التي اقتبس أصحابها من المؤلف، فتعين أول القطعة، وآخرها، ونشير إلى

عنوان الكتاب ، واسم المؤلف ، وعدد المجلد . والصفحة ، والسطر ، لكي تسهل المراجعة على من يريد ها . وإن أخذ المؤلف قطعاً كثيرة من كتاب واحد ، جاز أن نكتفي بذكر اسمه أو نرمز إليه برمز . وإذا جاء في النص آيات قرآنية متعددة ، فالواجب أن نذكر عدد السورة والآية في المامش . ولأن تسهيل مطالعة الكتاب ، وإثارة اليقين على الشبهة ، من أعلا وظائف الناشر لا يظنها إلى اعتبار صحة المنشور . ويصح أن نضع عدد السورة والآية في النص نفسه بين قوسين إما قبل الآيات أو بعدها ، وذلك أبسط على المطالع من إلزامه بالفتيش على العدد تحت المتن . وإن وضعنا الأعداد قبل الآيات في موضع ، كان الأحسن أن نضعها قبلها في كل المواضع ، لكي يتسق نظام الكتاب ، فثبت النظام مما يسهل المطالعة ، والتردد فيه مما يغير القارئ . ونشير إلى السورة بأعدادها أو أسماءها ، والأول هو المؤلف في الغرب ، ويسهل على من لا يحفظ القرآن مراجعة المصحف ، والثاني مؤلف في الشرق . فيحوى المامش الأسفل شيئين : بيان الاقتباسات ، وعدة النقد ، وفي بعض الأحيان نزيد عليهما الحواشي المذكورة في النسخ ، وفي ذلك نظر .

وقد ذكرنا الحواشي التي هي عبارة عن قراءات مختلفة من النص أسلمت من نسخ أخرى ، فهي من اختلافات الرواية نفسها ، وتذكر بين عدة النقد ، وتذكر بقية الحواشي إذا كانت قصيرة بين عدة النقد أيضاً ، أو في مقدمة الكتاب ، وتذكر هناك أو في ملحق للكتاب ما كان من الحواشي طويلاً . وإن كانت الحواشي كثيرة حتى إنها كالشرح للمتن ، نطبعها في أسفل كل صفحة تحت عدة النقد ، وخصوصاً في الشعر ، ونكتفي في ذلك بما هو جدير بالنشر ، وكثير منها يكون بمثابة مذكرة وليست له قيمة أدبية . واختلف العلماء في لزوم نشر حواشي الشعر ، فمنهم من ذهب إلى أنه لا فائدة من ذلك لأن أكثرها معروف ، ومنهم من ذهب إلى غير ذلك ، حتى أن بعضهم

لم يكتف بما وجدته من الحواشي ، بل استعان بكتب النحو واللغة والأدب ، فجمع كل ما وجدته فيها من شرح الآيات أو عباراتها . وهذه الطريقة عمودة لأنها تمكن القارئ من إدراك القدر الذي وصل إليه القدماء من تفهم المتن ، إلا أن حجم الكتاب بسبب ذلك يصير كبيراً ويصعب ثمنه غالباً ، والأحسن اختيار ما له قيمة من الحواشي ، إذ أن تركها بأسرها لا يجوز إلا إذا كانت كلها لا قيمة لها .

وفي بعض النشرات العلمية نجد كل ما خصصناه لهامش من عدة النقد والحواشي موضوعاً في آخر الكتاب بعد المتن أو في أوله بعد المقدمة ، وهذا مما يسهل طبع الكتاب تسهلاً عسوساً ، وهو مع ذلك يجعل مطالعة الكتاب متعبة ، ويعد القارئ على أن يكتفى بقرأة المتن ولا يتبين اختلاف القراءات ، فلا نحمد هذه الطريقة ، إلا أنه يعلم عاينها إن كان المقصود منها تخفيض نفقات الطبع ، وذلك لأن طبع الكتب العربية في أوروبا غال جلدًا ، فيضطر الناشر إلى توفير كل ما يمكن توفيره .

• • •

نشر الكتب بطبع الصور الشمسية لمخطوطاتها :

ونورد هنا كلمة عن طبع الكتب بنشر الصور الشمسية إن لم يوجد للكتاب إلا نسخة واحدة قديمة ، واضحة سهلة الكتابة ، وهذه لا بأس من نشرها إذا لحق الناشر بالصور الشمسية كل ما يحتاج إليه من الهوامش والفهارس وغيرها ، كما فعل Von Meik في نشر كتاب « الوزراء » لابن عبدوس الجهشيارى .^(١) وكذلك إذا كان

١- (١) كتاب الوزراء ، للكتاب ، تصنيف أبي عبد الله محمد بن عبدوس الجهشيارى عليه سطرًا للأصل خطًا بصورة Hans Von Meik من نسخته المخطوطة في دار الكتب الوطنية بمدينة فينا ، وهي وحيدة لا يعرف غيرها في بلد من البلاد ، وقد أضاف إليه الناشر مقدمة و فهرسًا ، و بين ما نشر على أيدي القائدة الألمانية مونيخا ، فينا ١٩٤٥ م .
وهو ١٩٢٦ م . Bibliothek Arabischer Historiker und Geographen ثم أجد عليه (بالحروف لا بالصور) ، حققه مريض فهارسه ، مصطفى السقا ، وأبراهيم الإيادى ، عبد الحفيظ طلي ، القاهرة ، ١٩٣٧ م - ١٩٣٨ م .

لا يوجد الكتاب إلا نسخة واحدة وهو في غاية الصعوبة ، ولا يوجد من يتجاسر على تصحيح نصه ، ويجتهد في شرحه ، وكانت الحاجة إلى نشره ضرورية . فلا بد من نشر الصور الشمسية ، مكان طبع الكتاب بالحروف ، فهذه هي حالة ديوان الشاعر الأندلسي « ابن قزمان » ، المتوفى سنة ٥٥٥ هـ . الذي ألف أكثر شعره في لهجة الأندلس المرية النارجة ، وبعضه بالأندلسية القديمة مكتوبة بالحروف المرية ، فنشر دى جوننبورج De Gunzburg صورة شمسية للنسخة الوحيدة ^(١) .

ونشر الصور الشمسية هنا مما ينبو عما هو خير منه عند الضرورة . ومن ذلك نشر الصور الشمسية لما يوجد منه أكثر من نسخة واحدة ، ككتاب « الأنساب » للسعاني الذي نشر مرجليوث Margoliouth صورة شمسية لإحدى نسخه ، وهي مع ذلك ليست أرفعها قيمة ^(٢) . وعلى كل حال فالصور الشمسية لنسخة مضبوطة صحيحة ، أنفع من طبع نسخة لا يفي ناشرها بتصحيحها أو غير أو بلل فيها .

المقدمة

والآن بعد أن أتمنا الكلام عن المتن والمواضع ، ننقل إلى الكلام عن المقدمة ، وما لا بد منه فيها لتعديد كل نسخ الكتاب ، ثم ذكر النسخ التي استخدمها الناشر في نشر الكتاب ، مع الرموز البالة عليها وتحقيق تناسبها ، وتبين القواعد التي اعتمد عليها

(١) محمد بن عبد الملك بن قزمان - *La Diwān d'Ibn Quzmān, texte, traduction, commentaire, enrichi des considérations historiques, philologiques, littéraires, sur les poèmes d'Ibn Quzmān, sa vie, son temps, sa langue et sa métrique, ainsi que d'une étude sur l'Arabe parlé en Espagne au VI^e de l'Illegire dans sa rapports avec les dialectes Arabes en usage aujourd'hui et avec les idiomes de la Péninsule Ibtienne, par David Gunzburg, fascicule 1, le texte d'après le ms. unique du Musée Asiatique Imperial de St Pétersburg, Leiden, 1896.*

(٢) أنظر D.S. Margoliouth, *The Kitāb Al-'Anṣab of 'Abd Al-Karīm ibn Muḥammad Al-Sam'ānī, with an Introduction, Leiden, 1912.*

فيصعب عليه اتباع إملاء غير المؤلف ، وهو يظن غير المستعمل خطأ ، فيسوخ لنفسه أن يترك إملاء النسخ الخطية ويتبع الإملاء المعصرى .

ومن وسائل الإملاء الجزئية ، إملاء أسماء الأعلام الأجنبية ، من أعلام الأشخاص والأماكن : فالتأثر نرى فيها التعميم والتصحيح كثيراً ، فلا بد أن يجمع الناشر لكل علم ، كل الإطلاقات التي تقع في المواضيع المختلفة بكل النسخ المعتمدة ، ويذكرها كلها في موضع واحد . والموضع الأولي بذلك هو الذي يرد فيه هذا العلم أول مرة ، ثم يختار الناشر منها ما يظن أن المؤلف كتبه ، ويكتب هو العلم هكذا في كل الكتاب . ونستقى من ذلك ما كثر فيه التردد بين إملايين أو أكثر ، مثل ابقراط وبقراط — أرسطوطاليس وأرسطاطاليس ، فن المرجح إذن في هذه الحالات ، أن أصحاب الكتب القديمة أنفسهم ترددوا في مثل هذا الموضع بين صور مختلفة للملم الواحد ، فيجوز أن نتبع نحن النسخة الأساسية في كل موضع يرد فيه الملم ، وتردد نحن أيضاً في كتابة العلم بين إملايين .

الترقيم :

ويتبع مسألة الإملاء مسألة الترقيم ، أى استعمال العلامات لفصل بين الجمل وبعضها . وما يوجد في الكتب الخطية من ذلك قليل ، للتفريق بين الفصول الطويلة والمتمن والشرح . فلا شك أننا عند طبع الكتاب ، نحافظ على كل هذا ونكمل الناقص في المواضع الموازية . وأما غير هذا فيختلف فيه العلماء ، وأكثرهم حتى في الشرق يذهب إلى إدخال التقطوع غيرها في الكتب القديمة ، ولا يرى في ذلك فائدة إلا في الأحوال النادرة ، ذلك أن الناس تعودوا على قراءة الكتب الشرقية بدون ترقيم ، ولا يجدون مشقة إلا في بعض المواضع الصعبة . وفي زيادة الترقيم خطر الخطأ ، إذ رأيت في بعض الكتب العربية التي نشرت أخيراً ، بعض الجمل قطعت قسمين بنقطة دالة على نهاية الجملة ، لأن الناشر لم يفهم تركيب الجملة فظنها تامة قبل تمامها .

موضوعه ، ونسرد أسماء أبوابه مع أعداد الصفحات التي يتتبع كل واحد منها ، ولا يحتاج إلى هذا كله إلا عند وصف الكتاب دون نشره . ونصف على هذه الطريقة كل ما يوجد من الكتب والرسائل شيئاً فشيئاً ، مع ذكر عدد الصفحة التي يتتبع منها وينتهي إليها .

ثم ننقل إلى الخط ، فنذكر أسلوبه وكيفية تنقيطه وتشكيله ، ونصف ما نشاهده فيه من الزخرفة ، وأنواع الحواشي وجنسها ، وهل قبلت النسخة بغيرها أو بأصلها ؟ ونقل ما كتبه مالك النسخة عليها ، وما يوجد فيها من الساعات والحواشي ، ونقتصر في كل ذلك على ما له قيمة ، ونكتفي في غيره بما له دلالة ، ونذكر في آخر الوصف اسم الكاتب وموضع نسخه الكتاب ، وتاريخ ذلك ، وما يذكره الكاتب عن الأصل الذي نسخ عنه .

هذا ما يكتب عند وصف المخطوط في الفهارس الخاصة به ، وأما عند النشر فلا بد من بعض الزيادات في المقدمة : فنبين إتمام النسخة وخصائصها التي تفردها ونحكم هل هي صحيحة أو مغاولة أو متوسطة ، ونقدر قيمتها . هذا ما يحتاج إليه ضرورة في مقدمة الكتاب وإن كان مؤلف الكتاب غير مشهور ، أو متهماً في التأليف ، نشرنا ترجمة المؤلف وعددنا مؤلفاته واحتججنا على أنها مزورة أو صحيحة .

ونقدم على المقدمة فهرساً مفصلاً لموضوعات الكتاب ، وفهرساً آخر لكل ما يرد فيه من الرموز والاختصارات ، ليسهل على من يريد الرجوع إلى الكتاب معرفة معنى ما يجد فيه من الرموز ، وبعض الناشرين يقدم مختصراً للكتاب يذكر فيه أهم مواضع وأهم أفكاره ، وهذا نافع جداً وخصوصاً إذا كان الكتاب صعب الفهم كالشعر ، ويجلب الناشر أن يبين قبل أول الكتاب ، أو قبل كل قصيدة مضمونها ، والمختصر الجيد ينوب عن الشرح نوعاً ما ، وإن كان المختصر مكتوباً بلغة أوربية ، سهل فهم الكتاب والانضاع به لمن لا يعرف العربية جيداً .

الفهارس

وتتبع الكتاب بالفهارس العامة وهى أنواع ، وترتيبها صعب ويحتاج إلى عناية زائدة ، لأنها هى التى تفتح السبيل إلى محتويات الكتاب . وأولها فهرست الأعلام ، ولا أفرق بين أعلام الأشخاص والأماكن وغيرها ، كما فعل بعض الناشرين إذ فرق فهرس الرجال عن النساء عن البلدان عن الأنهار ، ولا أرى فى ذلك فائدة إلا إذا دعا إليه موضوع الكتاب ، ففى الكتب الجغرافية تستفيد من الفصل بين الجبال والأنهار . وأكثر الأعلام صعوبة أسماء الأشخاص لكثرة الألقاب فلا بد من اختيار شئ واحد من ذلك .

ولترتيب فهارس الأعلام طريقتان :

(الأولى) ترتيب أعلام الأشخاص بحسب الكنى .

(والثانية) ترتيبها بحسب الأسماء .

والثانية هى الأحسن والأولى ، ومع ذلك فلا نصرب صفحاً عن ذكر الكنى كلها فى الفهرست ، لأن عدد الأشخاص الذين لا تعرف كتبهم قليل ، وقد اشتهر كثير من الناس بكنيته ، ولذلك كثير أماًلا يذكر إلا الكنية ، وكذلك الأنساب وغيرها مما اشتهر به ناس من الأعلام ، فلو ورد ذكر « ابن جنى » مثلاً ، وضمت أعداد الأماكن التى ذكر فيها فى مادة « حنان » لأن اسمه حنان ، ثم نقول فى مادة « أبى الفتح » ومادة « الموصلى » ، ومادة « ابن جنى » انظر « حنان بن جنى » .

واختلّفوا فى موضع الكنى : فالقدماء كانوا يضعونها إما فى آخر الفهرس ، أو فى آخر كل اسم ، وقد تركت هذه الطريقة ، وبعضهم يضع كل الكنى تحت مادة « أبو » ، وكل الأبناء تحت مادة « ابن » والمصطلح عليه عند المستشرقين أن لا نعتبر فى الترتيب أبو أو ابن أو ال التعريف ، فأبو الفتح فى المقام ، وابن جنى فى الجيم . وإن

لم يذكر في الكتاب إلا اسم واحد اجتهدنا في أن نستخرج بقية الاسم من مراجع أخرى ، فلا تجمع مثلاً كل الأماكن من الكتاب التي ذكر فيها اسم واحد ، بلون زيادة اسم أبيه أو كنيته ، ونفرد بين هؤلاء الأحمدين بما يدل عليه عصر كل واحد منهم أو بلده . وإن كان الرجل أو الموضع قد ذكر مراراً في الكتاب ، لم نكتف بالأعداد الدالة على الموضع الذي ذكر فيه ، بل نشير بكلمة أو ثلثات عن المناسبة التي أوجبت ذكره في هذه الأماكن ، كما فعل نيرج (Nyberg) عند نشره لكتاب الانتصار ، فقال في كلامه عن عمرو الجاحظ مثلاً : من المتزلة ١٧ (أى ذكر في صفحة ١٧ أنه كان من المتزلة) - حكى عن النظام ٥١ ، ٥٢ - بنفسه لمشام بن الحكم ١٤١ ، ١٤٢ الخ .

وثانيها فهرست ما سردده المؤلف من الآيات القرآنية وآيات الشعر وهو ثلاثة أقسام :

(الأول) فهرست الآيات القرآنية .

(والثاني) فهرست الآيات .

(والثالث) فهرست لما سوى ذلك .

أما الآيات فقد ذكرناها ، وأستترك الآن أن هناك طريقتان لعدد الآيات ، والمشهور عند المستشرقين طريقة فلوجل (Flügel) المستشرق الألماني الذي نشر فهرستا للقرآن الكريم سنة ١٨٣٤ م . وتحكم في تعليل الآيات ، وتعليده ليس صحيحاً في بعض الأحيان . وأما الشرق فقد اعتنى علماءه من قديم بتعليل الآيات ، وكان لعماء كل عصر طريق خاص . ومع أن قراءة حفص عن عاصم وهي قراءة كوفية ، قد اشتهرت في بلاد

(١) نجوم القرآن في أطراف القرآن Gustavus Flügel, Concordantiae corani Arabicae ad litterarum ordinem et verborum Radices, Lipsiae. 1842.

الإسلام دون الغرب ، إلا أن أعداد الآيات كانت قليلة الاستعمال ، لذلك كان أغلب المستشرقين لا يعرفون التعليل الكوفي ، ونتسج عن ذلك أن أخطأ بعضهم في تعداد الآيات ، ولم يزل الأمر كذلك حتى نشر مصحف الحكومة المصرية ، الذى عدت فيه الآيات على التصديد الكوفي بدقة تامة ، ولهذا السبب ابتدأ المستشرقون فى استعمالها فى مقالاتهم العلمية .

وأما الآيات فترتب على الروى ، ثم على ما يختلف فيه أجناس القافية فى الروى الواحد ، ويحسن أن يذكر من كل بيت الكلمة الأخيرة ، ووزنه ، وأحياناً اسم الشاعر ، وبعضهم يذكر الكلمة الأولى إذا تشابه بيتان من وزن واحد فى الكلمة الأخيرة . وترتيب الآيات على أولها ملموم : لأن أول البيت عرضى وآخره جهرى ، كما أننا إذا رتبنا الآيات على قوافيها اجتمعت أبيات القصيدة الواحدة . وإن رتبنا على أولها تفرقت أبيات القصيدة الواحدة فى الفهرست كله .

وأما الشعراء أنفسهم فنذكر أسماءهم فى فهرست الأعلام ، وإن كان الكتاب خاصاً بالشعراء ، أفردنا لأسمائهم فهرستاً خاصاً ، وعددنا أمام كل شاعر ما يخصه .

وأما القسم الثالث ، وهو فهرست ما سرده المؤلف سوى الآيات والأبيات ، فنه فهرست بأسماء الكتب التى اقتبس منها المؤلف ، ورتبه على أسماء الكتب ، أو على أسماء المؤلفين ، وإن كان ما سرده المؤلف من ذلك قليلاً جاز أن نذكره فى فهرست الأعلام . والكتب المؤلفة فى تراجم العلماء والأدباء نحتاج إلى فهرست لأسماء الكتب التى ذكرت فيها هذه التراجم .

وما قد يفرد له فهرست ، أسماء الذين اقتبسوا من الكتاب ، فنقلوا منه نبأً فى مؤلفاتهم ، وهذا وإن شاع فى نشرات الكتب اليونانية واللاتينية ، فلا أعرف له مثلاً فى العربية .

وأكثر صنف من الفهارس هو فهرست المفردات والكلمات ، وهو أنواع ، منها
فهارس كتب اللغة مثل كتاب « الخيل » لابن الكلبي ، وكتاب « الاشتقاق » لابن
حريذ ، وهذا القهرست من الفهارس البسيطة ليس بينه وبين فهرست الأعلام فرق
يذكر . وفي بعض كتب النحو يحتاج إلى فهرست للكلمات الاصطلاحية التي شرح معناها
في الكتاب . وفي أكثر الكتب العلمية يحتاج إلى فهرست للمصطلحات العلمية ، وهو
يقرب من فهرست المواد ، وخاصة إذا كان الناشر لا يكتفي بتعديد الأماكن التي ورد
فيها ، فيشير إلى المواضع التي ورد فيها البحث في كل الكتاب .

وفهرست المواد نافع جداً في أحوال كثيرة ، ولا يمكن أن يكون كاملاً ولا يخلو
أبداً من التحكم ، وقدر المنفعة فيه يتوقف على قدر مهارة الناشر وسعة اطلاعه .

والنوع الأخير من الفهارس ، وهو فهرست المفردات ، كالقاموس الخاص في آخر
الكتاب ، ويحتوي على كل ما ورد في الكتاب من الكلمات ، مع تعديد الأماكن التي
ورد فيها ، ويسمى هذا النوع من فهارس المفردات Concordance ولا يوجد
في النشرات إلا نادراً ، ولا أعرف كتاباً عربياً طبع له فهرست كامل من هذا النوع
إلا القرآن الكريم . والأستاذ المستشرق فنسلك Wensink ابتداء بطبع فهرست عام من
هذا الجنس لكتب الحليث^(١) . ومعهد اللغات السامية بجامعة القدس ابتداء بعمل فهرست

Ferdinand Wustenfeld, Abu Behr Muhammed ben el-Hasan Ibn (١)
Doreid's genealogisch-etymologisches Handbuch, aus der Handschrift der
Univ.-Bibliothek zu Leyden, Göttingen, 1854.

كتاب الاشتقاق تصنيف الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأندلسي .

A. J. Wensink, Concordance et Indices de la Tradition Musulmane (٢)
les six livres, le Musnad d'Al-Dārimī, le Muwaffa' de Mālik, le Musnad
de Ahmad ibn Hanbal, Leiden, 1933 - 1969 ولم يستكمل بعد وقد ترجم إلى العربية بعنوان
« مفتاح كنوز السنة » وهو مهم ففهرس عام تفصيل ، وضع لكشف عن الأحاديث الثبوتية الدقيقة ، المنوعة
في كتب الأئمة الأربعة عشرة الشهيرة . وذلك بالدلالة على موضع كل حديث ، في صحيح البخاري ، وصنّف أبي داود
والترمذي ، والشافعي ، وابن ماجه ، والدارقطني ، بيان رقم الباب ، ورق صحيح مسلم ، وموطأ مالك ، ومستدرق
زين علي ، وأبي داود الهيثمي ، بيان رقم الحديث ، وفي مسند أحمد بن حنبل ، ومطبقات ابن سعد ، وسيرة ابن هشام ،
ومغازي الرازي ، بيان رقم الصفحات ، نقله إلى العربية محمد فراد عبد الباق ، القاهرة ١٣٥٢ هـ - ١٩٣٣ م .

لجميع الكلمات التي وردت في الشعر العربي القديم ، وعلى العموم يجوز في فهرست الكلمات الاكتفاء بالغريب .

ومن وضع في هذا الموضوع أسوة حسنة ، المستشرق الهولندي دي جويه (de Goeje) ، فإنه عند نشر المجموع الكبير لكتب الجغرافية العربية ، وضع فهرساً للغريب الوارد فيه من المفردات ، وكذلك ألحق بطبعة ليدن «لتاريخ الطبري» فهرست خاص للمفردات الواردة فيه .^(١)
^(٢)

وقد ذهب المستشرق الإنجليزي ليال (Lyall) الذي نشر كثيراً من الشعر العربي إلى ضد ذلك ، فإنه عندما نشر ديواني عبيد بن الأبرص ، وعامر بن الطفيل ، ألحق بهما

M. J. de Goeje, *Bibliotheca Geographorum Arabicarum: Pars Prima, (١) Viae Reguorum, Descriptio Dittonis Moslemicae, Abu Isḥāq al-Farīs al-Iṣṭakhri, Leiden, 1870.*

كتاب مسالك المسالك لأبي إسحق إبراهيم بن محمد القاسم الاصطخرى المعروف بالكرخي . وهو مؤول على كتاب صور الأقاليم للشيخ أبي زيد أحمد بن سهل البلخي .

Pars Secunda كتاب المسالك والمسالك لأبي القاسم بن حوئل ، ليدن : ١٨٧٣ .

Pars Tertia كتاب أحسن التماسيم في صفة الأقاليم جمع الشيخ الإمام القاسم المروخي شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر البلاء القاسم المروخي المعروف بالبقاعي ، ليدن ، ١٨٧٧ .

Pars Quarta, Indices, Glossarium, et Addenda et Emendanda: part I-III; Leiden, 1879

Pars Quinta مختصر كتاب البلدان تأليف أبي بكر أحمد بن محمد الحمداني المعروف بابن الفقيه ، ليدن ، ١٨٨٥

Pars Septima كتاب الاطلاق النفسية لأبي علي أحمد بن محمد بن رستم وكتاب البلدان لأحمد بن أبي

يعقوب بن واضح الكاتب المروخي بالبطوني ، ليدن ، ١٨٩١

Pars Octava كتاب التنبية والاعراف لأبي الحسن علي ابن الحسين بن علي المسعودي ، وهو مؤلف مروج الذهب ، ليدن ، ١٨٩٣ .

Annales, Abu Dja'far Mohammed ibn Dja'reer At-Ṭabari (٢)

الكتاب ١ - ١٣ ، ليدن ١٨٧٩ - ١٨٩٠ ، بين ١٤ فهارس ، ليدن ، ١٩٦٤ ، بين ١٥ مقدمة وقراءات وإضافات وتصحيحات ومدة النقد ، ليدن ، ١٩٦٥ ، مدة تاريخ الطبري ليريب بن سعد القرطبي ليدن ١٩٦٥ .

فهرستاً لما امتاز به عبيد من المقردات^(١) ، فلم يذكر في الفهرست الكلمات المألوفة ، ولا الغريبة التي لا ترد إلا مرة واحدة ، بل جمع ما يرد عند عبيد مرتين أو أكثر من الكلمات النادرة التي لا تذكر في شعر غيره . وكذلك فعل كرنكو (P. Krenkow) عند نشره لشعر طفيل بن عوف الغنوي ، رواية أبي حاتم السجستاني عن الأصمعي ، وكتاب فيه جميع ديوان الطرماح بن حكيم بن بقر الطائي^(٢) ، وكل من هذين المدهيين محمود مفيد . والثاني لا تقي بالشعر القديم ، والأول لغيره .

ولتسهيل المراجعة في الفهارس تطبع في أعلا كل صفحة منها عنواناً دالاً على أي الفهارس تتبع هذه الصفحة .

وترتيب الفهارس آخر عمل الناشر ، ثم يظهر الكتاب وينتقده العلماء ، وسيرى الناشر في هذا التدقيق ما لم يكن توصل إلى إتقانه عند النشر . ويتبع من كل هذه الانتقادات تصحيحات واستدراكات ، يجدر بالناشر أن يجمعها في مكان واحد يسهل الوصول إليه ، والأولى أن ينشر بها ماصحاً بعد نشر الكتاب بعدة سنوات ، يذكر فيه هذه التصحيحات ، وينتقد منها ما لا يوافق عليه .

(١) انظر *Charles Lyall, the Dīwān of 'Abid ibn Al-Abraḥ, of Asad and 'Amir ibn al-Aḥ-faḥ, of 'Amir ibn Ḥaṣṣa, edited for the first time from the ms. in the British Museum and Supplied with a translation and notes, Leyden - London 1913.* رواية أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري عن أبي العباس يحيى ثعلب من المخطوط Or. 6771
شعر رولة ٦٠ (ب) ودججه وما يملها رولة ٢٩ (أ)

(٢) *F. Krenkow, the Poems of Tūḥail ibn 'Aufal-Ghanawm and al-Ṭirim- māl ibn Ḥakīm al-Ṭāyī, Arabic Text edited and translated, London, 1927.*
رواية أبي حاتم السجستاني عن الأصمعي قاله الحق بها فهرست الكلمات المختارة ٢٣٦ - ٢٦٦

خاتمة

إلى هنا انتهى الباب الثالث والأخير، وكان موضوعه «العمل والاصطلاح» ونعم البحث الآن خاتمة، ونكتفي بملاحظتين :

الأولى : أن كل ما ذكرناه هو كالمتوسط بين أطراف متباعدة فلا يجوز تطبيق ما قلناه تماماً بطريقة التقليد، بل يجب أن يوجد معه التفكير المستقل والابتكار، لأن كل عمل فردى له مسلك خاص به، ولا يؤدي إلى العثور عليه إلا شتاتان :

أحدهما معرفة الطرق التي سلكت في القيام بعمل مثل الذي نريده . وكان الغرض من محاضراتي أن أفيدكم بعض هذه المعرفة .

وثانيهما البحث عما يوحيه هذا العمل الفردي نفسه بخلاف غيره .

والملاحظة الثانية : أن ما وضعناه من علم نقد النصوص ونشر الكتب هو مثل غاية الكمال، ولا أعرف واحداً مما نشره المستشرقون من الكتب، قرب فيه الناشر إلى هذا الكمال من كل جهاته، فضلاً عن أن يتركه تماماً، فبعض هذا التصور ينتج من تعقيد النفسية، وضعف الطبيعة الإنسانية، وحداثة هذا العلم عند المستشرقين، وبعضه ينتج من الاكتفاء بالممكن وترك المستحيل، وذلك لأن مقابلة النسخ المتعددة، وترتيب

الفهارس الوافرة، يستغرق زمناً طويلاً، ولا يكاد يمكن كل ذلك إلا إذا كان الكتاب الذى يقصد إلى نشره قصيراً صغير الحجم . فان قصد إلى نشر الكتب الكبيرة الحجم بهذه الطريقة الموصوفة، فلا بد من اشتراك غير واحد من العلماء فى ذلك العمل، فينشر كل واحد قسماً من الكتاب، كما حدث فى نشر « تاريخ الطبري » و « طبقات ابن سعد » وغيرهما، ومثل هذا لا يستطاع إلا نادراً، ولو طلبنا من كل من ينشر الكتب غاية الكمال، اكان من المستحيل نشر الكتب، ولذلك اضطررنا إلى الاعتراف بجواز الاختصار على ما هو دون الكمال، والاختصار على ما نراه ضرورياً من النسخ ولذلك درجات .
منها ما هو كامل إلا من جهة أو اثنتين نافع من سائرهما .

ومنهما ما هو نافع من أكثر الجهات كامل من سائرهما .

ومنهما ما ليس كاملاً مع أنه واف يعض الحاجة .

وأما ما هو دون هذه الدرجة فلا يفي بالحاجة العلمية، ولا تكون هذه الطبعة نشرة علمية، بل بمنزلة النسخة الواحدة الحديثة التى لا يوثق بها، وأكثر ما طبع فى الشرق من الكتب العربية من هذا الجنس . وكما أننا إذا لم نعرف إلا نسخة واحدة حديثة استعملناها كمصدر من المصادر التاريخية والفنية، فنحن مع كل هذا نشك فى صحة ما نقتبس من الكتاب، ونضمر فى كل ما نقله عنه، شرط كون الكتاب صحيحاً . ولكن إذا كانت عندنا نشرة علمية للكتاب، أمكننا إصلاح بعض ما لم ينجح الناشر فى إصلاحه، فانه يذكر اختلافات النسخ يقدم لنا كل ما يحتاج إليه فى نقد عمله، فنحن فى استخدام مثل هذا الجنس من الكتب نكون مطمئنين مقتنعين بما نستقيج .
وتسأل الآن : ما هو أقل طلب نطلبه ممن يود نشر الكتب العربية لكي تكون النشرة موثوقة بها ؟

فنعول إن الشرط الأول أن يكون غدد النسخ التي بنيت عليها النشرة كافيًا بالنسبة إلى عدد النسخ الخطية التي توجد الآن . وينبغي أن لا يعتبر الناشر بعدد النسخ الموجودة فقط بل بقيمتها ، فتوازي النسخة القديمة الحيدة عددا من النسخ الحديثة المخطوطة ، وتكون في نشر كتاب روى متواترا في أيام المؤلف أقل مما نحتاج إليه في نشر كتاب قديم لم يقرأ إلا القليل وانقطعت روايته بعيد وفاة صاحبه .

والشرط الثاني : أن يصف الناشر النسخ التي استعملها في نشر الكتاب ، وصفا يمكن القارئ من مراجعتها وتقدير قيمتها ، فيذكر الناشر المكان الذي تحفظ فيه ، والعدد الذي تعرف به ، وكيفية خطها ، وشكلها ، ونقطها ، وكل ما يوجد من آثار المقابلة ، وموضع كتابتها ، وتاريخها ، إن لم يكن كل ذلك مذكورا في فهرست مطبوع لدار من دور الكتب .

والشرط الثالث : أن لا يدع الناشر عمالا للشك فيها هو موجود في النسخة أو النسخ ، وأن يقابلها بمناية تامة ، وبين بكلام صريح المذاهب المختلفة التي ذهب إليها في اختيار ما اختاره من اختلافات النسخ ، فانه إن لم يفعل ذلك ظن القارئ أشياء لا توجد إلا في بعض النسخ مروية في النسخ كلها . وما هو أهم من هذا أن لا يُغير الناشر شيئا دون أن ينبه القارئ عليه ، ويدكر ما هو ، حتى يمكنه قبول ذلك أو رفضه .

والشرط الأخير هو أعظم الشروط الثلاثة شأنًا ، وبخاصة الامتناع عن تغيير النص إلا بعد أن ينبه القارئ ، وكذلك الامتناع عن إسقاط شيء من النص إلا بعد أن ينبه القارئ على ذلك ، لا كما فعل بعض الناشرين في الشرق ، من إسقاط جمل من الكتاب ظنوا غافلة للدين أو الأخلاق ، والأولى إما أن لا ينشر الكتاب ، وإما أن ينشره بأسره مع ما فيه من مضاضة على نفسه ، وأقل ما يجب على الناشر أن ينبه في كل مرة على كل موضع أسقط فيه شيئا ، وأن لا يكتفى بالإشارة إلى ذلك بنوع عام في المقدمة فقط . فتغيير النص أو إسقاط

بعضه بغير تنويه عن ذلك يُعد تزويراً. وعلى كل حال فالنشرة التي أُسقط منها شيء ،
لا تستحق أن تسمى نشرة علمية وإن بلغت غاية الكمال من كل الجهات الأخرى ،
ولا يجاوز أن تكون طبعة مدرسية أو طبعة عادية للعوام .
Edition populaire

١ - فهرست الأعلام

صفحة

(ب)

| | |
|-------------|-------------------------------------|
| ١١٢ | بروس ٥٤-٥٦-٥٩-٦٨- |
| ... | ٧٦-٨٠ ... |
| ١٩ | بريستراس ٢٧-٢٨-٤٤-١٠٧ |
| ٨٩ | بروكلمان ... |
| ٥٢ | برديتش ... |
| ١٢٠ | البنشاري - محمد بن أحمد المقدسي ... |
| ٤١ | بطليموس ... |
| ١٨ | برناردوس ... |
| ٦١-٤٦-٣٨-٢٤ | برك شوارز |
| ... | البيق - نحر الدين زيد بن الحسن |
| ١٩ | البيق البروتي ... |
| ٨١ | البروني ... |

(ث)

| | |
|----------|---------------------------------|
| ٢٤-٢٢ | تدريس كوالسكي ... |
| ... | ترجمان الدين القناسم بن ابراهيم |
| ... | الطاطا الرعي ٥٠-٥١- |
| ... | ٥٢-٥٣-٥٧- |
| ... | ٥٨-٥٩-٦١-٦٢- |
| ... | ٦٥-٦٦-٦٧- |
| ... | ٦٨-٦٩-٧٨-١٠٠- |
| ... | ١٠٩ ... |
| ٩٤-٩٣-٧٢ | تيرلوس (الطاطا) ... |

(١)

صفحة

| | |
|-----|-------------------------------------|
| ١١٢ | ابراهيم الايباني ... |
| ١٣ | ابراهيم بروس مذ كوف ... |
| ١٩ | ابراهيم بن اليرقان القوي ... |
| ... | ابن اوطا ... ١٠٧-١٠٨ |
| ١٨ | الجزيريوس الجليل ... |
| ٢٩ | أحمد التكروري ... |
| ٢٠ | أحمد بن أبي الحسن بن أحمد الكشي ... |
| ١٢٠ | أحمد بن عمر بن رسة (أبرمل) ... |
| ... | أحمد بن أحمد مطوب بن واضح المعروف |
| ١٢٠ | بالحقوي ... |
| ٨٨ | أدوارد فنديك ... |
| ... | أرمطوطا ليس ... ٤١-١٠٧ |
| ٥٣ | الاسواري ... |
| ٩٢ | أين اشت ... |
| ... | الأمصبي ٣٤-٣٥-٣٦-٣٧-١٢١ |
| ... | أين أبي أمية ١٥-٣٠-٤٢- |
| ... | ٤٥-٦٠ ... |
| ٣٧ | الأعشى ... |
| ٣٦ | الأعلم التنصري ... |
| ١٠٧ | أنطالون ... |
| ٧٨ | أصرى القيس ... |
| ... | أولغليس ... ١٨-٥٦ |
| ١٨ | أهناش كراتشكوفسكي ... |

| صفحة | (خ) |
|------|---|
| ١٩ | أبو خالد عمرو بن خالد الواسطي ... |
| | التصانيف ٢٧-٣٤-٥٧-٦٠ |
| | ٦٤-٧٥-٧٨ |
| ٢٢ | ابن خلكان ... |
| ٣٦ | أبو خليفة بن الفضل بن الخياط ... |
| ٣٥ | الخليل بن أحمد ... |
| ٨٢ | خليل بن يحيى (أبو كثر) ... |
| ٤١ | الخوارزمي ... |
| | ابن الخياط - أبي الحسن عبد الرسيم |
| | ابن محمد الخياط ٥٢-٧٧ |
| | ١١٧-١٠٢ - |
| | (د) |
| | أبو دوستويه ... ٧٩ - ١٠٢ |
| | أبو دريد ... ٣٥ - ١١٩ |
| ٥٢ | ددوي ... |
| | الدنوردي ... ١٨ - ٢٠ - ٢١ |
| | (ر) |
| ٩٢ | رايت ... |
| | (ز) |
| ٨١ | زاعار ... |
| ٣٢ | الزرقاني ... |
| | زكريا بن محمد القزويني ٢٣-٢٩- |
| | ٥٨-٧٦ |
| | الزغشري ... ٤٣ - ٧٢ |
| ٧٨ | زهير بن أبي سلمى ... |
| ٣٥ | أبو زيد ... |
| ١٢٠ | أبو زيد أحمد بن سهل البجلي ... |
| | زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب |
| | ١٩-٢١-٢٥-٢٦ ... |
| | (س) |
| | السرعي - أبو بكر محمد بن أحمد |
| ٣٣ | ابن أبي سهل ... |

| صفحة | (ث) |
|------|--|
| ١٨ | ثاطيطس الآتي ... |
| | (ج) |
| | جاليزس ٢٧-٤١-٤٢ - |
| | ٦٠-٧٣-٧٧-٩٤ - |
| | ١٠٧-١٠٨ ... |
| ٣٧ | جابر ... |
| ٧٣ | جفاف ... |
| ٨٢ | جرومان (أردف) ... |
| ٩٤ | جرومان الصيصي ... |
| | جسبر بن أحمد بن عبد السلام بن أبي يحيى |
| ٢٠ | جصافي ... |
| | ابن جني ... ٢٤-٢٥ |
| | (ح) |
| | أبراهيم السجستاني ٣٥-٣٧ - |
| | ١٢١ ... |
| | حبيش بن الأصم ٥٨-٧١ - |
| | ٧٣-٩٤ ... |
| ٢٦ | الحري ... |
| ٦٥ | الحسن محمد بن حمدون ... |
| ٣٥ | أبراهيم الأفتش ... |
| ٢٨ | أبراهيم بن علي المنجم ... |
| | أبراهيم بن حلال بن الحسن بن إبراهيم |
| ٢١ | الحساني ... |
| ٤٣ | حطس ... |
| ٨٢ | حفي ناصف ... |
| | أبو حنيفة النيمان بن ثابت بن زويلى |
| ٣٣ | بن ماه ... |
| | حنين بن أبي ٢٧-٢٨-٤٢ - |
| | ٥٨-٥٩-٦٠ - |
| | ٧٣-٧٧-٧٨-٧٩ - |
| | ٩٢-٩٤-١٠٧ ... |
| ١٢٠ | ابن حوئل - أبو القاسم بن حوئل |

| | |
|------|--|
| صفحة | |
| ٥٩ | علاء الدين محمد بن طاهر الملك الجورني |
| ٧٨ | عطية |
| ١٢٠ | علي بن الحسين بن علي السعدي ... |
| ٩٠ | علي بن علي المصطفى |
| ٢٥ | علي بن أبي طالب |
| | عمر بن أحمد بن هاشم بن المصروف |
| ١٨ | بكال الدين |
| | عمر بن أبي ربيعة ٢٤-٣٨-٤٦- |
| ٧٩ | |
| ٧٦ | عمرو بن حاتم الأحول |
| ٧٦ | عمرو بن حاتم الكلابي |
| ٣٦ | عنترة |
| ٧٩ | عيسى |
| | (ف) |
| ٢٩ | فخر الدين زيد بن الحسن البرقي البرقي |
| ٤٤ | أبو الفرج الأسفاني |
| ١٢٠ | أبو الفتح أبو بكر أحمد بن محمد الحنفاني |
| ١٨ | فلاذير بن جود جاس |
| ١١٧ | فوجيل |
| ٢١٩ | فوسف |
| | (ق) |
| | أبو القاسم الحكيم عبيد الله بن عبيد الله |
| ١٩ | أبو أحمد الحسكاني |
| | أبو القاسم علي بن محمد النخعي ... |
| | أبو قتيبة ... ٧٩-١٠٢-١٠٣ |
| ١١٣ | أبو قزمان |
| | القزويني - أبو حاتم محمود |
| | أبو الحسن بن محمد بن يوسف |
| | أبو الحسن بن مكرمة بن أنس |
| ٨٤ | أبو مالك الأنصاري |
| ٢١ | القنصلان |
| ١٠٢ | القنصلي |
| | قيس بن الخطيم ... ٢٢-٢٤ |

| | |
|-------|-------------------------------------|
| صفحة | |
| | أبو سعيد عبد الرحمن بن الحسن بن علي |
| ١٩ | القيصري |
| ٧٢ | أبو سعيد |
| ٣٦ | أبو سلام الجعفي |
| ١٩ | سلطان بن إبراهيم بن عبيد الحارثي |
| ١١٢ | السماني |
| ٩٢-٩٢ | السويدي |
| | (ش) |
| | شاذل (يوسف) ٣٣-٨٤-١٠٧ |
| ٩٤ | أبو شاهدا |
| ٥١ | شوانق |
| | (ص) |
| ١٦ | الصفي |
| ١٣ | صلاح المنجد |
| | (ط) |
| ٧٨ | طرس |
| ١٢١ | الطراحي بن حكيم بن عبد الطالق ... |
| | (ع) |
| ٤٣ | عاصم |
| | عاصم بن القليل ١٢٠-١٢١ |
| ٨٨ | عائده إبراهيم نصير |
| ١١٢ | عبد الحفيظ شامي |
| ٨٩ | عبد الحليم النجار |
| ١٣ | عبد السلام هارون |
| | عبد البر بن إسحاق بن جعفر القنداسي |
| | (أبو القاسم) ١٩-٢١-٢٥ |
| | ٢٦ |
| ٨٢ | عبد الفتاح عباد |
| ١١٣ | عبد الكريم بن محمد السعدي |
| ١١٢ | أبو عبدوس الجعفي |
| | عبد بن الأبرص ٦١ ، ٦٢ ، ٨٠ |
| ٥٩ | أبو مكيان الهندي |
| | المجاج ... ٤٩-٥٠ |

| | |
|------|--------------------------------------|
| صفحة | المصنفين سليمان ٧٦ |
| | القرنزي ٧١-١٦ |
| | ابن الخلق ٦٥ |
| | ابن ماسي ١٢ |
| | أبو منصور موحوب بن أحمد بن محمد |
| | المعروف بالبراقين ١٦ |
| | موزي ٨٢ |
| | (ن) |
| | الناسفة ٧٨ |
| | النسي ٧٣-٢٥ |
| | أبو القاسم السيل ٥٠-٤٩-٤٤ |
| | ابن النديم ٢٥-٣٤-٢٦-٤٢-٧٧ |
| | أبو نصر السراج ٧١-١٤ |
| | نصر بن مزاحم المنقري الطار ... ١٩ |
| | نوكه ٥١-٥٠-٤٩ |
| | نهرج ١١٧-١٠٢-٧٧-٥٢ |
| | (هـ) |
| | أبو الخليل ٥٣ |
| | هشام بن محمد بن السائب الكوفي ١١٩-١٦ |
| | هوداس ٨٢ |
| | (و) |
| | وستفد ٢٩ |
| | وهب الله بن الحكيم حيد الحسكاني ١٩ |
| | (ي) |
| | ياقوت ١٠٨-١٠٧-٩٢ |
| | اليقوتي - أحمد بن أبي يعقوب |
| | ابن دايم ١٢٠ |
| | أبو يوسف ٣٤ |
| | يوسف اليان مركيس ٧٠ |
| | اليوناني ٩٥-٢١ |

| | |
|------|---|
| صفحة | (ك) |
| | كاملدوف ٥١ |
| | الكري - أبو إسحق إبراهيم بن محمد |
| | القاسم الإصطخري ١٠٠ |
| | الكراني ٩٣ |
| | الكندي ١٧ |
| | (ل) |
| | لويث شيخور ٤١ |
| | الليث بن دايم بن المنقري ٣٥ |
| | ليال ٦١-٦٢-٨٠-١٢٠ |
| | (م) |
| | مالك بن أنس ٣٣-٣٢-١٠٧ |
| | محمد بن جابر الطبري ١٠٧-٤٠- |
| | ١٢٣-١٢٠ |
| | محمد بن الحسن الشيباني - أبو عبد الله |
| | محمد بن الحسن بن نوكة ٣٢-٣٤ |
| | محمد بن الحسن بن محمد بن سعيد المغربي |
| | الأندلسي ٢٤ |
| | محمد بن عبد الله الشيباني (أبو الفضل) |
| | أبو محمد بن عبد الله بن يعقوب |
| | الحارثي الهذلي ٣٣ |
| | محمد بن البيلوري ٨٨ |
| | محمد بن فريد رفاعي ١٠٧ |
| | محمد بن زواد جبالياني ١١٩ |
| | محمد بن مشهور (المكتوب) ١٢ |
| | محمد بن يحيى القفافي ٣٦ |
| | أبو محمد يحيى بن يحيى بن كتيبة المصمودي |
| | مرجليوث ١٠٧-٩٢-٤٢ |
| | مسلم بن النفا ١١٢ |
| | أبو مصعب الزمري ٣٧ |

٢ - فهرست الكتب

(١)

| صفحة | |
|-------|---|
| ٨١ | الآثار الباقية من القرون الخالية للبروف... |
| ٢٣ | آثار الباقية لكريا بن محمد الفزري... |
| ٣٤ | الأبيل لاهمى A. Haffner ... |
| ٩٣-٩٢ | الأطمان في علوم القرآن لمصطفى ... |
| ١٢٠ | أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم للمصطفى ... للمصطفى المعروف بالبخاري ، لندن ١٨٧٧ - ... |
| | الأعيان والرجال للدينوري نشره لاديمير جورجاس وإيبيانس كراشكوفسكي ، لندن ، ١٨٨٨ ... ٢١-٢٠-١٨ ... |
| ١٠٢ | أدب الكاتب لابن قتيبة ... إرشاد الأديب إلى معرفة الأديب المعروف بجميع الأدياء أو طبقات الأدياء ، لياقوت الحموي ، نشره مرجليوث ، ٧ أجزاء ، القاهرة ، ١٩٠٧ - ١٩١٣ إعاد طبعه محمد فريد رقاص في ، ٢ جزء ... ١٠٧-٩٢ ... |
| ٢١ | إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري للنسباني ... الأسابع ، لأبقرط ، شرح جالينوس ، ترجمة حسين بن إسماعيل الخطيب ١٠٨-١٠٧ الأسماء الطبية ... ٥٣-٥٤-٥٨-٥٩-٧٥ ... |
| ١١٩ | الاشتقاق لابن دريد ... الأسفل محمد بن الحسن النخعي ... ٣٤-٣٣ ... الأحكام المطلقة والمصطفى للبروس ... ١٧-٥٤-٥٩-٥٩-٦٨-٧٦-٨٠ ... |

مفتة
١٧٠ ١٨٩٣ ، لندن ،
التبعية والأحرف لأبي الحسن علي بن الحسين بن علي المصري ، لندن ، ١٨٩٣ ١٧٠

(ح)

الحل والخراج لمصنف ، هانوفر ، ١٩٢٣ ٧٨ ، ٧٥ ، ٧٧
الحل في الفقه للشيخ الإمام أبي هاشم محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسين القزويني
الناهي ٨٤

(خ)

تراجم الأدب
الخزانة الصمدية ، القاهرة ، ١٩٤٧ ٩١
التبلي لأبي المنصور هشام بن محمد السائب الكلبي ، ليدن ، ١٩١٩-١٩

(د)

درة العواص في أرواح الخواص ، لمؤلفه Heinrich Thorbecke ، ليدن ، ١٨٧١ ٢٦
ديوان الأحمدي ، جابر ، لندن ، ١٩٢٨ ٣٧
ديوان الطرماح بن حكيم بن قمر الطائي ١٢١
ديوان عبيد بن الأبرص ، ليال ٨٠-٩٢-٩١
ديوان عبيد بن الأبرص ، وعاصم بن القليل ، لندن ، ١٩١٣ ٨٠
ديوان حمزة بن أبي ربيعة ، بول شفاوتز ٧٩-٦١-٤٦-٣٨-٢٤
ديوان ابن قزمان ، دي جونسبرج ١١٣
ديوان نيس ابن الخليل ، تشاريس كوالسكي ، ليدن ، ١٩١٤ ٢٤-٢٢

(ذ)

القبيل ٧٩-٩٠

(ر)

الرد على الزنديقي العيني ابن القانع ، لفرجان الدين القاسم بن إبراهيم الطباطبائي الرسي
٧٨-٦٩-٦٨-٦٧-٦٦-٦٥-٦٢-٦١-٥٩-٥٨-٥٧-٥٦-٥٥-٥٤-٥٣-٥٢-٥١
١٠٩-١٠٠
الرد على النصارى ، di Matteo ٦٢
رسالة حسين بن إسحق إلى علي بن يحيى في ذكر ما تريم من كتب جالينوس عليه وبعض ما لم
يترجم ، بريستراسر ، ليدن ، ١٩٢٥ ٤٢-٢٧

صفحة

(ش)

شرح كتاب الفصل للزعفرى - شرح ابن يمشى ... ٧٢

(ص)

صحيح الأحنى في صناعة الإنشاء للقسطنطينى ... ١٠٢

صحيح البخارى ... ٢١

صور الأقاليم لأبى زيد أحمد بن سهل البجلي ... ١٢٠

صورة الأرض للخوازمى ، ضربك ... ٤١

(ط)

طبقات الأطباء لموفق الدين أبى البساس أحد بن القاسم بن أبى أصبحة ... ١٥

طبقات الشعراء لابن سلام الجسى ... ٣٦

طبقات الشعراء الإسلاميين ... ٣٦

طبقات الشعراء الجاهليين ... ٣٦

الطبقات الكبير لابن سعد ... ١٢٣-٧٦-٩٨

(ع)

جانب المظفرات لوكبا بن محمد القزوينى ، جوتين ١٨٤٨ ... ٢٩-٢٣

معرفة التصارى جراف ... ٧٣

القدح الجين في دعابن الشعراء الستة الجاهليين لادن ١٧٨٠ ... ٣٦

حيون الأنبا في طبقات الأطباء لابن أبى أصبحة ... ٤٥-٤٢-٣٠

الدين للطليل بن أحد القراهدى ... ٣٥

(ف)

ملحة الشعراء الإسمي ... ٢٦-٣٥

لهارس جوامع الأسانك ... ٧٠

القهروست لابن القديم ، قزويل ، ليرج ، ١٨٧١-١٨٧٢ ... ٤٢-٣٦-٣٤-٢٤

قهروست حنين بن اسحق لكب جاليوس ... ٧٩-٧٨-٧٧-٦٠-٥٩

فهرس دار الكتب البيروسي في برلين ١٨٨٧-١٨٩٩ ... ٨٩

» رابت لخطوط السريانية بالتحف البريطاني لندن ... ٩٣

» الكتب العربية الموجودة بدار الكتب المصرية - القاهرة ١٩٢٤-١٩٦٣ ... ٩٠

» الكتب القنارية والبارية بالكتبة الخاصة المصرية للقاهرة ١٣٠٦ هـ ... ٩٠

صفحة

| | |
|----|---|
| ٩٠ | فهرس الكتب بالمكتبة الأزهرية ، القاهرة ١٩٤٥ — ١٩٥٠ |
| ٩٠ | » المخطوطات العربية المحفوظة في الخزانة العامة برباط الفتح ، باريس ١٩٥٤ ... |
| ٩١ | » المخطوطات المصدرة ، القاهرة ، مجلة المخطوطات ، ١٩٥٤ |
| ٩٠ | » المخطوطات المحفوظة بدار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٦١ — ١٩٦٣ |
| ٩٠ | » مكتبة أسعد القدي ، استانبول |
| ٩٠ | » مكتبة أياصوليا ، استانبول ، ١٣٠٤ هـ |
| ٩٠ | » مكتبة بايزيد ، استانبول ، ١٣٠٤ هـ |
| ٩٠ | » مكتبة بشير ، فا ، استانبول |
| ٩٠ | » مكتبة جامع الفتح ، استانبول |
| ٩٠ | » مكتبة حايى سليم ، فا ، استانبول ، ١٣١٠ هـ |
| ٩٠ | » مكتبة الحديدية ، استانبول ، ١٣٠٠ هـ |
| ٩٠ | » مكتبة داماد ابراهيم باشا ، استانبول ، ١٣١٣ هـ |
| ٩٠ | » مكتبة داماد زاده قاضى صكرم جواد ، استانبول ١٣١١ هـ |
| ٩٠ | » مكتبة راجب باشا ، استانبول ، ١٣١٠ هـ |
| ٩٠ | » المكتبة السلجانية ، استانبول ، ١٣١٠ هـ |
| ٩٠ | » المكتبة السلوية ، استانبول ، ١٣١١ هـ |
| ٩٠ | » مكتبة طويققر ، استانبول |
| ٩٠ | » مكتبة حاطف القدي ، استانبول ، ١٣١٠ هـ |
| ٩٠ | » مكتبة نض الله ، استانبول |
| ٩٠ | » مكتبة قره چايى ، استانبول |
| ٩٠ | » مكتبة قوشلى على باشا ، استانبول ١٣١١ هـ |
| ٩٠ | » مكتبة كهر بيل زاده محمد باشا ، استانبول |
| ٩٠ | » مكتبة لاهل ، استانبول ، ١٣١٠ هـ |
| ٩٠ | » مكتبة مدرسة سرفلى ، استانبول ، ١٣١١ هـ |
| ٩٠ | » مكتبة نور عثمانية ، استانبول |
| ٩٠ | » مكتبة يحيى القدي ، استانبول ، ١٣١٠ هـ |
| ٥٩ | فيا ترجم من كتب جالينوس ويصن ما لم ترجم |

صفحة

(ق)

| | | |
|-------|--------|--|
| ٥٢ | | تأريخ أسماء الملايين عند العرب لغزى |
| ٧٩-٤٩ | | قرآن مكرم |
| ١٣ | | قواعد تحقيق النصوص — مجلة المخطوطات العربية، القاهرة، ١٩٥٥ |
| ١٢ | | قوانين الممارين عمالي |

(ك)

| | | |
|----|--------|---|
| ٨٨ | | الكتب العربية التي نشرت في الجمهورية العربية المتحدة، جامعة إبراهيم، القاهرة ١٩٦٦ |
| ٤٣ | | الكشاف للزخرفي |
| ٣٣ | | كشاف القانون |
| ٣١ | | كلية ودمنة |

(ل)

| | | |
|-------|--------|---|
| ١٠٧ | | لسان العرب |
| ٧١-١٤ | | الع في الصفوف لأبي نصر محمد بن علي السراج، لندن، ١٩١٤ |

(م)

| | | |
|----------------|--------|---|
| | | مجموع الفتاوى من الإمام محمد بن أبي الحسين زيد بن علي تأليف أبي القاسم عبد العزيز بن إسحق |
| ٢٦-٢٥-٢١-١٩-١٨ | | ابن جعفر البغدادي |
| ٢٥-٢٤ | | المصنف لابن أبي |
| ١٢٠ | | مختصر كتاب البلدان لأبي بكر أحمد بن محمد الحملائي المعروف بابن الفقيه، لندن، ١٨٨٥ |
| ١٠٧ | | مدونة مالك بن أنس |
| ٢٩ | | مرآة الكائنات |
| ١٢٠ | | مسالك المسالك لأبي إسحاق إبراهيم بن الأستطري المعروف بالكوفي، لندن، ١٨٧٠ |
| ١٢٠ | | المسالك والمسالك لأبي القاسم بن حوقل، لندن ١٨٧٣ |
| ٩٢ | | المسائل في الطب لعين بن إسحق |
| ٣٣ | | مسند الإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت |
| ٩٢ | | المصاحف لأن الله |
| ٨٨ | | معجم المخطوطات العربية والمصرية ليويسف اليان سركيس القاهرة ١٩٢٨ — ١٩٣٠ |
| ٧٢ | | المغرب في حل المغرب لابن سعيد |

| | |
|-------|--|
| صفحة | |
| ١١٩ | مفتاح كنوز السمة لعماد حماد بن أبي نعيم - القاهرة ١٩٣٣ |
| ٤٣ | المفصل للزحشري |
| ٣٢ | مقدمة الزرقاني |
| ٧١-١٦ | الحقن القرظي |
| ٣٣-٣٢ | الموطأ للإمام مالك بن أنس |
| ١٢ | الجزان الجديد |

(ب)

| | |
|----|--|
| ٣٥ | الترداد لأبي زيد رواد أبو الحسن الأنغش |
|----|--|

(و)

| | |
|-----|---|
| ١٦ | الرواق بالوفيات للصفدي |
| ٢١ | الوزراء لأبي الحسين هلال بن الحسن الصافي ، بيروت ١٩٠٤ |
| ١١٢ | الوزراء لأبي حماد بن الجهمي |
| ٣٢ | وفيات الأعيان |

٣ - الكتب الأجنبية

- W. Ahlwardt, the devans of the six ancient Arabic poets, Ennabiga, 'Antara, Tharata, Zohair 'Alqama, and Imru 'ulqais, London, 1870 ٢٦
- „Verzeichniss der Arabischen Handschriften der Königlischen Bibliothek zu Berlin, 1887-1899. ٩.
- G. Bergsträsser, Hunain ibn Isḥāk über die syrischen und arabischen Galen übersetzungen, Leipzig, 1925. . ١٠
- „Pseudogalen in Hippocratis de Septimanus Commentarivm Ab Hunaino Q. F. Arabicae Version, Leipzig, 1914 ١٠٧
- R. Blanchère et. Souvaget, Regles pour editions traductions des texts Arabes, Paris, 1945 ١٢
- Braunlich, the well in ancient Arabia, Leipzig, 1925 . ٥٢
- Braun O., Timothei Patriarchae I. Epistulae, Paris, 1914-15 ٧٢
- Brockelmann C., Geschichte der arabischen Litterature, Weimer, 1898-1902, 1937-1942 ٨٩
- P. Collomp. La Critique des textes, Paris, 1931. . . . ١٢

| | |
|---|-----|
| R. P. A. Dozy, Dictionnaire détaillé des noms des vêtements chez les Arabes, Amsterdam, 1845. . . | 62 |
| Suppliment aux dictionnaire Arabes | 72 |
| Flügel, Concordantiae corani Arabicae, Lipsiae, 1842 | 117 |
| de Gunzburg, Diwan d'ibn Guzmān, Leiden, 1896. . . | 112 |
| G. Graf, Sprachgebrauch der ältesten christlich-arabischen Literatur bis zur Fränkischen Zeit, Freiburg im Breisgau, 1905. | 72 |
| E. Griffini, Corpus Iuris di Zaid ibn 'Alī Pih antica raccolta di legislazione a di Giurisprudenza Musulmana finora ritrovata, Milano, 1919 | 14 |
| A. Grohmann, From the world of Arabic Papyri . . . | 82 |
| M. Guidi, la lotta tra l'Islam e il Manicheismo, un libro di ibn Al-Muqaffa', contro il Corano confutato da Al-Qāsim, b. Ibrāhīm, Rome, 1927 . . . | 11 |
| J. Hell, Muhammad ibn Sallām Al-Gumahl, di Klassen der Dichter, Leiden, 1916. | 21 |
| Houdas, Essai sur l'écriture maghrébine, Nouveaux Mélanges Orientaux, Paris, 1886 | 82 |
| G. Jahn, Ibn Ja'is Commentar zu Zamschār's Mufaṣṣal, Leipzig, 1882-1886 | 72 |
| Jeffry, Materials for the History of the Qur'ān, Leiden, 1937 | 12 |
| R. Kasdorff, Haus und Hauswesen im alten Arabien, bis Zeit des Chalifen Othman, Halle, 1914 | 61 |
| F. Krenkow, the Poems of Ṭufail ibn 'Auf al-Ghanawī and al-Ṭirimmāh ibn Ḥakīm at Ṭā'iyi, London, 1927 | 121 |

| | |
|--|-------|
| C. Lyall, The <i>Diwān</i> of 'Abid ibn al-Abraḡ, of Asad and 'Amir ibn Aṭ-Ṭufail, of 'Amir ibn Sa'sa'ah, Leiden, 1913 | 121 |
| , The <i>diwāns</i> of 'Abid ibn al-Abraḡ and 'Amir ibn Aṭ-Ṭufail, Leiden, 1913 | 121 |
| Margoliouth, the <i>kitāb al-Ansāb</i> of 'Abd al-Karīm ibn Muhammad al-Sam'ānī, Leiden, 1912 | 112 |
| di Matteo, Confutazione contro i Cristiani dello Zaydīa, al-Qāsim b. Ibrāhīm, Rome, 1922 | 12 |
| Moritz, Arabic Palaeography, Cairo, 1904 | 17 |
| Müller, Über Text und Sprachgebrauch von Ibn Abi Uṣaibi'a's Geschichte der Ärzte | 17-18 |
| Nöldeke, Schwally, Geschichte des Qorāns | 17 |
| Pearson, Oriental manuscripts collections in the libraries of Great Britain and Ireland, London, 1954/55. | 11 |
| J. Ruska, <i>Ḳazwīnīstudien</i> (son ouvrage <i>Ḳitāb 'Aḡa'ib al-Mahluqat</i> , Strassburg, 1913 | 11 |
| , das Stein Buch aus der Kosmographie des Z. ibn M. ibn M. al-Ḳazwīnī, | 11 |
| J. Schacht, des <i>Ḳitāb al-Ḥiyāl fil-Ḥiḡh</i> , des aba Maḥmūd ibn al-Ḥassan al-Qazwīnī, Hannover, 1924. | 11 |
| ; das <i>Ḳitāb al-Maharig fil-Ḥiyāl</i> de Muhammed ibn al-Ḥassan as Ṣāibānī, Leipzig, 1930 | 11 |
| , das <i>Ḳitāb al-Ḥiyāl wal-Maharig</i> des Abū-Bakr Aḥmad ibn 'Umar ibn Muḥair as Ṣāibānī al-Ḥaḡḡaf, Hannover, 1923. | 11 |
| F. W. Schwarzlose, Die Waffen der alten Araber aus ihren Dichtern dargestellt, Leipzig, 1886 | 11 |

| | |
|---|-----|
| Thomson et Junge, Pappus, Commentar sur les 10 livres des elements d'Euclide, | ١٧ |
| Wensinck, Concordance de la Tradition Musulmane, Leiden 1933-1969. | ١١٩ |
| Wüstenfeld, Abu Bekr Muhammad ben el-Hassan ibn Doreid's genealogisch-etymologisches Handbuch, Göttingen, 1854. | ١١٩ |

درهم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية

٣٥٠٠
١٩٦٩

(مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ١٢/١٩٦٩/٢٠٠٠)



١٩٩٩

Bibliotheca Alexandrina



0579442